التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2022 - 2023

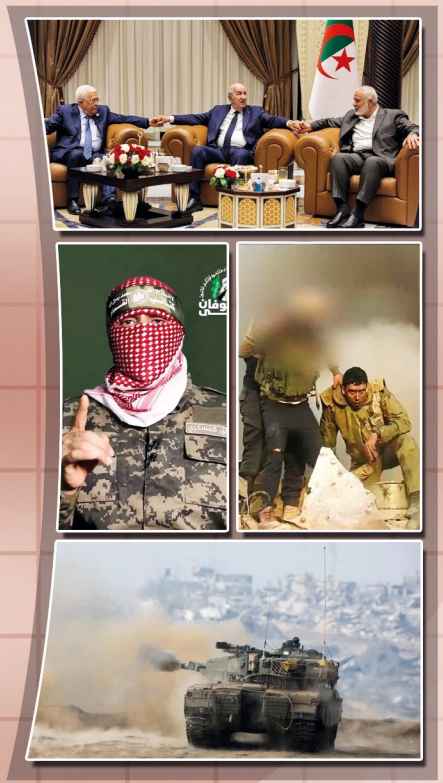

تحرير

أ. د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2023–2022

مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات
بيروت - لبنان

The Palestine Strategic Report 2022–2023

Editor:

Prof. Dr. Mohsen Mohammad Saleh

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى

2024م – 1446هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978-614-494-052-5

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطّي من الناشر.

(الآراء الواردة في الكتاب لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تلفون: + 961 21 80 36 44

تلفاكس: + 961 21 80 36 43

ص.ب.: 14–5034 **بيروت – لبنان**

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net **الموقع:** www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

إخراج

ربيع معروف مراد

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2022-2023

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2022-2023

تحرير

أ. د. محسن محمد صالح

مستشارو التقرير

أ. د. سامي العريان

أ. منير شفيق

أ. د. نظام بركات

المشاركون

أ. إقبال وليد عميش

د. باسم جلال القاسم

أ. ربيع محمد الدنّان

أ. ساري عرابي

د. سعيد وليد الحاج

أ. د. طلال عتريسي

أ. فاطمة حسّان عيتاني

أ. د. محسن محمد صالح

د. مهند مصطفى

أ. هاني "محمد عدنان" المصري

أ. وائل أحمد سعد

أ. د. وليد عبد الحي

مساعدو التحرير

إقبال وليد عميش

فاطمة حسّان عيتاني

رنا مصطفى جرجور

Al-Zaytouna Centre For Studies & Consultations

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

الفصل الأول

الوضع الفلسطيني الداخلي

الوضع الفلسطيني الداخلي

مقدمة

لا تختلف سنتا 2022 و2023 عما قبلهما منذ ما يسمى الانقسام الفلسطيني في سنة 2007، من جهة اتِّسام الحالة الفلسطينية الداخلية بالجمود، وثبات سياسات السلطة الفلسطينية على حالها، وتمسكها بمسارها نفسه بالرغم من مجيء حكومة بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu بحلفائه في أحزاب الصهيونية الدينية، وهي الحكومة الموصوفة بالأكثر تطرفاً في تاريخ "إسرائيل"، وانعدام الأفق لمسار السلطة السياسي، وتعرقلها في أزمة اقتصادية مستحكمة متصلة أساساً بالتحكّم الإسرائيلي بموارد السلطة الاقتصادية، ومن ثم انعكاسات هذا المسار السلبية على الحالة الوطنية الداخلية، بالنظر إلى عدم تزعزع هذا المسار بالرغم من تصاعد المقاومة في الضفة الغربية مطالع سنة 2022، وسلسلة من الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة في سنتَي 2022 و2023، وفي نهاية سنة 2023 بحرب إسرائيلية اتَّسمت بالإبادة الجماعية، واتخذت نهجاً غير مسبوق في طولها ودمويتها وتَعمُّدها تدمير الحياة الحضرية في قطاع غزة، دون أن يؤثّر ذلك في مفاعيل فورية على سلوك السلطة الفلسطينية، أو تحسين العلاقات الوطنية في مواجهة التحدي الأكبر الذي يواجه الفلسطينيين منذ نكسة سنة 1967.

يعالج هذا الفصل مجمل مسارات الوضع الفلسطيني الداخلي، من حيث السلطة ومؤسساتها، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والفعاليات الوطنية في المجال العام، والعلاقات الوطنية البينية، وأوضاع القوى الحزبية الداخلية، انتهاء بالتنسيق الأمني، في إطار من التحليل لهذه الملفات وسواها مما يندرج في هذا الفصل.

أولاً: المدخل إلى السنتين

تنتهي سنة 2023 بتداخل ملحمي مع سنة 2024 في حرب غير مسبوقة في تاريخ الصراع مع الكيان الإسرائيلي، سواء بالنسبة للاحتلال حيث إن هذه هي حربه الأطول في تاريخه، أم بالنسبة للفلسطينيين الذين افتتحوا الحرب بعملية "طوفان الأقصى" Operation Al Aqsa Flood في 2023/10/7، التي أطلقتها حركة حماس من قطاع غزة، وجعلت "إسرائيل" أمام امتحان عسير من حيث أمنها وقدرات جيشها وأفق استمرارها في المنطقة، وهو ما انعكس في حرب طاحنة، وُصفت بحرب الإبادة الجماعية، واتَّسمت بتعمُّد التجويع، ونقلت الموقف من "طوفان الأقصى" إلى الحرب الإسرائيلية على غزة، ومن ثم بات النقاش مع نهايات سنة 2023 ومطالع سنة 2024، حول قضايا كبرى، من قبيل احتمالات تهجير الفلسطينيين من غزة، ومستقبل حركة حماس،

ودور السلطة الفلسطينية، مع عودة أطروحة الدولة الفلسطينية لتصعد في الخطاب السياسي الإقليمي والدولي، ومع دخول الحرب السنة الجديدة دون اتضاح نهاية لها، ولا إمكان بترجيح مآلاتها، فإنّ هذا الفصل سوف يركز على مسارات سنتَي 2022 و2023، كما هو الشأن مع تقارير السنوات السابقة، مع الأخذ في الخلاصات النهائية موقع هذه الحرب، التي تحتل الربع الأخير من سنة 2023.

ينقسم الفصل إلى، عدد من المحاور، تبدأ بالمحور الذي يناقش السلطة مؤسسات وأداء، مع التركيز على حكومة محمد اشتية من حيث سياقها السياسي وأداؤها العام، لا سيّما وهي الذراع التنفيذية لسياسات مؤسسة الرئاسة في الشأن الإداري الداخلي، بعدما أضحت المؤسسة الفلسطينية بسلطاتها كلها مركزة في مؤسسة الرئاسة، ومن ثمّ سوف يحضر الرئيس الفلسطيني في كلّ الملفات الفلسطينية، بلا استثناء، في الحكومة ومنظمة التحرير وحركة فتح والعلاقات الوطنية الداخلية والتنسيق الأمني.

تجري مراجعة سياسات حكومة اشتية في الإطار العام، بالنظر إلى سياقها السياسي، وأدائها الاقتصادي، واتجاهاتها الإدارية، وخططها لمواجهة التحديات ذات الصلة، سواء بمعالجة الأزمات الاقتصادية المتصلة، والمرتبطة بنحو ما بالحالة السياسية لتحكّم الاحتلال بأموال المقاصة الفلسطينية، أم بطرق معالجة انعكاسات ذلك في المجال العام، كحراكات النقابات التي يمكن القول إنّها كانت أبرز مظاهر الحركة في المجال العام، في ظلّ غلق للمجال العام وَسَمَ حالة السلطة الفلسطينية منذ ما يسمى بالانقسام الفلسطيني.

كان يجدر، والحالة هذه، خصّ مؤسسة الرئاسة بمحور مندرج في إطار مناقشة السلطة مؤسسات وأداء، لمركزية هذه المؤسسة، التي تمددت في المجالين التشريعي والقضائي، ليس فقط بسبب حلّ المجلس التشريعي، وتعطيله عملياً قبل ذلك، والاستناد في التشريعات إلى مراسيم الرئيس عباس وقوانينه وقراراته، ولكن أيضاً بسبب سلسلة التعديلات القانونية والهيكلية على المؤسسة القضائية التي، بحسب العديد من القانونيين والمؤسسات الحقوقية، ألغت استقلال السلطة القضائية لصالح السلطة التنفيذية، وهو الأمر الظاهرة نتائجه في عدد من الملفات النقابية والأمنية والسياسية.

هذه الحالة من انغلاق المجال العام، وتعطيل الانتخابات العامة، وتركز المؤسسة الفلسطينية في مؤسسة الرئاسة، تقود للبحث في النشاط الفلسطيني في المجال العام، وما يتبعه من مؤشرات الشعبية للقوى الفلسطينية، فبعد التعريج على إلغاء الانتخابات العامة التي كان متفقاً عليها في سنة 2021، ناقش الفصل المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية التي جرت في آذار/ مارس، والانتخابات النقابية، ثم الانتخابات الطلابية، مع وصل ذلك بمسار هذه النشاطات في الأعوام

السابقة، ليتضح الخط العام الناظم لهذا النشاط في المجال العام، وبما يربط سنوات التقرير بما قبلها، مع دراسة الدوافع والدلالات السياسية والمهنية والعشائرية لمثل هذه الانتخابات، وما يحيط بها من ظروف أمنية وسياسية، وبالتطرق إلى الجدل الذي يدور حول موقع هذه الانتخابات في قطاع غزة، ولا سيّما المحلية والطلابية.

يستدعي ذلك النظر في مؤشرات الشعبية، من خلال أدوات أخرى سوى الانتخابات، إذ يحفّ الانتخابات المحلية والنقابية والطلابية، المعيقات الأمنية، والاعتبارات غير السياسية، مما يجعل مؤشراتها قاصرة، فجرى الاستناد في البحث عن شعبية القوى الفاعلة، ولا سيّما حركتي حماس وفتح، وبعض الأسماء ذات الصلة في هذه القوى، من خلال أبرز استطلاعات أهم مراكز الأبحاث المعنية بهذا الشأن، وبقراءة الاستطلاعات المتسلسلة لمحاولة فهم تأثير المجريات العامة على آراء الجمهور، أو تأثير حضور الفاعلين السياسيين في تقييم الجمهور للقوى السياسية التي تعمل في إطارها، ولكون مؤشر الشعبية خصّ بموقع خاص، فيمكن أخذه بعين الاعتبار في بقية محاور الفصل الذي يُقرأ وحدة واحدة، ويكمّل بعضه بعضاً.

يستتبع الحديث عن المؤسسات الفلسطينية، بالضرورة البحث في أحوال منظمة التحرير، التي انعقد مجلسها المركزي في شباط/ فبراير 2022، ثم عقد في جلسة تشاورية طارئة محدودة بأعضائه في فلسطين فقط في أيار/ مايو 2022، في نمط من الاجتماعات المتباعدة غير المنتظمة باللائحة الداخلية للمجلس، وهو ما يمكن قوله بالنسبة للمجلس الوطني، الذي لم ينعقد منذ سنة 2018. يستدعي ذلك النظر في مدى انتظام هذه الدورات، ودلالات اجتماعاتها المتباعدة، والظروف السياسية التي تحيط باستدعاء منظمة التحرير، لا سيّما من حيث ترتيب الحالة الداخلية لحركة فتح، وما يتبع ذلك من تصعيدات وتعيينات، وموقف القوى الوطنية من ذلك، واتصال حالة منظمة التحرير بالسلطة الفلسطينية، ولا سيّما المجلس التشريعي الذي ألحقت أمانته العامة بالمجلس الوطني الفلسطيني.

تقود حالة منظمة التحرير إلى البحث في المحاولات الأخرى، لسدّ الخلل الناجم عن تعطيلها لصالح السلطة أو استخدامها الوظيفي، مع إقصاء قوى أساسية عن الانضمام للمنظمة، وتهميش دور فلسطينيي الخارج، وهو ما افتتح المجال لمراجعة أبرز المحاولات لإيجاد كيانات شعبية كبيرة تسعى إلى تحريك الحالة الفلسطينية، وتنشيط المجال العام، وهي المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج الذي عقد مؤتمره الثاني في شباط/ فبراير 2022، ومؤتمر فلسطينيي أوروبا الذي عقد مؤتمره العشرين في أيار/ مايو 2023، و"المؤتمر الشعبي الفلسطيني – 14 مليون" الذي عقد نسخته الأولى في تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، وتستلزم المراجعة لهذه الفعاليات

الثلاث قراءة في تاريخها وخطها الناظم وقراراتها وإنجازاتها والصعوبات التي تواجهها، وموقف قيادة منظمة التحرير وحركة فتح والسلطة الفلسطينية منها.

يفضي الحديث عن هذه الفعاليات إلى ملف القوى الفلسطينية، من حيث العلاقات البينية وفي طليعتها قضية المصالحة، المعطلة منذ إلغاء الانتخابات العامة التي كانت مقررة في أيار/ مايو 2021، فلم يكن من خطوات على هذا الصعيد سوى "مؤتمر لم الشمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية" الذي عقد في الجزائر للمصالحة الفلسطينية في تشرين الأول/ أكتوبر 2022، واجتماع الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية في مصر في تموز/ يوليو 2023، دون أن تتحوّل مثل هذه المؤتمرات إلى نتائج في الواقع، وهو ما يتطلب دراسة سياقاتها ودواعيها والظروف المحيطة بها.

ملف القوى الفلسطينية، وبالإضافة للعلاقات البينية، يستوجب النظر في أحوالها الداخلية، ومن ذلك تأجيل المؤتمر الثامن لحركة فتح، وبدائل فتح في إدارة تناقضاتها الداخلية وموقع منظمة التحرير من ذلك، وإتمام الانتخابات الداخلية لحركة الجهاد الإسلامي، واختتام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مؤتمرها الوطني العام الثامن، وعقد الجبهة الديموقراطية لعدد من الحلقات التنظيمية والمؤتمرات الإقليمية تمهيداً لمؤتمرها الوطني الثامن، وإتمام المبادرة الوطنية الفلسطينية لمؤتمرها الوطني، وأما حماس فلم يحن بعد موعد انتخاباتها الدورية.

يأتي المحور الأخير لمراجعة سياسات التنسيق الأمني للسلطة الفلسطينية، بوصفها سياسة ثابتة، لم تتأثّر فعلياً بمختلف التغيرات، من حكومة بينيت – لابيد إلى حكومة بنيامين نتنياهو الموصوفة بأنّها الأكثر تطرفاً في تاريخ "إسرائيل"، هذه المراجعة تتعرض إلى قرارات وقف التنسيق الأمني غير المفعلة، وأبرز مظاهر التنسيق، ودلالاتها السياسية، وأثرها على الحالة الفلسطينية عموماً.

لقد ظلّ الوضع الفلسطيني في سنتَي 2022 و2023، كما السنوات السابقة؛ متَّسماً بالجمود المطبق، لا سيّما في العلاقات الوطنية الداخلية، وفي سياسات السلطة الفلسطينية، مع انسداد الآفاق في الصراع مع الاحتلال، باستثناء تصاعد المقاومة في الضفة الغربية مطالع سنة 2022، ثم عدوانين إسرائيليين على قطاع غزة في آب/ أغسطس 2022، وأيار/ مايو 2023، إلى أن جاءت عملية "طوفان الأقصى" في 2023/10/7، والتي من شأنها بما تبعها من حرب إبادة جماعية إسرائيلية على الفلسطينيين في قطاع غزة أن تُوجِد تحوّلاً جوهرياً في الوضع الفلسطيني الداخلي، إن لم يظهر في المدى القريب، فقد يظهر في المستويين المتوسط والبعيد.

ثانياً: السلطة: مؤسسات وأداء:

1. حكومة محمد اشتية:

أدّت حكومة محمد اشتية اليمين القانونية أمام الرئيس الفلسطيني محمود عباس في 2019/4/13، وظلت قائمة حتى قمت استقالتها في 2024/2/26. وإذا كان هذا الاستمرار للأعوام الخمسة تلك كلّها واحداً من تعبيرات ما يُسمّى في الأدبيات الفلسطينية بـ"الانقسام الفلسطيني"، فإنّ هذه الحكومة بالذات، أكثر تلك التعبيرات عمقاً في تجسيد الانقسام، لكون رئيسها أولاً عضواً في اللجنة المركزية لحركة فتح، مما يعني أنّها حكومة حركة فتح، وليست حكومة فوق حزبية، وثانياً مثّلت إعلاناً رسمياً لنقض سلسلة اتفاقات بين حركتي حماس وفتح، أوّلها "اتفاق الشاطئ" في 2014/4/23، الذي انبثقت عنه حكومة "الوفاق الوطني"، وهي الحكومة التي ترأسها رامي الحمدالله، ثمّ اتفاق القاهرة التالي في 2014/9/25، الذي حدّد مهام حكومة "الوفاق الوطني"، وأنهى الخلاف حول الملفات العالقة، ونظّم آليات حلّ تلك الملفات، ثمّ أخيراً اتفاق القاهرة في 2017/10/12، والذي يفترض أنّه نظم آليات عمل حكومة "الوفاق الوطني" في قطاع غزة، ثمّ ومنذ "الانقسام الفلسطيني"، وتعطيل المجلس التشريعي في حينه، ثمّ حلّه في 2018/12/23، والحكومة لا تُعرض على المجلس التشريعي للتصويت على الثقة بالحكومة.

وإذا كان هذا السياق السياسي الذي جاءت فيه حكومة محمد اشتية، بوصفه التعبير الأكثر بلاغة على مستوى مؤسسات السلطة الفلسطينية عن "الانقسام"، وهو السياق الذي ظلّ قائماً طوال سنوات الحكومة، بما في ذلك شهور الحرب على قطاع غزة، وهي الحرب الأكثر طولاً ودموية في تاريخ الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، إذ بقيت السلطة على حالها فيما يتعلق بالموقف من حركة حماس، وبدت أكثر تحفّظاً من أن تخطّ مواقف عملية داعمة للمقاومة الفلسطينية، أو خطابية أكثر اقتراباً من حركة حماس، وهو الأمر الذي شمل بالضرورة حكومة محمد اشتية، فإنّ الدور الاقتصادي المنوط بحكومة اشتية، كان التحدّي الأبرز للسلطة الفلسطينية، والكاشف عن عمق الأزمة الاقتصادية الفلسطينية، والتي باتت مرتبطة بسياسات الاحتلال تجاه "المقاصة" الفلسطينية.

ورثت حكومة محمد اشتية أزمة "المقاصة" من حكومة رامي الحمد الله، وإن كانت هذه الأزمة بوصفها "سياسة ابتزاز وضغط إسرائيلية" قديمة على السلطة الفلسطينية، حتّى في ذروة سنوات الانقسام،[1] إلا أنّ هذه الأزمة بدأت تتحول نحو مستوى آخر، حينما صادق الكنيست Knesset الإسرائيلي بالقراءتين الأولى والثانية في 2018/7/2 بخصم ما يكافئ رواتب الأسرى والشهداء وعائلاتهم من عائدات الضرائب التي تحوّلها "إسرائيل" للسلطة الفلسطينية.[2] ثمّ دخلت هذه الأزمة مستوى آخر من العمق ذي البعد السياسي المتصل بالحرب على قطاع غزة،

حينما قرّرت "إسرائيل" حجب كامل حصة قطاع غزة من أموال "المقاصة"، ثم دار الحديث تالياً عن حلول وسط، كأن تحوّل "المقاصة" إلى طرف ثالث لا إلى السلطة مباشرة، وبما يسمح لـ"إسرائيل" بمراقبتها والإشراف على مدفوعاتها،[3] ليصادق الكنيست بالفعل بعد ذلك على تحويلها إلى دولة النرويج، لتبقى حصة قطاع غزة والبالغة 275 مليون شيكل (نحو 73 مليون دولار) شهرياً من أصل 800 مليون شيكل (نحو 213 مليون دولار) وديعة لدى النرويج،[4] وهو المقترح الذي قالت أنباء إن السلطة وافقت عليه مع قرارها بأنّها سوف تدفع من حصة الضفة رواتب المتقاعدين والأسر المستورة في غزة.[5]

على أيّ حال، وإذا كانت القضية بالغة الخطورة من الناحية السياسية، لأنها تكرّس الهيمنة الإسرائيلية المطلقة على الاقتصاد الفلسطيني برمّته، بما في ذلك أموال المواطنين، لكون جباية أموال المقاصة، هي جباية للضريبة المترتبة على الحركة التجارية الفلسطينية، وما يمكن أن يضاف إليها من "قرصنة" مباشرة، كمداهمة محلات الصرافة في الضفة الغربية ومصادرة أموالها، وهو سلوك إسرائيلي متكرر، تجدَّد في أيام الحرب على غزة،[6] والاستيلاء على 200 مليون شيكل (نحو 54 مليون دولار) من بنك فلسطين في غزة في أثناء الحرب،[7] فإنّها تعني استمرار الأزمة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية، وهي أزمة من شأنها أن تتعمّق أكثر مع منع الأيدي الفلسطينية العاملة من أبناء الضفة الغربية من الوصول إلى عملها في الأراضي المحتلة سنة 1948، إذ تمثّل المداخيل المترتبة على رواتب السلطة الفلسطينية وأجور عُمَّال الضفة الغربية في الداخل المحتل سنة 1948؛ أهمّ روافد الدورة الاقتصادية بالضفة الغربية.

لن يعود الأمر، مع هذا المسار الطويل، عجزاً عن دفع الرواتب، أو دفعها منقوصة، كما هو حاصل، فقد دفعت رواتب موظفيها عن شهر كانون الأول/ ديسمبر 2023 في شهر شباط/ فبراير 2024 بنسبة 60% منه فقط،[8] وهي أزمة متصلة منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 الذي بدأت فيه السلطة بدفع رواتب موظفيها منقوصة،[9] ولكنه يعني فيما هو أعمق، عجزاً عن مواجهة السياسات الإسرائيلية التي تستهدف الإطباق على أموال الفلسطينيين رقابة وتحكماً، بما في ذلك المسّ المباشر بأموال الأفراد، علاوة عمّا يفضي إليه ذلك من إخضاع السلطة الفلسطينية للابتزاز الإسرائيلي، وبما يفضي بها إلى واجهة أمنية تفتقد القدرة على حماية مواطنيها وأموالهم، وتفتقد القدرة على تعزيز صمود الفلسطينيين، أو حتى القيام بمسؤولية ريعية اقتصادية نحوهم، وهو ما يجرّدها من مقومات الشرعية. فلا مؤسسات السلطة، ومنها حكومة اشتية، ناجمة عن عملية ديموقراطية انتخابية، ولا هي بالقادرة على انتهاج خطّ سياسي جديد بعد انتهاء مشروع التسوية، ولا هي بالقادرة على توفير قاعدة اقتصادية مستقلّة وقادرة

على مواجهة السياسات الإسرائيلية،[10] وذلك بالرغم من أنّ فكّ العلاقة الاقتصادية مع الاحتلال، والتأكيد على القدرة على ذلك، كان من الأهداف التي أكّد عليها محمد اشتية، لمّا كان رئيساً للمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار "بكدار".[11]

تقود هذه القضية إلى السياسات الاقتصادية لحكومة اشتية، فقد أقرّت حكومة اشتية مشروع موازنة سنة 2022، بعجز بلغ 558 مليون دولار.[12] وهي، وكما بقية الموازنات المقرّة منذ سنة 2008، لا تُعرض على المجلس التشريعي، مما يفقد السياسة الرسمية الفلسطينية الشفافية، لانحصار السلطات في شخص الرئيس الفلسطيني الذي يتولّى إصدار القوانين، في صيغة مراسيم رئاسية، وذلك في حين أن الحكومة الفلسطينية نشرت موازنتها العامة هذه مختصرة غير مفصلة، كما لم يُنشر ملخص مقترح الموازنة ولم يُعرض للنقاش على المجتمع المدني في ظلّ انعدام المؤسسة التشريعية، كما لم يُنشر التقرير نصف السنوي الذي يفترض فيه تحليل أداء النصف الأول من السنة، والسياسات الخاصة بالنصف المتبقي منه.[13] وقد تبين من هذه الميزانية، أن إيرادات السلطة الفلسطينية من الجباية الضريبية الداخلية المباشرة التي تتولاها هي، أو الخارجية التي تجبيها لها "إسرائيل"، قد ارتفعت أكثر من كل السنوات الماضية منذ سنة 2014، بسبب تحسين قدراتها الجبائية، وبسبب ارتفاع الأسعار الناجم عن الحرب الروسية الأوكرانية مما رفع من قيم المداخيل الجمركية، إلا أنّها لم تدفع للموظفين إلا ما قيمته 80% من قيمة الرواتب على مدار السنة مضافاً إليها 5% عن مستحقات سابقة.[14] وهو ما يعني أنّ السلطة تعتمد على المواطن الفلسطيني في مداخيلها، في حين أنّها، ومع الارتفاع الهائل في الأسعار، غير قادرة على دفع رواتب الموظفين كاملة، وهو الأمر الذي يأتي بالسؤال على موقع السلطة الفلسطينية من تعزيز صمود الفلسطينيين، لا سيّما وبالنظر إلى ما سبق قوله من كونها سلطة في واقع انقسامي، ولا تحظى بتجديد الشرعية الشعبية عبر الانتخابات، أو الاتفاق الوطني.

وبالرغم من أنّ الحكومة كانت قد أردفت موازنتها بخطة للإصلاح الاقتصادي، بما يفضي إلى تخفيض فاتورة الرواتب، فإنّها صادقت على تعيين 1,500 عنصر أمنيّ جديد في الأجهزة الأمنية كافة.[15] وهو ما يشير إلى الارتكاز المتصاعد إلى القوة الأمنية، والتي يبلغ تعداد عناصرها 52 ألف موظف، مقابل 88 ألف موظف مدني، منهم 55 ألفاً في القطاع التعليمي، و15 ألفاً في الصحي، و18 ألفاً في الجهاز الإداري للسلطة.[16] وقد بلغت ميزانية وزارة الداخلية والأمن الوطني 3.6 مليار شيكل (نحو 970 مليون دولار) بدون احتساب الدعم الخارجي المباشر، وهو ما يمثل 23% من إجمالي النفقات على مراكز المسؤولية، ليكون أعلى نصيب من الإنفاق على هذه الوزارة.[17]

في السنة التالية (2023)، أقرّت الحكومة موازنة عدّتها موازنة طوارئ، يجري الصرف منها وفق ما يتاح من تدفقات نقدية على الخزينة، مقدرة العجز دون الاقتطاعات الإسرائيلية بـ 360 مليون دولار، ومعها بـ 610 ملايين دولار.[18] وقد مثّلت السياسة المالية في هذه السنة وما واجهته من تحديات، استمراراً لما سبق، من حيث عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات، ولا سيّما تجاه موظفي القطاع العام، ومن حيث الإقرار والإدارة للسياسة المالية؛ فقد اتهمت حكومة اشتية بأنّها لا تلتزم بقانون تنظيم الموازنة لسنة 1998، وتتسم بالانغلاق وعدم التشاور والاستفراد، ودون الأخذ بعين الاعتبار حقّ المواطن دافع الضرائب في المشاركة في بلورة أولويات الإنفاق العام، كما منح القرار بقانون بشأن الموازنة لسنة 2023 كلاً من وزير المالية، ورئيس الوزراء، صلاحيات واسعة وسلطات تقديرية "خلافاً لأحكام المادة 61 من القانون الأساسي، وقانون تنظيم الموازنة العامة لسنة 1998، والذي أكد على أن المجلس التشريعي/ المشرع صاحب إصدار القوانين هو المخول باتخاذ القرارات في القيام بالمناقلة بين أبواب الموازنة وفي مخصصات الإنفاق".[19]

يمكن النظر إلى أداء حكومة اشتية بوصفه مركباً من انعدام المؤسسية الذي ركّز السلطة في مؤسسة الرئاسة، في وضع من الانقسام الوطني العميق، وظرف سياسي، يستخدم فيه الاحتلال الورقة المالية أداة تعطيل دائم للفاعلية السياسية للسلطة الفلسطينية، ومنها حكومة اشتية. فردّاً على ما صرّحت به السلطة الفلسطينية من تشكيلها فريقين قانونيين محلياً ودولياً، لمتابعة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة General Assembly إحالة ملف الاحتلال الإسرائيلي إلى محكمة العدل الدولية International Court of Justice، لإصدار فتوى قانونية بشأن الاحتلال ووجوده في "الأراضي الفلسطينية"،[20] قرّرت "إسرائيل" سلسلة من الإجراءات العقابية ضدّ السلطة منها خصومات مالية جديدة،[21] وسحب بطاقة "الشخصيات المهمة" من وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي و3 قياديين في فتح،[22] وهي السياسات التي كانت ترى فيها السلطة، وعلى لسان رئيس الحكومة محمد اشتية؛ تقويضاً لها ودفعاً نحو انهيارها، لا سيّما فيما يخصّ الخصومات المالية المستمرة من أموال السلطة.[23]

لا تنفكّ الأزمة المالية للسلطة، وسياسات الحكومة نحوها، عن الحراك النقابي؛ والذي مثّل في بعض الأوقات المظهر الوحيد للعمل العام في الضفة الغربية، وهو ما واجهته السلطة بأدوات مختلفة، كان منها استخدام القضاء في رفع الشرعية عن إضرابات النقابات، منها قرار المحكمة الإدارية العليا المستعجل في آذار/ مارس 2023، والقاضي بوقف الإضراب المفتوح عن العمل لدى المدارس الحكومية المعلن من "حراك المعلمين"، وذلك بعد الدعوى الإدارية التي تقدمت بها وزارة التربية والتعليم.[24] وهو القرار الذي رأى فيه "مرصد حقوق الإنسان" في نقابة المحامين أنه "يفتقر إلى مقومات الحكم الأساسية وهي الخصومة، ودون أن يُتاح للمعلمين

حقّ الدفاع عن أنفسهم، وفي غياب ضمانات المحاكمة العادلة".[25] ولم يكن هذا الاستخدام الأول للقضاء في وقف إضرابات النقابات، فقد أصدرت المحكمة ذاتها في آب/ أغسطس 2022 قراراً بوقف إضراب نقابة المهندسين،[26] كما أصدرت قراراً بوقف إضراب للأطباء في أيلول/ سبتمبر 2023،[27] لتواجه النقابة ذاتها قراراً مماثلاً من المحكمة نفسها في شباط/ فبراير 2024.[28] وكانت نقابات أخرى قد انخرطت في الإضرابات كنقابة المحامين،[29] واتحاد نقابات المهن الصحية.[30]

كان من أدوات مواجهة هذه الإضرابات، التدخل الأمني، أو التدخل السياسي، ومن ذلك ملاحقة معلمي "الحراك الموحد" بالاستدعاء والوقف عن العمل،[31] والحراك أصلاً جسم نقابي موازٍ معارضٌ لاتحاد المعلمين المتهم بالتواطؤ مع الحكومة والاستخدام من أوساط في حركة فتح بتصفية الحسابات الداخلية؛[32] وإيقاف رئيس اتحاد نقابات المهن الصحية، والذي يشغل منصب الوكيل المساعد في وزارة الصحة،[33] وإصدار الرئيس عباس مرسوماً بحلّ نقابة الأطباء وتشكيل مجلس آخر بديل عنها.[34]

وعلى أيّ حال فإن إضرابات نقابة المحامين لم تكن بعيدة عن السياسات القضائية هذه، فقد كان جوهرها إضرابها في تموز/ يوليو 2022؛ احتجاجاً على "القرارات بالقوانين المعدلة للقوانين الإجرائية وقانون التنفيذ" الذي أصدره الرئيس عباس، التي رأت فيها إلغاء لضمانات الحقّ في التقاضي، علاوة على إضرابات أخرى احتجاجاً على رفع رسوم التقاضي، وهو الأمر الذي يتصل بمجمل حالة المنظومة القضائية والعدلية في السلطة الفلسطينية.[35]

وفي السياق نفسه، أبرمت حكومة اشتية اتفاقات مع عدد من النقابات، هي الاتحاد العام للمعلمين، والأطباء، والمهندسين، والتمريض والقِبالة، والمهن الصحية، والمهندسين الزراعيين، لصرف علاوات لهم.[36] ومثل هذه التفاهمات قالت عنها العديد من النقابات لاحقاً، كالأطباء والاتحاد العام للمعلمين وعمال النقل والصيادلة، بأن الحكومة واقعة بين التنصل منها والتباطؤ في تنفيذها.[37]

2. السلطة رئاسة وقضاء:

بعد عملية "طوفان الأقصى" في 2023/10/7، عادت الولايات المتحدة من جديد لتولي اهتماماً بالسلطة الفلسطينية، بعد أن انشغلت بمشاريع التطبيع التي كانت تمنح الأولوية للتطبيع العربي الإسرائيلي على حساب الحلّ المباشر للقضية الفلسطينية. فقد التقى وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن Antony Blinken الرئيس محمود عباس عدة مرات، وطالبت الولايات المتحدة بـ"تنشيط السلطة الفلسطينية" لتكون قادرة على حكم الضفة الغربية وغزة،[38] وهو ما فهم منه المراقبون إعادة صياغة للأجهزة الأمنية في السلطة الفلسطينية لتكون أكثر طواعية في خدمة الأمن الإسرائيلي، بالرغم مما تُتهم به هذه الأجهزة من كونها تقوم بهذا الدور أصلاً.[39]

وكان ثمة حديث عن رؤى أمريكية (في ضوء معركة طوفان الأقصى) نقلتها الولايات المتحدة للرئيس عباس، وتضمنت ضرورة "ضخ دماء جديدة" في السلطة الفلسطينية. وقد ذكرت تلك المصادر أنّ مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان Jake Sullivan اقترح على الرئيس الفلسطيني محمود عباس تعيين نائب له ونقل جزء من صلاحياته إليه، وذلك في حين ذكرت مصادر أخرى أنّ أمريكا تسعى لإجراء تغيير في نخبة السلطة بحيث يصير الرئيس محمود عباس رئيساً فخرياً.[40]

بدأت السلطة الفلسطينية بالفعل تتحدث عن خطة إصلاح تشمل "المنظومة القضائية والأمنية والإدارية والمالية"، جرى تقديمها للعديد من الدول والمانحين، بحسب ما قال رئيس الوزراء محمد اشتية في أواخر كانون الثاني/ يناير 2024؛[41] الأمر الذي يعني أنّ هذه الخطة مقدمة للخارج بالدرجة الأولى، ومرتبطة بلحظة ما بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، أكثر مما هي استجابة للحاجة الفلسطينية الذاتية، وإن كان الرئيس عباس قد بدأ إجراءات قبل ذلك لا تبتعد عن هذا الإطار، كإقالته، وبنحو مفاجئ، 12 محافظاً من أصل 16 محافظاً، وهو ما وصف من مراقبين بالهزة في السلطة الفلسطينية وحركة فتح،[42] وهو الأمر الذي أتبعه الرئيس عباس بتصريحات تفيد بنيّته "ضخّ دماء جديدة" في السلطة الفلسطينية.[43]

وعلى أيّ حال، ومع انعدام المؤسسة التشريعية، فقد آل واقع السلطة الفلسطينية لأنّ تكون السلطات كلّها محصورة في مؤسسة الرئاسة، فقد تحوّلت مؤسسة الرئاسة إلى سلطة تشريعية، تعمد إلى إصدار التشريعات من خلال المراسيم الرئاسية، والتي بلغ عددها منذ سنة 2007 وحتى آب/ أغسطس 2022 أكثر من 400 قرار بقانون،[44] وقد شملت بعض تلك القرارات، إعادة تشكيل جوهري للمؤسسة القضائية، في مسار طويل وممتد منذ الانقسام الفلسطيني، كان من صورها تشكيل المحكمة الدستورية العليا سنة 2016، وهو ما انتقده في حينه "مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية وشبكة المنظمات الأهلية" الذي عدّ قرار تشكيل المحكمة الدستورية مخالفاً للقانون الأساسي ولقانون المحكمة نفسها وقانون السلطة القضائية، ومن ثمّ خرقاً لمبدأ استقلالية وحيادية المحكمة الدستورية العليا،[45] والتي اتخذت قرار حلّ المجلس التشريعي.

استمر تركيز السلطة في مؤسسة الرئاسة بنحو متتابع من حل المجلس التشريعي في سنة 2018، إلى حلّ مجلس القضاء الأعلى في سنة 2019،[46] إلى سلسلة قرارات بقوانين في سنة 2020 تعنى بتنظيم وإعادة تشكيل السلطة القضائية فيما يخص تعديل قانون السلطة القضائية، وتشكيل المحاكم النظامية، والمحاكم الإدارية، وهو ما عدّه "الائتلاف الأهلي لإصلاح القضاء وحمايته والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان" نسفاً لأيّ جهد لإصلاح القضاء الذي بات تابعاً للسلطة التنفيذية، لما انطوت عليه تلك القرارات من نصوص تشريعية من شأنها المساس

بشكل جوهري باستقلال القاضي الفرد، وتجريد القضاة من أهم ضمانات استقلالهم،[47] وهو ما تكرر في سنة 2021، الأمر الذي عدَّته نقابة المحامين جموحاً "لشهوة السلطة"، واندفاعاً من مصالح شخصية، بما يهدد السلم الأهلي والاجتماعي والحالة الديموقراطية، وبما يجعل هذه المرحلة أسوأ مراحل القضاء الفلسطيني.[48]

وهكذا استمرت هذه السياسة مع سنتَي 2022 و2023، إذ أصدر الرئيس عباس في سنة 2022 سلسلة قرارات بقانون بشأن القوانين الناظمة للشأن القضائي والإجراءات القضائية، وصفتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بأنّها مخالفة للقانون الأساسي، وتؤسس لانتهاكات تمس حقّ الإنسان في المحاكمة العادلة.[49] وقد أصدر الرئيس عباس مرسوماً رئاسياً يقضي بإعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى برئاسته وأطلق عليه "المجلس الأعلى للهيئات والجهات القضائية"، ويتكون من: رئيس المحكمة الدستورية العليا، ورئيس مجلس القضاء الأعلى – رئيس محكمة النقض، ورئيس المحكمة الإدارية العليا، ورئيس الهيئة القضائية لقوى الأمن، ورئيس مجلس القضاء الشرعي، ووزير العدل، والمستشار القانوني للرئيس، والنائب العام.[50]

يتبين بذلك أنّ السلطة الفلسطينية جرى تركيزها في السلطة التنفيذية، بعد تعطيل المجلس التشريعي ثم حلّه، كما يتبين الإلحاق المستمرّ للسلطة القضائية بالسلطة التنفيذية، والتي تتركز في مؤسسة الرئاسة، والتي تتبع لها مؤسسة رئاسة الوزراء والتي تمثل سياساتها سياسة الرئيس عباس، ويلحق بذلك المؤسسة الأمنية التي تُمنح اهتماماً خاصاً من الرئيس عباس، وكان من صور ذلك تعديل القانون الخاص برئيس جهاز المخابرات، فقد نصّ التعديل على ألا يكون إنهاء خدمات رئيس جهاز المخابرات محدداً بالسنّ القانوني المتبع سابقاً، وأن يعامل برتبة وزير.[51]

ولم تخلُ إدارة الرئيس عباس من تجاذبات داخلية، على مستوى حركة فتح، أو منظمة التحرير، كفصله من حركة فتح من خاضوا الانتخابات المحلية على غير قوائم الحركة، وسحبه جوازات السفر الديبلوماسية من مسؤولين سابقين، منهم عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وأمين سر لجنتها السابق ياسر عبد ربه، وزوجته الكاتبة ليانا بدر.[52] وقد كان ياسر عبد ربه في وقت سابق أحد المقرّبين العاملين مع الرئيس عباس، قبل أن يعفيه من مهامه في سنة 2015. وكذلك سحب الرئيس عباس جواز سفر بسام أبو شريف المستشار السابق للرئيس السابق ياسر عرفات.[53] في المقابل، أصدر الرئيس عباس قراراً بقانون وسّع بموجبه الفئات التي تستطيع الحصول على جواز سفر ديبلوماسي فلسطيني، بحيث أصبح بإمكان فئات جديدة الحصول على جواز السفر الديبلوماسي، منها: رؤساء وأمناء عامّون لفصائل منظمة التحرير وأعضاء هيئاتها القيادية، وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، السابقون والحاليون،

ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني. ولم تشمل هذه الفئات قادة الفصائل غير المنضوية في منظمة التحرير الفلسطينية مثل حركتَي حماس والجهاد الإسلامي، كما يحرم القانون أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين سنة 2006 ومن سبقهم، نظراً لحلّ المجلس.[54]

وأصدر عباس قراراً بإعادة تشكيل مجلس أمناء جامعة الاستقلال – الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية، والذي كان يرأسه عضو اللجنة المركزية لحركة فتح اللواء توفيق الطيراوي، وتبع ذلك سحب الحراسات من اللواء توفيق الطيراوي. ويبدو أنّ هذا القرار بحسب تسريبات إعلامية جاء بعد خلافات حادة بين الطيراوي وحسين الشيخ.[55]

تتداخل سياسات الرئيس عباس مع كل المكونات الحالية الفلسطينية الحزبية والمؤسسية والسياسية، وهو ما يظهر في إدارة حكومة اشتية، وفي أداء الأجهزة الأمنية، وفي أوضاع حركة فتح ومنظمة التحرير، وفي العلاقات الوطنية مع بقية القوى الفلسطينية، وفي إدارة الموقف مع الاحتلال الإسرائيلي، كما يتبين في المحاور المخصصة لهذه العناوين، ومن ذلك ذهاب نسبة من الفلسطينيين تتراوح بين 73% إلى 88% طوال سنتي 2022 و2023 إلى مطالبة الرئيس عباس بالاستقالة.[56]

ثالثاً: مؤشرات الشعبية والنشاط العام:

1. الانتخابات العامة:

لم يتجدد الاتفاق على انتخابات وطنية شاملة (المجلس التشريعي، والرئاسة، ومنظمة التحرير)، بعدما ألغى الرئيس عباس في نيسان/ أبريل 2021،[57] الانتخابات التي كان يفترض أن تجري على التوالي، للمجلس التشريعي في أيار/ مايو 2021، وللرئاسة في تموز/ يوليو 2021، واستكمال تشكيل المجلس الوطني في آب/ أغسطس 2021،[58] فبالرغم من أنّ إلغاء الانتخابات أُعلن عنه في صيغة التأجيل، وتذرع بكون الاحتلال لم يسمح بها في القدس؛ وهو الأمر الذي كان من شأنه أن يؤسس لعلاقة وطنية نضالية تسعى لفرض خيارات الشعب الفلسطيني على الاحتلال الإسرائيلي؛ فإنّ قضية الانتخابات وبنحو جادّ لم تتكرر لاحقاً، لتبقي العلاقات الوطنية في افتراق متسم بالجمود منذ ذلك الوقت.

2. الانتخابات المحلية:

إلا أنّ أنماطاً أخرى من الانتخابات جرت في الساحة الفلسطينية، كالانتخابات المحلية، التي بدأت مرحلتها الأولى في 2021/12/11، بناء على قرار أصدرته حكومة محمد اشتية في 2021/9/6، وبالرغم من أنّ حركتي حماس والجهاد الإسلامي أعلنتا رفضهما القرار، لكونه

جاء بعد إلغاء الانتخابات العامة، وبما ينمّ عن التفرد في اتخاذ القرارات الوطنية العامة، فإنّ حركة حماس حينها شاركت في عدد من الهيئات المحلية بنحو غير رسميّ من خلال عناصرها وكوادرها ومنتسبيها، وفي حين أنّ قوائم المستقلين هي التي فازت بالهيئات المحلية لتلك المرحلة بواقع 71%، فإنّ حماس شاركت في المرحلة الثانية، والتي جرت في آذار/ مارس 2022، وكانت مشاركتها في الهيئات المحلية الكبرى بنحو أوضح؛ وإن كان في إطار قوائم المستقلين، وقد فازت قوائم المستقلين في 64.4% من مقاعد هذه المرحلة، مقابل 36.6% من القوائم الحزبية، وقد فازت القوائم المدعومة من حماس، أو من حماس والجبهة الشعبية، ببلديات الخليل، والبيرة، وطولكرم، وقلقيلية، وذلك في حين فازت فتح في مدن رام الله وجنين ونابلس.[59]

شاركت حماس بهذه الانتخابات على قوائم المستقلين، وبالتحالف مع الجبهة الشعبية، ومع شخصيات وطنية وعامّة، في حين قاطعتها حركة الجهاد الإسلامي، وبالرغم من أنّ فتح أعلنت فوزها في هذه الانتخابات،[60] فإن لجنة الانتخابات المركزية أعلنت بنحو واضح فوز القوائم المستقلة بالمقاعد بنسبة 64.4%،[61] وهو ما ينمّ عن تعقيدات الانتخابات المحلية في المجتمع الفلسطيني، الذي تحظى فيه الاعتبارات العشائرية والشخصية بدور بالغ التأثير فيها بما يطغى على الاعتبارات السياسية، وهو ما يمكن أن يشير إلى تراجع حضور حركة فتح، التي تملك القدرة الأكبر على التغلغل في المجتمع الفلسطيني بالضفة الغربية، لكونها حزب السلطة، والقادرة على أن تكون جسراً بين السلطة والمجتمع الأهلي، والمتحررة من الملاحقة الأمنية من الاحتلال أو السلطة، كما أن الرئيس عباس فصل عدداً من كوادر فتح الذين شاركوا في هذه الانتخابات خارج قوائم الحركة الرسمية.[62]

لم تجرِ انتخابات محلية في قطاع غزة متزامنة مع الضفة الغربية، بسبب اعتراض حماس تفرد قيادة السلطة وفتح بإصدار القرار.[63] غير أنه في المرحلة الثانية، أرسلت حماس رسالة للجنة الانتخابات المركزية طالبت فيها بـ"ضمانات خطية بإجراء الانتخابات كما هو مقرر، وأخرى تتعلق بقانون الانتخابات، وتحديداً إلغاء تشكيل محكمة قضايا الانتخابات وإعادة اختصاص البتّ في الطعون إلى محاكم البداية في الضفة الغربية وقطاع غزة"، وهو ما رأى فيه رئيس لجنة الانتخابات المركزية، مطالب سياسية "تتطلب مخاطبة المستوى السياسي بشأنها، ولا تملك اللجنة صلاحية البت فيها".[64] إلا أن موقف حركة حماس بشأن إجراء الانتخابات المحلية قد بدأ بالتغير في الثلث الأخير من سنة 2023، فقد دعت الحركة في آب/ أغسطس 2023 شخصيات حزبية وممثلين للمجتمع المدني للقاء تشاوري حول إجراء الانتخابات المحلية في قطاع غزة،[65] وقد تبع ذلك لقاء جمع رئيس لجنة الانتخابات المركزية حنا ناصر بممثلي الفصائل الفلسطينية في غزة،[66] التي حَمَلتهُ رسالة إلى رئيس الحكومة محمد اشتية، تطالب بضرورة إصدار قرار بإجراء الانتخابات المحلية في قطاع غزة بأسرع وقت ممكن.[67] وكانت حماس قد

أعلنت جهوزيتها لهذه الانتخابات، إلا أنّ الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة بعد ذلك لم تترك مجالاً لانتخابات كهذه.

3. النقابات:

كانت انتخابات نقابة المهندسين في آب/ أغسطس 2021، هي الانتخابات التي خسرت فيها فتح منصب النقيب لصالح تحالف حركتي حماس والجبهة الشعبية، في حين حصلت فتح على أكثرية مقاعد النقابة،[68] بينما أجريت انتخابات المكاتب والشركات الهندسية في كانون الأول/ ديسمبر 2022، حيث فازت فيها فتح كذلك. ولا تحظى انتخابات هيئة المكاتب والشركات الهندسية بالتغطية الإعلامية، لكون الكثير من المهندسين لا يعملون في مكاتب هندسية، أو لا يعملون في مجال الهندسة كلها، علاوة على عدم مشاركة بعض المكاتب في هذه الانتخابات، بالإضافة إلى عدم وجود منافسة غالباً في هذه الانتخابات، وانكشاف أصوات الناخبين حيث يجري الاقتراع وفقاً لكل مكتب مما يكشف التوجهات السياسية للمكتب،[69] وهو الأمر الذي يكشف تداخل الحسابات المهنية والاقتصادية مع التصويت الانتخابي في الانتخابات النقابية المهنية.

وفي حين أنّ فتح فازت أيضاً بانتخابات نقابة المحامين، التي جرت في أيار/ مايو 2022،[70] فإنّها خسرت نقابة الأطباء بالضفة الغربية، لصالح كتلة مدعومة من حركة حماس واليسار ومستقلين، وخسرت فتح كذلك انتخابات نقابة الصيادلة في قطاع غزة لصالح تحالف كتلتي حماس والجهاد الإسلامي مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.[71] وعلى أيّ حال، فإنه يلاحظ ميل حماس في الضفة الغربية لتقديم عناصرها على قوائم المستقلين، أو دعم قوائم مستقلين، وهو ما يشير إلى الطبيعة الأمنية المعقدة للضفة الغربية، إذ تُعدّ حماس تنظيماً محظوراً من الاحتلال الإسرائيلي، الذي يلاحق عناصرها على مجرد العضوية فيها، علاوة على النشاط في أطرها أو باسمها، وهو أمر يشمل الكتل الطلابية كذلك.

4. مجالس اتحادات الطلبة:

فازت الكتلة الإسلامية في جامعة بيرزيت، والتي تحمل اسم "كتلة الوفاء الإسلامية"، الإطار الطلابي لحركة حماس، بنحو متتابع في انتخابات سنتي 2022 و2023. ففي انتخابات سنة 2022، فازت الكتلة الإسلامية بـ 28 مقعداً من أصل 51 مقعداً هي مقاعد المؤتمر العام لاتحاد مجلس طلبة الجامعة، مقابل 18 مقعداً لكتلة الشهيد ياسر عرفات الإطار الطلابي لحركة فتح، وفاز القطب الطلابي الديموقراطي الإطار الطلابي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بـ 5 مقاعد، فيما لم تحصل كتلة اتحاد الطلبة التقدمية الإطار الطلابي لحزب الشعب، وكتلة الوحدة الطلابية الإطار الطلابي للجبهة الديموقراطية على أيّ مقاعد.[72]

تُعدّ هذه النتيجة، هي الأعلى في تاريخ الكتلة الإسلامية في جامعة بيرزيت، فقد كانت أعلى نتائجها سابقاً في سنوات 2015 بواقع 26 مقعداً، و2004 بواقع 25 مقعداً، ويلاحظ في هذا السياق أنّ الكتلة الإسلامية في هذه الجامعة استعادت عافيتها في سنة 2015 بتلك النسبة الكبيرة، فالكتلة التي فازت بأكثر سنوات الانتخابات من سنة 1996 حتى سنة 2007، بدأت تعاني بعد "الانقسام الفلسطيني" وقاطعت انتخابات سنتي 2010 و2011، وعادت للفوز في سنة 2015، وإذا كان ذلك قد يُنسب إلى مثابرتها ومواجهتها لحملات الملاحقة الأمنية من الاحتلال والسلطة، فإنّ عودتها للفوز وبتلك النسبة الكبيرة في سنة 2015، ثم رفعها للنسبة في سنة 2022، لا يمكن فصله عن حرب سنة 2014 على قطاع غزة، ومعركة "سيف القدس" Sword of Jerusalem Battle سنة 2021، وهو ما يشير إلى موقع المقاومة في غزة في التأثير على المزاج العام للمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية.[73]

وأمّا في سنة 2023، ففازت الكتلة الإسلامية بـ 25 مقعداً، فيما حصلت كتلة الشهيد ياسر عرفات على 20 مقعداً، وفاز القطب الطلابي الديموقراطي بـ 6 مقاعد، فيما لم تحصل كتلة اليسار الموحد على أيّ مقعد.[74] وما تفيده هذه النتائج هو التقارب الثابت بين الفصيلين الرئيسيين، حماس وفتح، طوال السنوات التي جرت فيها الانتخابات، وشاركت فيها الكتلتان، وفي كلّ الظروف التي مرّ بها الفصيلان الرئيسان، فمنذ سنة 1996 وحتى سنة 2023 كانت أقلّ نتيجة للكتلة الإسلامية 19 مقعداً وأعلى نتيجة 28 مقعداً، وهي نتيجة استثنائية لا يقاس عليها، وكانت أقلّ نتيجة لحركة الشبيبة الطلابية التي صارت تحمل اسم كتلة الشهيد ياسر عرفات خلال تلك السنوات أيضاً، 17 مقعداً، وأعلى نتيجة 26 مقعداً، وذلك دون دخول سنتي 2010 و2011 في المقارنة، لكون الكتلة الإسلامية لم تشارك في انتخابات هاتين السنتين، كما أنّ الانتخابات لم تجرِ في جامعة بيرزيت في سنتي 2020 و2021.[75]

ظلّت نتائج انتخابات جامعة بيرزيت تحظى باهتمام خاص لجملة اعتبارات منها أنّها أقلّ الجامعات تأثّراً بسياسات السلطة، ومن ثمّ كانت لها دلالة تمثيلية، عززتها عوامل أخرى منها موقعها الجغرافي في وسط الضفة الغربية، والطبيعة الليبرالية للجامعة.

مثّلت انتخابات جامعة النجاح التي جرت في سنة 2023 مفاجأة لفوز الكتلة الإسلامية التي حملت اسم "كتلة فلسطين المسلمة" بها بواقع 40 مقعداً من أصل 81 مقعداً، مقابل 38 مقعداً لحركة الشبيبة الطلابية التي حملت اسم كتلة الشهداء، وحصلت كتلة جبهة العمل الطلابي "قائمة الشهيد أبو علي مصطفى" الإطار الطلابي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على 3 مقاعد، فيما لم تحصل كتلة تحالف القطب الديموقراطي على أيّ مقعد.[76] وتأتي أهمية هذه الانتخابات لكونها تجري لأوّل مرة منذ سنة 2017، وهي السنة التي فازت فيه كتلة الشهداء (فتح) بـ 41 مقعداً، فيما حصلت كتلة فلسطين المسلمة (حماس) على 34 مقعداً، وحصلت كتلة

اليسار الطلابية على 6 مقاعد.[77] وهي الجامعة التي وُصِفت بأنها صارت مملكة أمنية يديرها رئيس الوزراء السابق رامي الحمد الله،[78] وقد مرّت بظروف رهيبة ذات طابع أمني، منها قمع طلبتها بواسطة حرس الجامعة والأجهزة الأمنية.

أطلق "محامون من أجل العدالة" وصف "الأحداث الدامية" على القمع الذي تعرض له طلبة معتصمون في الجامعة في حزيران/ يونيو 2022، قائلين إنه ضرب "وقمع وصل حدّ الإيذاء البليغ المقصود"، متحدثين عن استخدام أدوات حادة وغاز الفلفل من الحرس الجامعي ضدّ الطلبة، وضرب أحد المحاضرين الجامعيين في أثناء وجوده بين الطلبة، وملاحقة الطلبة في الشوارع العامة بالأسلحة النارية، قائلين إنّ الجامعة أصبحت مكاناً "لانتهاكات حقوق الإنسان والاعتداء على الكرامة الإنسانية".[79] وبالرغم من لجنة التحقيق التي شكّلها مجلس أمناء الجامعة وتوصياتها وأخذ المجلس بها، وقراره بإعفاء مدير الأمن من منصبه ومنحه إجازة مفتوحة وإعفاء 6 من موظفي أمن الجامعة من وظائفهم،[80] فإنّ مظاهر ملاحقة الطلبة من إدارة الجامعة استمرت لاحقاً، فقد فصلت إدارة الجامعة طالباً بسبب منشور له على موقع فيسبوك Facebook،[81] وعاد أمن الجامعة للاعتداء على الطلبة المعتصمين في الجامعة مطلع سنة 2024،[82] وكان مسلحون في تموز/ يوليو 2022 قد أطلقوا النار على ناصر الدين الشاعر المحاضر في جامعة النجاح،[83] بعدما اعتدى عليه أمن الجامعة في الشهر الذي سبقه، والدكتور ناصر الدين الشاعر، سبق له وشغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم في حكومة إسماعيل هنية في الحكومة العاشرة، ووزير التربية والتعليم في حكومة الوحدة التي تلتها، وذلك في حين أنه لم يجر القبض على مطلقي النار.[84]

وعلى أيّ حال، فإنّ انتخابات جامعة بيرزيت أُتبعت باعتقال الأجهزة الأمنية في السلطة الفلسطينية لرئيس مجلس الطلبة المنتخب،[85] والذي اعتقله الاحتلال لاحقاً مع عدد آخر من الطلبة من داخل الجامعة،[86] واعتقل الاحتلال كذلك رئيس مجلس طلبة جامعة النجاح،[87] وظلت ملاحقة الاحتلال لطلبة الكتلة الإسلامية في الجامعات الفلسطينية قائمة كون الاحتلال يعدّ الكتلة الإسلامية تنظيماً محظوراً.

أجريت الانتخابات كذلك في آذار/ مارس 2023 في جامعة الخليل، وفازت فيها كتلة الشهيد ياسر عرفات بـ 25 مقعداً مقابل 16 مقعداً للكتلة الإسلامية، دون أن تحقق فيها الكتل الأخرى أي نتائج،[88] وكانت آخر انتخابات في جامعة الخليل قد أجريت في سنة 2019 وفازت فيها حركة الشبيبة الطلابية بـ 30 مقعداً مقابل 11 مقعداً للكتلة الإسلامية،[89] كما جرت الانتخابات في جامعة بوليتكنك فلسطين في آذار/ مارس 2023، وفازت بها حركة الشبيبة الطلابية بـ 21 مقعداً، والكتلة الإسلامية بـ 19 مقعداً، وكتلة نبض الطلبة اليسارية بمقعد واحد.[90] وآخر انتخابات أجريت

في جامعة بوليتكنك فلسطين قبل هذه الانتخابات كانت في سنة 2019، في حين أن آخر انتخابات كانت قد شاركت فيها الكتلة الإسلامية في هذه الجامعة كانت في سنة 2017. وبينما كانت الشبيبة في انتخابات سنة 2022 قد خسرت انتخابات جامعة بيت لحم لصالح الجبهة الشعبية بواقع 17 مقعداً للجبهة مقابل 14 للشبيبة،[91] فقد فازت الشبيبة في انتخابات سنة 2023، بواقع 17 مقعداً لها مقابل 14 مقعداً للجبهة.[92] وأمّا جامعة القدس، فآخر انتخابات أجريت فيها كانت في سنة 2019، وقاطعتها الكتلة الإسلامية،[93] لتعود الكتلة الإسلامية في سنة 2023 وتطالب بإجراء الانتخابات في هذه الجامعة.[94]

وإذا كانت العقبات التي تواجه إجراء الانتخابات، والعمل الطلابي عموماً في جامعات الضفة الغربية، تتمثل في ملاحقة الأجهزة الفلسطينية وأجهزة الاحتلال لنشطاء الكتلة الإسلامية في الجامعات كلها بلا استثناء،[95] وتأجيل الانتخابات ومنع عقدها لسنوات متتالية في بعض الجامعات، واتهام إدارات بعض الجامعات بالانحياز ضدّ الكتلة الإسلامية، فإنّ السؤال عن عدم عقد الانتخابات الجامعية في جامعات قطاع غزة ظلّ قائماً طوال هذه السنوات، وإن كانت الانتخابات تجري دوريّاً وبانتظام في كل من الجامعة الإسلامية والكلية الجامعية للعلوم التطبيقية بنظام الانتخاب الفردي، وتفوز فيهما الكتلة الإسلامية بالتزكية لمقاطعة الكتل الأخرى لها، فإنّ جامعة الأزهر أوقفت الانتخابات فيها منذ سنة 2007، وكذلك جامعة الأقصى وجامعة القدس المفتوحة. ويبدو أنّ قضية الانتخابات الجامعية في قطاع غزّة تتعلق بعدد من التداخلات والتعقيدات، والتي أهمها عدم الاتفاق على معايير النظام النسبي وشموله الجامعات كلها، إذ تطالب الكتلة الإسلامية بأن يشمل جامعتي الأزهر والأقصى، ولا يقتصر على الجامعة الإسلامية والكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، وذلك بينما تطالب قوى يسارية بأن تكون نسبة الحسم (صفر) وهو ما ترفضه الكتل الكبرى، وذلك في حين يلعب الصراع بين تيار القيادي السابق في حركة فتح والمفصول منها محمد دحلان وتيار الرئيس محمود عباس دوراً مهماً في امتناع الجامعات التي تهيمن عليها حركة فتح في قطاع غزة عن إجراء الانتخابات.[96]

وعلى أيّ حال، فإنّ حركة حماس، وبعد فوزها في انتخابات جامعة بيرزيت، أعلنت استعدادها لإجراء الانتخابات في جميع جامعات غزة وفق جدول زمني على أساس التمثيل النسبي، ودعت حركة فتح للاتفاق على ذلك.[97] وقد بدأت الكتل الطلابية بالفعل الاستعداد للتوقيع على اتفاق بإجراء الانتخابات الطلابية في جميع جامعات غزة وفق التمثيل النسبي، بحيث تجري فترة ربيع سنة 2024، في أربعة أسابيع متتالية تبدأ بالجامعة الإسلامية والكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا في الأسبوع الأول، ثم جامعة الأزهر وفروعها والكلية الجامعية للعلوم التطبيقية والكلية العربية للعلوم التطبيقية في الأسبوع الثاني، ثم جامعة الأقصى بفروعها وجامعة فلسطين وجامعة غزة في الأسبوع الثالث، ثم جامعات الإسراء والقدس المفتوحة بفروعها وكلية

فلسطين التقنية، في الأسبوع الرابع،[98] إلا أنّ الحرب على قطاع غزة التي بدأت في 2023/10/7 فرضت ظروفاً جديدة لم تسمح بذلك.

5. مؤشرات الشعبية بالاستناد إلى استطلاعات الرأي:

ارتفعت شعبية حركة حماس بعد معركة "سيف القدس" في أيار/ مايو 2021، فقد أظهر استطلاع رأي أجري في الفترة الواقعة بين 15–2021/9/19 أنّ 71% من الفلسطينيين يعتقدون أن حماس خرجت منتصرة في تلك الحرب مع "إسرائيل"، وأنّ ثلثي الجمهور يعتقدون أن إطلاق حماس للصواريخ على القدس و"تل ابيب" قد جاء دفاعاً عن القدس والمسجد الأقصى، و45% منهم يعتقدون أن حماس هي الأكثر جدارة بتمثيل وقيادة الشعب الفلسطيني، وفي المقابل 19% فقط يعتقدون أن حركة فتح بقيادة الرئيس عباس هي الأكثر جدارة.[99]

بعد مرور عشرة أشهر على تلك الحرب، وتحديداً في آذار/ مارس 2022، عادت شعبية حركة فتح للارتفاع، فمن حيث الجدارة بتمثيل الشعب الفلسطيني، قالت النسبة الأكبر 31% إن حماس هي الأكثر جدارة بتمثيل الشعب الفلسطيني وقيادته، فيما تقول نسبة من 29% فقط أن حركة فتح بقيادة الرئيس عباس هي أكثر جدارة بذلك، في حين أن النسبة ترتفع لصالح فتح عندما يتعلق الأمر بالانتخابات التشريعية، إذ يتوقع المشاركون في الاستطلاع أن تحصل حماس على 36%، وفتح على 42%.[100]

ظلت الأمور بهذا القدر من التوازن في استطلاعات الرأي العام بين حركتي حماس وفتح طوال سنة 2022، ففي شهر حزيران/ يونيو 2022 قال 33% إنّ حماس هي الأكثر جدارة بتمثيل الشعب الفلسطيني وقيادته، مقابل 23% فقط قالوا إن "فتح بقيادة الرئيس عباس" هي الأكثر جدارة بذلك، في حين تفوقت حماس هذه المرة بالنسبة لاحتمالات الفوز بالمجلس التشريعي بواقع 36% لها مقابل 35% لفتح.[101] وفي شهر أيلول/ سبتمبر 2022، ظلّت حماس هي الأجدر بتمثيل الفلسطينيين، وإن تفوقت عليها فتح بنقطتين بالنسبة لاحتمالات الفوز في المجلس التشريعي،[102] ومع نهاية سنة 2022 ظلّت حماس بالنسبة للمستطلعة آراؤهم الأجدر بتمثيل الفلسطينيين وقيادتهم مع تساو مع حركة فتح في احتمالات الفوز في انتخابات المجلس التشريعي.[103]

لم تبتعد نتائج استطلاعات الرأي في آذار/ مارس 2023، عن تلك النسب المتأرجحة، التي تجعل حماس الأجدر بتمثيل الفلسطينيين وقيادتهم بفارق ضئيل عن فتح مع ترجيح فوز فتح في الانتخابات التشريعية بفارق ضئيل،[104] إلا أن تحولاً واضحاً في استطلاع للرأي للجهة نفسها في شهر حزيران/ يونيو 2023 رفع منح حماس الجدارة بتمثيل الشعب الفلسطيني وقيادتهم بواقع 31% مقابل 21% لفتح، ورجَّح فوز حماس في الانتخابات التشريعية بواقع 34% مقابل 31% لفتح.[105] ومن المرجّح أن يكون فوز كتلة حماس الطلابية في جامعتي بيرزيت والنجاح،

والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في شهر أيار/ مايو 2023، قد منح حماس هذا الفارق، إذ تقلص هذا الفارق في شهر أيلول/ سبتمبر 2023؛ لتبقى حماس الأجدر بتمثيل الشعب الفلسطيني وقيادتهم بواقع 27% من آراء المستطلعة آراؤهم مقابل 24% لحركة فتح، ولتعود فتح لتحظى بالترجيح للفوز بالانتخابات التشريعية بنسبة 36% مقابل 34%،[106] لتحصل القفزة الكبيرة لصالح حماس بعد عملية "طوفان الأقصى"، ففي استطلاع شهر كانون الأول/ ديسمبر 2023 رأى 54% حماس الأجدر بتمثيل الشعب الفلسطيني وقيادتهم مقابل 13% لفتح، ولتكون نسبة حماس في حال أجريت انتخابات تشريعية 51% مقابل 19% لفتح.[107]

6. خلاصات الشعبية والنشاط العام:

يتضح من مجمل الانتخابات التي جرت، واستطلاعات الرأي، التوازن النسبي بين حركتي حماس وفتح، فبالرغم من كل التطورات التي جرت على القضية الفلسطينية وسلوك الحركتين، فإنّ الحركتين تقتسمان الشارع الفلسطيني دون ظهور قوى ثالثة مؤثّرة على ذلك التوازن بينهما، كما أنّ توجهات الجمهور الفلسطيني تتغيّر بتغيّر الأحداث والوقائع الجارية، كارتفاع تأييد حماس بعد الحروب الكبرى التي خاضتها، كحروب السنوات 2014، و2021، و"طوفان الأقصى" في 2023، وهو ما كان يعني بالضرورة ارتفاعاً هائلاً في تأييد الحركة بعد عملية "طوفان الأقصى". إلا أنّ هذا التأييد متأثّر بتحولات الحرب على قطاع غزة والكارثة الإنسانية التي فرضها عدوان الاحتلال على الفلسطينيين في غزة، فما بدا إنجازاً استثنائياً في تاريخ الصراع مع الاحتلال بعملية "طوفان الأقصى" التي نفذتها كتائب القسام الجناح العسكري لحركة حماس، بالتأكيد لن يبقى العامل الوحيد في تأييد الحركة، أو في النظر إلى مجمل الفاعلين وأدائهم وأدوارهم، وهو ما سوف يتبين بعد انتهاء الحرب، والشكل الذي تنتهي به، ومستقبل حركة حماس بعدها.

وإذا كانت حركة حماس ظلت تحظى بجدارة تمثيل الشعب الفلسطيني وقيادته في استطلاعات رأي الجمهور، فإنّها لا تحظى بالدرجة نفسها من توقع فوزها في الانتخابات التشريعية، إذ تكاد تتساوى مع فتح أو تتراجع عنها بقليل في ذلك، وهو ما يكشف الفارق بين الرأي المجرد في الحزب الفلسطيني وبين الأهداف من انتخابه، والتي تشمل دوافع متعددة منها الدوافع الاقتصادية، وهو ما يتبين أيضاً من نتائج الانتخابات البلدية والتي لا تقتصر العوامل المؤثرة فيها على العامل السياسي، بل قد تمتد إلى العوامل العشائرية والشخصية.

يُضاف إلى ذلك عامل الفاعلين في قيادة القوى الفلسطينية، إذ يميز الجمهور الفلسطيني بين فتح بقيادة الرئيس عباس وفتح بدون قيادته، ففي كلّ استطلاعات الرأي المشار إليها، وعلى مدار سنتين، تراوحت النسبة التي تطالب الرئيس عباس بالاستقالة من 73% من مطالع

سنة 2022 وحتى 88% أواخر سنة 2023، كما أن حظوظ حركة فتح في أي انتخابات رئاسية تختلف باختلاف الشخص الممثل للحركة فيها، ففي كلّ الاستطلاعات المذكورة يتفوق هنية على كل من الرئيس عباس ومحمد اشتية في حال أجريت الانتخابات للرئاسة بين هنية وأي منهما، ولكنه يخسر مقابل مروان البرغوثي، وهو أمر من جهة يشير إلى التقييم السلبي من الجمهور الفلسطيني لكل من الرئيس عباس ومحمد اشتية، أي التقييم السلبي للسلطة الفلسطينية نفسها، ومن جهة أخرى إلى كونه تقييماً لا يخلو من بُعد شخصي، إذ ينظر الجمهور لإخفاقات المؤسسة أو حركة فتح بوصفها ناجمة عن سياسات النخبة التي تقودهما، دون التعمق فيما آلت إليه بنى هذه الهيئات، فيبقى رهان الجمهور على مروان البرغوثي المعتقل لدى الاحتلال والذي لا يتحمل مسؤوليات إخفاقات السلطة وفتح.

رابعاً: منظمة التحرير الفلسطينية

تنص اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الفلسطيني على أن المجلس ينعقد "دورياً بدعوة من رئيسه مرّة كلّ سنة أو في دورات غير عادية بدعوة من رئيسه بناء على طلب من اللجنة التنفيذية أو من ربع عدد أعضاء المجلس"،[108] وبالرغم من ذلك فإنّ آخر دورات المجلس كانت في 4/30–2018/5/1، وتلك الدورة جاءت بعد غياب تسعة أعوام على الدورة التي وُصِفت بأنها اجتماع خاص، وعقدت في 26–2009/8/27.[109]

من بعد تأسيس السلطة الفلسطينية ودخولها الأرض المحتلة في قطاع غزة وأريحا أولاً، في سنة 1994، لم ينعقد المجلس الوطني إلا ثلاث مرات في السنوات 1996 و2009 و2018،[110] وقد كان الهدف من عقد المجلس الوطني في سنة 1996 تعديل بنود الميثاق الوطني الفلسطيني "بإلغاء المواد التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل يومي 9، 10 أيلول 1993".[111] وكانت الغاية من جلسة سنة 2009 ملء الشواغر في اللجنة التنفيذية بدل أعضائها الستة المتوفين، خشية من فقدانها شرعيتها في حال وفاة أحد أعضائها الباقين، بحسب ما قال الرئيس عباس وقتها.[112] أما جلسة سنة 2018 فبدت الأكثر أهمية لكونها جاءت لرفض خطة الرئيس الأمريكي في حينه دونالد ترامب Donald Trump للقضية الفلسطينية المشهورة إعلامياً بـ"خطة القرن"، وإجراءاته من قبيل الاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، ونقل السفارة الأمريكية إليها، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، ومن ثمّ اتخذت قرارات بدت مهمّة مثل: أنّ الفترة الانتقالية التي نصت عليها الاتفاقيات الموقعة في أوسلو والقاهرة وواشنطن، بما انطوت عليه من التزامات، لم تعد قائمة، وتكليف اللجنة التنفيذية بتعليق الاعتراف بـ"إسرائيل"، وتنفيذ قرارات المجلس المركزي بوقف التنسيق الأمني

بكافة أشكاله، والتحرر من علاقة التبعية الاقتصادية التي كرسها بروتوكول باريس.[113] إلا أنّ شيئاً من تلك القرارات لم يُنفّذ، علاوة على كونه انعقد في ظرف انقسامي، هدف إلى تجديد الشرعية للرئيس عباس وللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بإعادة انتخاب الرئيس عباس وانتخاب لجنة تنفيذية جديدة،[114] وذلك في حين قاطعته حركتا حماس والجهاد الإسلامي وذلك لكونه جاء مخالفاً لاجتماعات اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني في بيروت،[115] بالإضافة إلى مقاطعة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين له، لكونه جاء مخالفاً للاتفاقيات الموقعة بخصوص تشكيل مجلس وطني توحيدي.[116]

يتضح من ذلك التعطيل الفعلي للمجلس الوطني، منذ تأسيس السلطة الفلسطينية، مما يعني أن قضية الاستخدام التوظيفي للمنظمة لصالح سياسات السلطة الفلسطينية، والنخبة المتنفذة فيها، سابق على النخبة الراهنة في قيادة السلطة الفلسطينية، بيد أنّ الأمر أخذ بعداً آخر منذ الانقسام الفلسطيني في سنة 2007، وبالإضافة إلى هذا البُعد، فإنّ سلسلة القرارات الممتدة على طول السنوات الأخيرة في مؤسسات منظمة التحرير (المجلس الوطني، والمجلس المركزي، واللجنة التنفيذية) بخصوص إعادة النظر في العلاقة مع الاحتلال، دون تنفيذ، أفقد تلك القرارات قيمتها على مستوى المصداقية، أو التعامل الجادّ معها من مختلف الأطراف الحزبية والشعبية.

لا يبدو الحال بالنسبة للمجلس المركزي أفضل، بالرغم من انعقاده ثلاث مرات في سنة 2018، فقد جاء انعقاده في سنة 2018، بعد ثلاث سنوات على دورته في سنة 2015، ثم عقد مرتين في سنة 2022، مرّة في 6–2022/2/7، ومرة في جلسة تشاورية طارئة فقط بأعضائه الموجودين في فلسطين في 2022/5/9، وذلك كلّه بخلاف اللائحة الداخلية للمجلس التي تنص على أن "ينعقد المجلس دورياً بدعوة من رئيسه، مرة كل ثلاثة أشهر، أو في دورات غير عادية، بدعوة من رئيسه، بناء على طلب من اللجنة التنفيذية، أو من ربع عدد أعضاء المجلس".[117] وإذا كان المجلس الوطني لم يُعقد أوّل مرة من بعد تأسيس السلطة الفلسطينية إلا في سنة 1996، فإنّ المجلس المركزي لم يُعقد أوّل مرة منذ تأسيس السلطة إلا في سنة 1999،[118] وظلت جلساته بعد ذلك غير دورية، وهو ما يؤكد على كون تحويل منظمة التحرير الفلسطينية إلى مؤسسة للاستخدام الطارئ لصالح نخبة السلطة الفلسطينية قد بدأ مع تأسيس السلطة الفلسطينية.

وعلى أيّ حال، وكما كانت اجتماعات المجلس المركزي في سنة 2018، محلّ سجال انقساميّ إذ قاطع بعضها حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية، وانضم في بعضها إلى هذه القوى الجبهة الديموقراطية والمبادرة الوطنية الفلسطينية،[119] فإنّ الأمر نفسه حصل مع اجتماع المجلس المركزي الذي انعقد في 6–2022/2/7، فقد قاطعته حركة حماس لكونه انعقد "بصورة انفرادية، بعيداً عن التوافق الوطني"، وغابت عنه: "غالبية القوى والفصائل ومكونات فلسطينية

كبيرة ومؤثرة"، رافضة ادِّعاء أيّ أحد تمثيل الشعب الفلسطيني "دون تفويض شعبي عبر صناديق الاقتراع"، داعية إلى تشكيل "جبهة واحدة تضع إصلاح منظمة التحرير وإعادة بنائها وتفعيل دورها، على رأس الأولويات، لتكون حاضنة للمشروع الوطني بمكوناته كافة".[120]

وقاطعته كذلك حركة الجهاد الإسلامي للأسباب نفسها، قائلة على لسان القيادي فيها محمد الهندي إنّه "لا يمثل الشعب الفلسطيني، ولا حتى منظمة التحرير الفلسطينية"، ولكنه بحسبه "يمثل فقط المجتمعين: حركة فتح وملحقاتها من فصائل لم تحصل مجتمعة سوى على مقعدين من أصل 132 مقعداً في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني (آخر انتخابات عُقدت عام 2006)"، ذاهباً إلى أنّ انعقاده جاء "لحسابات فئوية وشخصية داخل السلطة لترتيب مواقع رجالاتها داخل مؤسسات المنظمة".[121]

وقاطعته أيضاً الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي قالت إنّ عقده خطوة "تُعمق الانقسام وحالة الشرذمة في الساحة الفلسطينية، وتُعزز من نهج التفرد والهيمنة في المؤسسة الوطنية". و"يمثل تجاوزاً للتوافقات الوطنية السابقة لترتيب البيت الفلسطيني ولإجراء الانتخابات الشاملة، ويقطع الطريق أمام جهود إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة"،[122] وقاطعته المبادرة الوطنية الفلسطينية "احتراماً للإرادة الشعبية الطامحة إلى إصلاح منظمة التحرير"، وذلك لأنّها دعت إلى عقده بعد إجراء حوار وطني.[123]

وانسحب حزب الشعب من اجتماعات المجلس بعد مشاركته في الجلسة الافتتاحية،[124] وذلك اعتراضاً على جدول الأعمال، بالإضافة إلى مطالبة الحزب بأن تضع جلسة المركزي "آليات تطبق من خلالها قرارات المجالس السابقة"، وذلك لأنّ "الساحة الفلسطينية لا تحتاج لقرارات جديدة، فلا بدّ من تنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه في المجلسين الوطني والمركزي، وقرارات اجتماع الأمناء العامين"، بالإضافة إلى اعتراض الحزب على "قراريْ إجراء انتخابات لرئاسة المجلس الوطني، واستقلال اللجنة التنفيذية عن المجلس الوطني"، لتناقض ذلك "مع النظام الداخلي للمجلسين المركزي والوطني".[125]

وقد أدى إصرار قيادة الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين ومكتبها السياسي على المشاركة في اجتماعات جلسة المركزي هذه، إلى استقالة العشرات من قواعدها في الضفة الغربية، إذ يرى المستقيلون في مشاركة الجبهة "منح شرعية مجانية لسياسة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وتقوية لتفرده، خصوصاً بعد قرارات كثيرة للمجلس المركزي لم يتم تنفيذها سابقاً"، وبينما ذهبت الجبهة في سورية ولبنان إلى دعم المشاركة، فقد تركز الرفض بين قواعد الجبهة في الضفة وغزة "بسبب ممارسات السلطة الفلسطينية، وبسبب مشروع أوسلو الذي لم ينتهِ، ويتطور إلى مشروع أمني"، واتصل بذلك حديث عن حصول الجبهة "على تعهد من

الرئيس الفلسطيني محمود عباس بدفع جزء من مخصصاتها من الصندوق القومي الفلسطيني والتي أوقفت سابقاً... وتعهد بالالتزام بالمخصصات الشهرية بداية من عام 2022، والتي تبلغ شهرياً قرابة 70 ألف دولار".[126]

يتضح من قرارات المجلس المركزي في هذه الجلسة، أنّها جاءت في سياق الترتيبات الداخلية داخل حركة فتح، إذ جرى تصعيد حسين الشيخ العضو في اللجنة المركزية لحركة فتح، ورئيس الهيئة العامة للشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية، إلى عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، خلفاً لصائب عريقات الذي كان قد تُوفيّ قبل ذلك بعامين، وانتخب كذلك محمد مصطفى بوصفه مستقلاً للجنة التنفيذية، وهو رئيس صندوق الاستثمار الفلسطيني وعمل نائباً لرئيس الوزراء ووزير الاقتصاد الوطني في الفترة من 2013–2015، وانتخب كذلك للجنة التنفيذية عن الجبهة الديموقراطية رمزي رباح مكان تيسير خالد الذي استقال من موقعه، كما انتخب رمزي خوري رئيساً لمجلس إدارة الصندوق القومي، ليصبح وفقاً للنظام عضواً في اللجنة التنفيذية،[127] وكان رمزي خوري من قبل المدير العام لمكتب الرئيس الراحل ياسر عرفات.

وانتخب المجلس المركزي في دورته هذه روحي فتوح رئيساً للمجلس الوطني، وعلي فيصل وموسى حديد نائبين لرئيس المجلس، وفهمي الزعارير أميناً للسر، وذلك بدلاً من رئيس المجلس السابق سليم الزعنون، ونائبه قسطنطين قرمش، وأمين سر المجلس محمد صبيح الذين قد قدموا استقالتهم في الجلسة نفسها.[128] جاءت هذه الانتخابات بدعوى تفويض المجلس الوطني في دورته التي انعقدت في أيار/ مايو 2022 صلاحياته للمجلس المركزي، وهو الأمر الذي تداولته وسائط إخبارية دون أن يكون منصوصاً عليه في قرارات المجلس المركزي في جلسته المشار إليها.[129]

وعلى مستوى العلاقة مع الاحتلال، قرر المجلس أنّه وبناء على انتهاء المرحلة الانتقالية التي نصت عليها الاتفاقات الموقعة بما تتضمنه من التزامات على المنظمة والسلطة، إنهاء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية بكافة الاتفاقات مع دولة الاحتلال، وفي مقدمتها الاعتراف بـ"إسرائيل" لحين اعترافها بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967 بعاصمتها شرقي القدس، ووقف الاستيطان، والتنسيق الأمني بأشكاله المختلفة،[130] وهي القرارات التي لم تُنفذ كشأن القرارات السابقة، والتي كان منها وقف التنسيق الأمني الذي اتخذ منذ سنة 2015،[131] بل ظلت مطالب الرئيس عباس تجاه حركة حماس تتناقض مع قرارات المجلس المركزي هذه المشار إليها، فقد طالب الرئيس عباس حركة حماس، حتى في أثناء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، بالاعتراف بما سماه "قرارات

الشرعية الدولية" "وتطبيقها بالكامل"، قائلاً: "لا يمكن إدخال أي طرف داخل المنظمة يرفض الشرعية الدولية".[132] وهي الشروط نفسها التي كررها رياض المالكي وزير خارجية السلطة الفلسطينية على حماس لقبولها في منظمة التحرير،[133] وهو ما يعني أنّ قرارات المجلس المركزي بسحب الاعتراف بـ"إسرائيل" غير جادة، ليس فقط لأنّ قيادة السلطة/ المنظمة لم تنفذها لا عملياً ولا نظرياً، وظلت تتصرف خلافها، ولكن أيضاً لأنها تطالب حماس بما يخالفها شرطاً لقبولها في منظمة التحرير، حتى في غمرة حرب الإبادة الجماعية التي أطلقها الاحتلال الإسرائيلي على الفلسطينيين في قطاع غزة، وهي الحرب التي عدتها أوساط في السلطة حرب حركة حماس لا حرب الفلسطينيين، فقد صرّح الرئيس عباس في مطلع الحرب بأنّ "سياسات وأفعال حماس لا تمثل الشعب الفلسطيني"، وهي تصريحات عدلتها وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية الرسمية (وفا) لاحقاً بحذف الإشارة إلى حماس،[134] وقد أدلى بمثل هذه التصريحات الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، حينما قال: "ما يجري بين حماس وإسرائيل أمر لا علاقة لنا به.. الانقلاب الذي حصل أخرج حماس عن الشرعية الفلسطينية"،[135] ليتراجع لاحقاً عن هذه التصريحات.[136]

وأمّا جلسة المجلس المركزي المنعقدة في 2022/5/9، فقد وصفت بأنها جلسة تشاورية طارئة، عقدت فقط بالموجودين من أعضاء المجلس في فلسطين، دعا إليها روحي فتوح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني لأجل تدارس "سبل التصدي ومواجهة العدوان على مدينة القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك وكنيسة القيامة". ولم يكن فيها قرارات استثنائية وإن كان لافتاً فيها مطالبة المجلس المركزي "اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتنفيذ قرارات المجلسين الوطني والمركزي، خاصة قرارات الدورة الأخيرة في شباط 2022"،[137] والتي منها بالضرورة وقف التنسيق الأمني، وسحب الاعتراف بـ"إسرائيل"، وهو ما يعني أنّ مثل هذه القرارات يجري تجديدها خطابياً بلا أدنى مفاعيل لها في الواقع، بإقرار هذه المجالس نفسها.

وإذا كان الهدف من هذه الجلسات التجديد الشكلي لشرعيات مؤسسات منظمة التحرير، في إطار من الاستدعاء التوظيفي لصالح نخبة السلطة الفلسطينية، والتدافع الداخلي في حركة فتح، والخصومة المستمرّة مع حركة حماس، وبالنظر إلى الغياب الكامل للمؤسسة التشريعية الفلسطينية في كلّ من منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، فإنّ ذلك يعني تركيزاً هائلاً للمؤسسة الفلسطينية في يد الرئيس عباس، بما في ذلك حالة التداخل بين كل من المنظمة والسلطة الفلسطينية. ومن ذلك القرار بقانون الذي أصدره الرئيس عباس، وسرّب للإعلام، وجعل فيه منظمة التحرير الفلسطينية دائرة من دوائر الدولة،[138] وهو القرار بقانون الذي لم ينشر في الجريدة الرسمية فقد سُحبت الصيغة المسربة، ونشر القرار بقانون في الجريدة

الرسمية معدّلاً،[139] الأمر الذي أوضحه المستشار القانوني للرئيس عباس، بقوله إنه "وفي ضوء سوء الفهم الذي تناقلته مواقع التواصل الاجتماعي لبعض العبارات الواردة في القرار بقانون بشأن دعاوى الدولة غير المنشور في الجريدة الرسمية وغير النافذ، فقد أعاد سيادة رئيس الدولة إصدار القرار بقانون من جديد، بعد توضيح وإعادة صياغة العبارة الملتبسة".[140] وهذا قد يقوّي الظنّ بكون الصيغة المسرّبة نشرت لجسّ النبض، إذ يلغي هذا القرار بقانون في حال لو أقرّ رسمياً ولم يجرِ التراجع عنه؛ الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير من حيث كونها "الممثل الشرعي والوحيد للشعب للفلسطيني"،[141] ويجعل منظمة التحرير رسمياً، كما هي فعلياً، تابعة للسلطة الفلسطينية. إذ إنّ "الدولة"، والحالة هذه، هو الاسم الذي تطلقه مؤسسات السلطة الفلسطينية على السلطة الفلسطينية، بموجب قرار بقانون أصدره الرئيس عباس، في شباط/ فبراير 2022، ونشر في الجريدة الرسمية في آذار/ مارس 2022، ونص على أن "تستبدل عبارة السلطة الوطنية الفلسطينية أينما وردت في القانون الأصلي بعبارة دولة فلسطين، وتستبدل عبارة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية أينما وردت في القانون الأصلي بعبارة رئيس دولة فلسطين".[142]

من جهة أخرى، ألغى الرئيس عباس المجلس التشريعي رسمياً من حيث هو مؤسسة، بعدما كان قد سبق حله، فقد أصدر في نيسان/ أبريل 2022، ونشر في الجريدة الرسمية في أيار/ مايو 2022، قراراً رئاسياً، يقضي بوضع "الأمانة العامة للمجلس التشريعي بموظفيها ومكوناتها ومرافقها كافة تحت المسؤولية المباشرة لرئيس المجلس الوطني الفلسطيني"، وذلك "إلى حين انتخاب مجلس تشريعي"،[143] وهو ما يجعل رئيس المجلس الوطني رئيساً في الوقت نفسه للمجلس التشريعي غير الموجود، مما قد يعني أنّ الهدف من ذلك توفير مظلّة قانونية لشغل منصب الرئاسة مؤقتاً بعد غياب الرئيس عباس، إذ ينص القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية على أنّه إذا شغر مركز رئيس السلطة "يتولى رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني مهام رئاسة السلطة الوطنية مؤقتاً لمدة لا تزيد عن ستين يوماً، تجرى خلالها انتخابات حرة ومباشرة لانتخاب رئيس جديد وفقاً لقانون الانتخابات الفلسطيني".[144] فإذا باتت السلطة الفلسطينية هي الدولة الفلسطينية، وصارت المنظمة دائرة من دوائرها، والمجلس التشريعي تابعاً للمجلس الوطني أحد مؤسسات المنظمة، فهذا يعني أنّ سلسلة القرارات هذه؛ كانت تهدف إلى توفير غطاء قانوني لتنظيم خلافة الرئيس عباس بعد غيابه، بالعودة إلى مؤسسات منظمة التحرير التي أحلت مكان المجلس التشريعي، ومن ثمّ فقد تكون هذه واحدة من الآليات التي يجري بحثها داخل نخبة فتح لتنظيم تناقضاتها، ولإيجاد حلّ بديل عن تنظيم انتخابات عامة، وهي آلية سبق للسلطة أن استخدمتها في سنة 2009، بتجديد شرعية الرئيس عباس والمجلس التشريعي

من خلال المجلس المركزي،[145] بوصف منظمة التحرير هي المنشئة للسلطة الفلسطينية، فمبدأ استخدام المنظمة لتوفير الغطاء القانوني البديل عن الانتخابات حاضر لدى نخبة السلطة وحركة فتح، حتى لو تغيّر شكل التكييف القانوني.

ما يؤكد السياق الذي ينظم هذه الحركة المتتابعة، من عقد جلسات المركزي والقوانين والمراسيم التي أصدرها الرئيس عباس بخصوص منظمة التحرير، تكليف حسين الشيخ بمهام منصب أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،[146] وهو المنصب الذي ظلّ خالياً منذ وفاة صائب عريقات في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، ثم بعد ذلك وفي إطار توزيع اللجنة التنفيذية المهام على أعضائها كلف حسين الشيخ بمنصب رئيس دائرة المفاوضات التي شغلها قبله كذلك صائب عريقات،[147] وهي المناصب المهمة في اللجنة التنفيذية من الناحية الفعلية، إذ لم تعد توجد فاعلية لدوائر اللجنة التنفيذية بعد تأسيس السلطة، إلا أنّ تكليف حسين الشيخ بأمانة السرّ يرفع من فرصه في المنافسة على خلافة الرئيس عباس، ودائرة شؤون المفاوضات ظلّت فاعلة. فبإضافة دائرة شؤون المفاوضات إلى الهيئة العامة للشؤون المدنية، يجمع الشيخ المؤسسات السياسية والإدارية للتواصل مع الإسرائيليين، وباستثناء الصندوق القومي الفلسطيني الذي مُنح لرمزي خوري، فإنّ بقية دوائر اللجنة التنفيذية بلا مهام فعلية.

ويمكن القول أيضاً، إنّ هذا الجهد في استدعاء منظمة التحرير وإبرازها في النصف الأول من سنة 2022، تعلّق بالنشاطات المتجددة التي ترى فيها نخبة منظمة التحرير محاولة لمنازعة المكانة التمثيلية للمنظمة، كالدعوة لتشكيل جبهة وطنية؛[148] وهي الدعوة التي بدأت تتصاعد من بعد إلغاء الرئيس عباس لمشروع الانتخابات العامة الذي كان متفقاً عليه في سنة 2021،[149] بالإضافة إلى فعاليات أخرى كمؤتمر فلسطينيي الخارج، و"المؤتمر الشعبي الفلسطيني – 14 مليون".

بالنظر إلى هذه الفعاليات، تُفهم التصريحات الصادرة عن قيادة المنظمة التي ترفض "المساس بالمنظمة وخلق كيانات بديلة لها"، وتدين "التحركات الرامية للمساس بشرعية المنظمة التي تدعو لها أطراف لا تؤمن بالمنظمة بل تعمل على تقويضها"،[150] وهي التصريحات التي تكررت في سنة 2023، على لسان الرئيس عباس،[151] ومن حركة فتح،[152] إذ لم تشهد سنة 2023، تحركات كبيرة لمؤسسات منظمة التحرير، بخلاف سنة 2022 الذي افتتح بعقد جلسة المجلس المركزي المشار إليها.

خامساً: فعاليات فلسطينية أخرى:

1. المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج:

عقد المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج مؤتمره في إسطنبول في 26–2022/2/27، وهو المؤتمر الذي كان قد انطلق في 25–2017/2/26، معلناً عن سبب تأسيسه في بيانه الختامي حينه أنه:

> من أجل تفعيل دور فلسطينيي الخارج في معادلة النضال الوطني الفلسطيني، والتأكيد على الأصوات المنادية بحق العودة إلى كامل أرض فلسطين التاريخية المغتصبة وما سبق ذلك وتبعه من آثار خطيرة ترتبت على اتفاقية أوسلو الكارثية في منأى عن رأي الشعب الفلسطيني، تنادت شرائح واسعة من الشعب الفلسطيني بمختلف أطيافه واتجاهاته وفعالياته لعقد مؤتمر شعبي جامع.

وبالرغم من أنّ المؤتمر لم يعلن عن نفسه بديلاً عن منظمة التحرير، إذ نصّ حينها على "أنّ مهمة تطوير الدور الوطني لفلسطينيي الخارج ومشاركته في القرار السياسي الفلسطيني يجب أن تستند إلى إعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي لكافة الفلسطينيين"،[153] فإنّ حركة فتح في حينه هاجمت هذا المؤتمر واصفة المؤتمر أنّه انشقاقي، و"استمرار لنهج الانقسام الذي تقوده حركة حماس"، و"محاولة للالتفاف وضرب مكانة منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني"، "مذكرة أن حماس والأطراف المتورطة معها في عقد هذا المؤتمر إنما هي بالأساس قد طرحت نفسها منذ البداية لتكون بديلاً عن المنظمة"، ومحذرة أنّها "ستواجه بحزم وبقوة كل محاولات المس بمكانة منظمة التحرير باعتبارها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني".[154]

من المؤكد أنّ هذا التهديد بالتصدي لمؤتمر فلسطينيي الخارج قد أثمر في إضعاف نتائج المؤتمر خلال الأعوام الخمسة الفاصلة بين مؤتمريه الأول والثاني، بالإضافة إلى صعوبة العمل الفلسطيني في أكثر بلاد العالم، التي لا ترحب بالعمل الفلسطيني من على أراضيها، ولا سيّما في البلاد العربية. بالإضافة إلى كون المؤتمر بسبب هجوم حركة فتح عليه وقيادة منظمة التحرير قد صار محلّ استقطاب ممّا يدفع العديد من الشخصيات والفعاليات في التردد في المشاركة فيه. وعلى أيّ حال، فقد حشد المؤتمر أكثر من ألف شخصية من خمسين بلداً، وانتخب منير شفيق رئيساً له، كما انتخب هيئته العامة الجديدة المكونة من 333 عضواً برئاسة سمعان خوري، بينما قامت الهيئة العامة بدورها بانتخاب أحمد محيسن رئيساً للأمانة الجديدة والمكونة من 45 عضواً.[155]

وقد دعا البيان الختامي للمؤتمر الثاني للمؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج إلى "تشكيل جبهة وطنية متحدة من القوى والفصائل والشخصيات الفلسطينية، لتحمل المسؤولية الوطنية"، وذلك بعد "فشل كل محاولات إنهاء الانقسام، وإعادة بناء المؤسسات والمرجعيات الوطنية الفلسطينية طوال أكثر من خمسة عشر عاماً"، وهاجم قرار الرئيس عباس الذي فهم منه تحويل منظمة التحرير إلى دائرة ملحقة بالسلطة الفلسطينية، وعدّه "تصغيراً لمنظمة التحرير، وإمعاناً في تهميش دورها ومكانتها، وتعميقاً للانقسام والخلافات في الساحة الفلسطينية".[156]

وقد ظلّت فكرة تأسيس جبهة وطنية مطروحة في خطابات المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج طوال الفترة اللاحقة،[157] والذي كان من ضمن فعالياته إطلاق ملتقى للحوار الوطني الفلسطيني في بيروت في 2023/5/20، بمشاركة شخصيات وطنية فلسطينية من الخارج وحضور شخصيات من الداخل، وممثلين عن مؤسسات العمل الفلسطيني وفصائل المقاومة. وقد دعا الأمين العام للمؤتمر أحمد محيسن في هذا الملتقى إلى "بناء الجبهة الوطنية الموحدة لتنسيق العمل الفلسطيني، وتعزيز التنسيق بين الداخل والخارج، ودعم صمود الشعب الفلسطيني، وتطوير حالة التلاحم الفلسطينية في مختلف أماكن تواجد الفلسطينيين".[158]

2. مؤتمر فلسطينيي أوروبا:

عقد مؤتمر فلسطينيي أوروبا في 2023/5/27، مؤتمره العشرين، في مدينة مالمو بالسويد، تحت شعار "75 عاماً .. وإنّا لعائدون". وكانت النسخة الأولى من المؤتمر قد انطلقت في سنة 2003 في لندن، ونسخته التاسعة عشرة كانت في سنة 2021، وانعقدت إلكترونياً، بسب جائحة كورونا COVID-19 حينها. وتضم فعاليات المؤتمر عادة فعاليات ثقافية وفنية وسياسية وفلكلورية، تهدف إلى ربط فلسطينيي أوروبا بفلسطين وحقّ العودة، وتحشد لأجل ذلك قوافل من الدول الأوروبية إلى مكان انعقاد المؤتمر، والذي يضمّ بدوره العديد من المؤتمرات الموازية؛ كالمهندسين الفلسطينيين في أوروبا، والمرأة الفلسطينية في أوروبا، وسوى ذلك من الفعاليات التابعة.

وقد تعرض هذا المؤتمر كذلك للهجوم من حركة فتح، التي قالت إنه "يعمل على شق الصف الفلسطيني.. ويتجاوز الأطر الفلسطينية الشرعية، في محاولة مكشوفة من البعض لاستعادة المخططات التصفوية لمنظمة التحرير الفلسطينية"،[159] وكذلك من منظمة التحرير التي وصفت المؤتمر بالمشبوه وذلك على لسان حسين الشيخ أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والذي قال: "هذا المؤتمر يهدف إلى ضرب وحدانية تمثيل الشعب الفلسطيني من خلال منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، وشق الصف الفلسطيني وانقسام جالياتنا في الخارج"،[160] وذلك بالرغم من كون المؤتمر في بيانه الختامي قد أكّد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي إحدى أهم مكتسبات الشعب الفلسطيني، وأنّها ملك للشعب الفلسطيني بحيث

"لا يجوز مصادرتها أو إفراغها من محتواها"، داعياً إلى "إعادة إصلاحها على أسس ديمقراطية لتكون بالفعل المظلة التي يستظل بها الكل الفلسطيني".[161]

وكانت النسخة العشرين للمؤتمر قد تعرضت لهجوم من وسائل إعلام سويدية، ربطت المؤتمر بحركة حماس، وهاجمت بعض السياسيين السويديين الذين شاركوا فيه، وهي الاتهامات التي تعرّض لها المؤتمر بالتفنيد،[162] وردّ عليها في مؤتمر صحفي تفصيلي، أكد فيه "أن المؤتمر يعمل تحت سقف القوانين الأوروبية، ولا يتبع إلى أي مؤسسة أو جهة أو فصيل"، متهماً وسائل إعلام سويدية تابعة للوبي الإسرائيلي بالوقوف خلف الحملة على المؤتمر.[163] وقد تبع ذلك أن اعتقلت السلطات الهولندية في حزيران/ يونيو 2023 أمين أبو راشد رئيس مؤتمر فلسطينيي أوروبا، وقد اتهم المؤتمرُ السلطات الهولندية بالاستجابة لمعلومات إسرائيلية مغرضة تربط أبو راشد بحركة حماس، في محاولة منها لعرقلة الأنشطة الإنسانية الداعمة للشعب الفلسطيني والفعاليات السياسية المناهضة للاحتلال.[164]

3. "المؤتمر الشعبي الفلسطيني – 14 مليون":

جاء "المؤتمر الشعبي الفلسطيني – 14 مليون" في مبادرة مستقلة من فعاليات وهيئات وشخصيات داخل فلسطين وخارجها، بهدف استعادة القضية الفلسطينية لمكانتها وحيويتها من خلال تجديد منظمة التحرير وانتخاب قيادة فلسطينية جديدة، ولأجل ذلك انعقدت النسخة الأولى للمؤتمر في 2022/11/5، في مدينة غزة، وذلك في حين منعت الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية عقده في رام الله، بقرار من وزير الداخلية، وقامت بمحاصرة مقر التحالف الشعبي بالمدينة، واعتقلت عمر عساف المنسق للمؤتمر الشعبي – 14 مليون لساعات، وهو ما عدته شبكة المنظمات الأهلية ومجلس منظمات حقوق الإنسان "خطوة بالغة الخطورة على مستقبل النظام السياسي الفلسطيني القائم، وعلى النسيج المجتمعي، ويسيء إلى صورة فلسطين على المستوى الدولي".[165]

وأصدرت اللجنة التحضيرية للمؤتمر بياناً يستنكر هذا الاعتقال ويطالب بفك أسره فوراً، وذلك في حين هاجمت رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني منظِّمي المؤتمر، واتهمتهم بالالتفاف على منظمة التحرير الفلسطينية.[166] وفي المقابل، أكّد المؤتمر في بيانه الختامي على أنه "يهدف إلى إعادة بناء وتطوير وتفعيل منظمة التحرير لتستعيد دورها القيادي في النضال الوطني من أجل إنقاذ المشروع الوطني التحرري". وقد شكّل المؤتمر هيئة توجيه وطني من الضفة الغربية وقطاع غزة والداخل الفلسطيني، وأماكن اللجوء والشتات، من أجل العمل على تحقيق المطالب والأهداف، وهو ما يستدعي من المؤتمر التأكيد على "عقد فعاليات وطنية وشعبية لإذكاء الحالة الوطنية التحررية في فلسطين والشتات، وخلق كتلة شعبية ضاغطة للدفع باتجاه تغيير واقع القيادة الفلسطينية، نهجاً وشكلاً، لتكون قائدة لكفاحه الوطني".[167]

تكررت تجربة المؤتمر الشعبي مع السلطة الفلسطينية بالضفة الغربية في السنة التالية (2023)، فقد منعت الأجهزة الأمنية الفلسطينية في 2023/3/1 المؤتمر من عقد مؤتمر له كان يهدف من خلاله إلى الدعوة إلى عقد انتخابات فلسطينية؛ بالإعلان عن مذكرة وقّعت عليها 150 شخصية سياسية واجتماعية تدعو إلى انعقاد المجلس الوطني، وإجراء انتخابات شاملة، بما فيها المجلس الوطني، وأغلقت مكتب التحالف الشعبي الذي كان يفترض عقد المؤتمر فيه، وبعد إغلاق مقر التحالف، لينتقل المنظمون إلى مقر تلفزيون "وطن" بمدينة رام الله، إلا أنّ الأجهزة الأمنية تبعتهم ومنعتهم من ذلك، وهو الأمر الذي استنكرته الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.[168] وكانت قوات الاحتلال بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عقب عملية "طوفان الأقصى"، قد اعتقلت في 2023/10/24، عمر عساف منسق حملة "المؤتمر الشعبي الفلسطيني – 14 مليون"،[169] وذلك في إطار حملة اعتقالات واسعة ومفتوحة، أرادت بها قوات الاحتلال تطويق الهبّة الجماهيرية للفلسطينيين في الضفة الغربية المواكبة للمقاومة في قطاع غزة، وقد كان عساف من أبرز الوجوه الحاضرة في الفعاليات الشعبية المناوئة للحرب الإسرائيلية والمناصرة للفلسطينيين في غزة.

يُلاحظ على مستوى مراجعة هذه الفعاليات الثلاث المهمة، على المستوى الفلسطيني في أوروبا، أو مستوى فلسطينيي الخارج، أو مستوى عام جسده "المؤتمر الشعبي الفلسطيني – 14 مليون"، مواجهة قيادة السلطة ومنظمة التحرير ونخبة حركة فتح، لهذه الفعاليات، والعمل على إحباطها ومنعها، واتهامها بالالتفاف على منظمة التحرير والسعي لإيجاد قيادة بديلة عنها، وهو أمر في النتائج، وبقطع النظر عن الدوافع، يفضي إلى إضعاف الفعالية الفلسطينية، وفرض الركود على المشهد الفلسطيني، ويلتقي مع الجهود الإسرائيلية التي تلاحق مثل هذه الفعاليات، كما في اعتقال هولندا أمين أبو راشد رئيس "مؤسسة مؤتمر فلسطينيي أوروبا" بناء على معلومات إسرائيلية، واعتقال الاحتلال لعمر عساف منسق "المؤتمر الشعبي الفلسطيني – 14 مليون"، بالرغم من كون هذه الفعاليات كلّها تؤكد تمسكها بمنظمة التحرير مكتسباً للشعب الفلسطيني لا بدّ من إحيائه وتفعيله على أساس الانتخابات، وعلى قاعدة نضالية جديدة تتمثل بالتخلص من اتفاقية أوسلو وتبعاتها. وعلى أيّ حال، إن أُخِذ ذلك بعين الاعتبار، وأضيف إلى تعطيل الانتخابات العامة التي كان متفقاً عليها في سنة 2021، إلى جانب مقاطعة قوى وطنية أساسية لانعقاد المجلس المركزي في سنة 2022، وانحصار المؤسسة الفلسطينية في مؤسسة الرئاسة، بحل المجلس التشريعي، وإلحاقه بالمجلس الوطني، وإعادة تشكيل المؤسسة القضائية، فإنّ ذلك يقسم المشهد الفلسطيني بنحو يتجاوز الصورة النمطية، بين حماس وفتح، إلى مستوى أوسع يجعل قيادة مثلث (المنظمة، السلطة، فتح)، في مقابل طيف واسع من الفلسطينيين، وهو الأمر الذي بدا بنحو حادّ في الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة منذ 2023/10/7.

سادساً: العلاقات الوطنية البينية والأوضاع الداخلية للفصائل الفلسطينية:

1. المصالحة الفلسطينية... خطوتان معزولتان:

لا تنفك العلاقات الوطنية البينية بين القوى الفلسطينية، ولا حتى الأوضاع الداخلية لكل فصيل منها منفرداً، عن مجمل ملفات الوضع الفلسطيني الداخلي، فالتداخل كبير بين سياسات السلطة الفلسطينية بمؤسساتها المتعددة، وأدوات استدعاء منظمة التحرير وتوظيفها، كما مرّ في الملفات السابقة كلّها، وكذلك التنسيق الأمني كما سيأتي، وبين العلاقات الوطنية البينية والأوضاع الداخلية للفصائل الفلسطينية. ومن ثمّ فإنّ الجمود الذي اتَّسمت به الحالة الوطنية الفلسطينية في تلك الملفات كلّها، إذ بقيت على حالها، مع جهود ظاهرة لنخبة مثلث (المنظمة، السلطة، فتح) لحصار أي فعالية عامة تسعى لكسر الجمود وتنشيط النضال الفلسطيني؛ سوف ينعكس بالضرورة جموداً على العلاقات الوطنية الداخلية.

فقد كانت حوارات إسطنبول في 2020/9/22 وما تلاها، آخر حوارات بدت مثمرة بين حركتي حماس وفتح، إذ اتفق الطرفان بعد عدة جولات على عقد انتخابات عامة، تشريعية فرئاسية فإعادة تشكيل للمجلس الوطني، متنازلة حماس بذلك عن شرطها بأن تكون هذه الانتخابات متزامنة، كما قبلت حماس مطلب حركة فتح بأن تكون الانتخابات "وفقاً للقائمة الموحدة، وبالتمثيل النسبي الكامل، باعتبار الوطن دائرة انتخابية واحدة"،[170] بل صعدت إشاعات سياسية حينها، بأن حركتي حماس وفتح تدرسان الانتخابات بقائمة مشتركة.[171] وعلى أيّ حال، فإنّ تلك الأجواء كلّها انتهت، وبضربة واحدة بمرسوم الرئيس عباس الذي أصدره في أواخر نيسان/ أبريل 2021،[172] والذي ألغى به الانتخابات تحت عنوان التأجيل، بذريعة منع الاحتلال عقدها في القدس.

منذ ذلك الوقت، أي منذ نيسان/ أبريل 2021، ظلّت قضية المصالحة مطوية، إلى حين دعوة الجزائر إلى عقد مؤتمر وطني للفصائل فيها، بدأت الجزائر تعلن عنه مع نهايات سنة 2021، إذ أعلن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في 2021/12/6 في مؤتمر صحفي جمعه بالرئيس عباس عن اعتزام بلاده استضافة مؤتمر جامع للفصائل الفلسطينية،[173] وقد أُتبِع ذلك بخطوات منها، استضافة ستة فصائل فلسطينية، هي حماس، وفتح، والجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديموقراطية، والجبهة الشعبية – القيادة العامة، في 2022/1/16، للتباحث مع كل وفد بنحو منفصل حول إمكانية إحداث اختراق في ملف المصالحة الفلسطينية.[174]

أثمرت جهود الجزائر بعد وقت طويل نسبياً، إذ عقد مؤتمر الحوار الوطني فيها في 11–2022/10/12، بمشاركة 12 فصيلاً من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة إلى

حركتَي حماس والجهاد الإسلامي،[175] ليأتي أخيراً في 2022/10/13 "إعلان الجزائر" المتوج لهذه الحوارات، بعد خلافات حول إصرار الرئيس عباس، من خلال ممثل حركة فتح في الحوار عزام الأحمد، على إلزام حكومة الوحدة الوطنية التي كانت مقترحة في مسودة "إعلان الجزائر" بما يُسمّى "قرارات الشرعية الدولية"، وهو ما رفضته حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية – القيادة العامة، ليحذف بند حكومة الوحدة الوطنية برمته، إنقاذاً للموقف.[176]

جاءت بنود "إعلان الجزائر" شديدة العمومية، إذ لم تكن إعلاناً تفصيلياً، مما يجعل منها أقرب للمبادئ العامة، التي لا خلاف عليها نظرياً، كالتأكيد على أهمية الوحدة الوطنية، والشراكة السياسية من خلال الانتخابات، واتخاذ الخطوات العملية (دون تحديدها) لإنهاء الانقسام، وتعزيز دور منظمة التحرير وتفعيلها، وإعادة تشكيل المجلس الوطني بالانتخاب وفق النظام النسبي الكامل حيثما أمكن، وتوحيد المؤسسات الفلسطينية، وتفعيل آلية الأمناء العامين، و"الإسراع بإجراء انتخابات عامة رئاسية وتشريعية في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها مدينة القدس عاصمة الدولة الفلسطينية وفق القوانين المعتمدة في مدة أقصاها عام من تاريخ التوقيع"،[177] وهو البند الوحيد الذي بدا فيه شيء من التحديد، بتعيينه عاماً مدّة قصوى لإجراء هذه الانتخابات، وهو ما كان مضمناً في أكثر الاتفاقات السابقة بين القوى الوطنية، بل إن المحكمة الدستورية في قرارها حلّ المجلس التشريعي، دعت الرئيس عباس إلى إعلان إجراء الانتخابات التشريعية خلال ستة أشهر من تاريخ نشر قرارها في الجريدة الرسمية.[178]

وبالرغم من نصّ "إعلان الجزائر" تولي فريق عمل جزائري عربي الإشراف والمتابعة لتنفيذ بنود الاتفاق بالتعاون مع الجانب الفلسطيني، فإنّ شيئاً لم يحدث بعد ذلك على الصعيد العملي. وقد كان المسار العام السابق على ذلك، لا يبشّر بإمكان تحصيل أي نجاح على هذا الصعيد منذ إلغاء الرئيس عباس للانتخابات، ثمّ عقده جلسات المجلس المركزي بنحو منفرد، وإعادة تشكيل أطر وهياكل منظمة التحرير دون إيلاء اهتمام لأيّ اتفاقات وطنية سابقة بهذا الخصوص، وما تبع ذلك من مراسيم وقوانين تعيد تشكيل وضعية المنظمة والمجلس التشريعي الفلسطيني، يُضاف إلى ذلك إصرار الرئيس عباس على فرض خياراته السياسية من خلال إلزام القوى الوطنية التي من شأنها أن تشارك في مؤسسات السلطة بما يسميه "الشرعية الدولية"، وهو الأمر الذي يتناقض مع المراجعات التي يفترض أن مؤسسات منظمة التحرير قد أجرتها بخصوص الاعتراف بـ"إسرائيل" والتنسيق الأمني والالتزام بمقتضيات الاتفاقيات التي وقّعتها المنظمة مع "إسرائيل"، وهو ما يعني أنّ الفشل طوال السنوات الماضية في إنجاز المصالحة لا يتعلق بالأفكار أو التفاهمات أو الاتفاقيات التي وقَّع الفلسطينيون الكثير منها بقدر ما يتعلق بالإرادة.[179]

من الواضح أنه لم يكن بمقدور كل من حركة فتح وحركة حماس رفض الدعوة الجزائرية، ليس فقط لأغراض دعائية بحيث يجنب كلّ طرف نفسه الاتهام بتعطيل المصالحة، ولكن لأجل مجاملة الجزائر، التي وإن ربطتها علاقة تاريخية بنضال الشعب الفلسطيني، فإنّ جهودها لا تنفصل عن خلافها حول الصحراء الغربية مع جارتها المملكة المغربية التي أبرمت اتفاق تطبيع مع "إسرائيل" وحازت بذلك اعترافاً من الولايات المتحدة بسيادتها على الصحراء، فقد مثّل دعم الجزائر وحدها في سنة 2021 لميزانية السلطة الفلسطينية من بين الدعم الخارجي 53%، وبقية الأطراف الداعمة كانت البنك الدولي، والولايات المتحدة (دعم مستشفيات القدس)، والآلية الفلسطينية الأوروبية لدعم وإدارة المساعدات الاجتماعية والاقتصادية،[180] وهو ما يعني أنّ الجزائر كانت الدولة العربية الوحيدة التي قدمت دعماً للسلطة حينها، وبالإضافة إلى أنّ الرئيس عباس يحرص على عدم توتير علاقاته بالدول العربية، فإنّ حركة حماس كانت ترى بدعوة الجزائر فرصة كبيرة لتطوير علاقاتها العربية مع دولة عربية كبيرة وذات إرث تاريخي متصل بالنضال الفلسطيني.

أمّا الخطوة الثانية، فكانت عقد اجتماع الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية في مدينة العلمين الجديدة في مصر برئاسة الرئيس الفلسطيني محمود عباس وبدعوة منه بعد التشاور مع القاهرة،[181] بمشاركة أحد عشر فصيلاً فلسطينياً بالإضافة إلى رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، وإذا كانت حركة حماس قد حضرت بوفد كبير مثّله رئيسها إسماعيل هنية، فإنّ حركة الجهاد الإسلامي تغيبت عن هذا الاجتماع لرفض السلطة الفلسطينية الإفراج عن معتقلي الحركة لديها.[182]

لم تكن حيثيات عقد الاجتماع في مصر لتشي بإمكان تحقيق إنجاز جدّي هذه المرّة، إذ يكفي أن يُعقد الاجتماع في ظلّ تصاعد الاعتقال السياسي في الضفة الغربية، وهو ما عبّر عنه موقف حركة الجهاد الإسلامي المقاطع للمؤتمر، والتي كانت ترى في نفسها رائدة حالة المقاومة في مخيم جنين، ومناطق أخرى في شمالي الضفة الغربية، إذ كانت السلطة الفلسطينية اعتقلت العديد من كوادر الحركة في هذه المناطق.[183] ومن ثمّ انتهى اجتماع الأمناء العامين بلا بيان ختامي، وإنما بكلمة من الرئيس الفلسطيني محمود عباس دعا فيها لتشكيل لجنة لاستكمال "الحوار حول القضايا والملفات المختلفة التي جرى مناقشتها".[184] وكان عباس قد التقى بهنية رئيس حركة حماس في أنقرة في 2023/7/26، ورفض في أثناء لقائه به الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين في الضفة الغربية لدى السلطة الفلسطينية.[185] وإذا كان اجتماع الفصائل أُتبع باتصال بين عباس وهنية بغرض التأكيد على "سرعة تشكيل لجنة المتابعة للقاء الأمناء العامين"،[186] فقد قال عضو المكتب السياسي في حركة حماس موسى أبو مرزوق إن عباس أراد الاجتماع شكلياً، أي لمجرد الانعقاد بلا نتائج، وأن استجابة حركته كانت

للدعوة المصرية.[187] أي أنّ حماس لم تشأ أن تغضب مصر، لا سيّما بعد تصدر الجزائر السنة السابقة مشروع المصالحة الذي تكاد تحتكره مصر.

جاءت فكرة عقد لقاء للأمناء العامين للفصائل من الرئيس عباس، على وقع تصاعد المقاومة في الضفة الغربية، ولا سيّما في شمالها، في الوقت الذي كانت تستهدف فيه السلطة الفلسطينية كوادر هذه الحالة، وهو الأمر الذي أفضى إلى توتر بالغ كان من شأنه أن يفجر ساحة الضفة الغربية، مع طرد شبان فلسطينيين لقيادات عليا من حركة فتح، هم محمود العالول نائب رئيس الحركة وصبري صيدم وعزام الأحمد، في أثناء تشييع 12 شهيداً فلسطينياً في مخيم جنين، 8 منهم من كتيبة جنين التابعة لسرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي،[188] ارتقوا في أضخم اجتياح للمخيم منذ الانتفاضة الفلسطينية الثانية نفذه الاحتلال في 2023/7/3. حيث اتجهت أوساط في حركة فتح لتحميل مسؤولية طرد قياديها لحركة حماس، ومهاجمة بعض منتسبيها والمصالح التجارية لهم،[189] مما دعا الرئيس عباس لزيارة المخيم لأول مرة منذ 11 عاماً.[190] ولذلك، يمكن بذلك تفسير دعوة الرئيس عباس لعقد اجتماع الأمناء العامين، بغرض امتصاص النقمة الشعبية غير المسبوقة تجاه حركة فتح والسلطة الفلسطينية، والتي تجلت في حادثة طرد قيادات حركة فتح من مشهد تشييع الشهداء في مخيم جنين.

2. حركة فتح.. ترتيبات ناقصة:

كانت حركة فتح قد أعلنت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 على لسان عضو لجنتها المركزية جبريل الرجوب، أنّ 2022/3/21، سيكون موعد انعقاد مؤتمرها الثامن،[191] إلا أنّ المؤتمر لم يُعقد، وجرى الإعلان عن تأجيله عدّة مرات بعد ذلك. فقد أعلن في شهر آذار/ مارس نفسه الذي كان مقرّراً عقد المؤتمر فيه، عن تأجيله إلى النصف الثاني من أيار/ مايو 2022، وذلك بقرار من الرئيس محمود عباس،[192] والذي عاد وتأجل مرّة أخرى دون تحديد موعد لانعقاده.[193] وكان آخر موعد حدّد بعد ذلك لعقد المؤتمر، في اقتراح من الرئيس عباس تبنّاه المجلس الثوري لحركة فتح بالإجماع هو 2023/12/17،[194] وذلك فيما وُصف من قيادات في حركة فتح بكونه قراراً حاسماً واستراتيجياً يدل على حرص الرئيس عباس على تجديد دماء الحركة ومواصلة القيام بدورها التاريخي لقيادة الشعب الفلسطيني نحو الاستقلال وقيام الدولة.[195] ثم عادت الحركة وأعلنت في 2024/1/31، تأجيل المؤتمر الثامن بسبب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، إذ تحول الحرب دون قدرة الحركة في غزة على المشاركة في المؤتمر.[196]

تتحدث أوساط متعددة عن كون حركة فتح لم تلتزم بمواعيدها لعقد المؤتمر الثامن بسبب صراعات مراكز النفوذ التي فيها، والتي من تجلياتها محاولة بعض هذه المراكز إقصاء مروان البرغوثي عضو اللجنة المركزية الحالية في فتح والأسير في سجون الاحتلال الإسرائيلي،

والذي حُرِم أنصاره داخل السجون وخارجها من الحصول على مناصب مهمة في هيكلية فتح. بالإضافة إلى عدم دعوة بعضهم لحضور اجتماعات المجلس الثوري للحركة، بما في ذلك فدوى البرغوثي زوجة مروان البرغوثي، بالرغم من عضويتها في المجلس،[197] فقد رفضت بعض مراكز النفوذ تمثيل الأسرى في السجون في المؤتمر، بينما قال بعضها إنّ هذا متعذر من الناحية اللوجيستية.[198]

وعلى أيّ حال، فإنّ حركة فتح، وبخلاف بقية التنظيمات الفلسطينية، ليس لديها انتظام في عقد مؤتمراتها العامة أو انتخاباتها الداخلية، فبالرغم من كون النظام الداخلي لحركة فتح ينصّ على انعقاد مؤتمرها العام في دورة انعقاد عادية مرة كل خمس سنوات، بدعوة من اللجنة المركزية للحركة، مع جواز تأجيله لظروف قاهرة بقرار من المجلس الثوري، وغير عادية خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ طلب الدعوة؛ في حال طلب ذلك أكثر من ثلث أعضائه، أو أكثر من نصف أعضاء المجلس الثوري، أو بطلب من اللجنة المركزية،[199] فإنّ الحركة، ومنذ المؤتمر الأول لم تشهد انتظاماً طوال تاريخها في عقد مؤتمراتها، فقد عُقد المؤتمر السادس (2009) بعد 21 عاماً على عقد المؤتمر الخامس (1988)، أي أنّ الحركة لم تعقد مؤتمرها العام طوال فترة شهدت تحوّلات ضخمة على مستوى المنطقة والصراع مع الاحتلال، منها غزو صدام حسين للكويت وموقف قيادة الحركة من ذلك، والذهاب إلى "مؤتمر مدريد للسلام"، وتوقيع اتفاقية أوسلو، وتأسيس السلطة الفلسطينية، ووفاة الرئيس عرفات، فلم ينعقد مؤتمرها إلا في سنة 2009 في غمرة الصراع مع حركة حماس، وفي إطار سياسات جديدة إزاء الاحتلال رسّخها الرئيس عباس، وهو ما كرّس فتح حزباً للسلطة، الأمر الذي تبلور بنحو أوضح في المؤتمر السابع الذي كان في سنة 2016.[200]

بإزاء ذلك، تمثلت الترتيبات الداخلية في حركة فتح، في الترتيبات المذكورة في إطار منظمة التحرير، كما سبق ذكره، ومن أهمها تصعيد حسين الشيخ لعضوية لجنتها التنفيذية، وتعيينه أمين سرّ اللجنة، ورئيس دائرة المفاوضات، وروحي فتوح رئيساً للمجلس الوطني، وسوى ذلك من ترتيبات، كما كلفت الحركة محمد المدني عضو لجنتها المركزية، مفوضاً عاماً للتعبئة والتنظيم في الأقاليم الشمالية (الضفة الغربية)، وذلك خلفاً للقيادي السابق جمال المحيسن الذي توفي إثر وعكة صحية،[201] ويرأس المدني "لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي" المنبثقة عن منظمة التحرير، وقد قدَّم استقالته منها للرئيس عباس سنة 2020، احتجاجاً على اتهامه من قيادات في حركة فتح بتشجيع التطبيع مع "إسرائيل"، وهي الاستقالة التي لم يقبلها الرئيس عباس.[202]

في وقت لاحق، كلفت الحركة محمود العالول، نائب رئيس الحركة، بملف التعبئة والتنظيم، وكلفت المدني بملف المنظمات الشعبية خلفاً لتوفيق الطيراوي.[203] وكانت سنة 2022 شهدت خلافات عميقة طفت على سطح حركة فتح، تمثلت في إقالة الطيراوي من رئاسة مجلس أمناء جامعة الاستقلال، وسحب الحراسات من أمام منزله،[204] وإعفائه من مسؤولية المنظمات الشعبية في الحركة. وقد أفادت مصادر إعلامية بأنّ ذلك يأتي بدفع من محاور منافسة للطيراوي داخل الحركة تسعى لإقصائه في سياق الصراع على خلافة الرئيس عباس.[205] ولا يبدو بعيداً عن ذلك تسريب لوثائق لجنة التحقيق في وفاة الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات، وهي اللجنة التي قادها اللواء توفيق الطيراوي.[206] كما ظهرت في الوقت نفسه تسريبات منسوبة للطيراوي يهاجم فيها عضوي اللجنة المركزية حسين الشيخ،[207] وجبريل الرجوب، ومدير المخابرات العامة ماجد فرج،[208] وأخرى منسوبة لحسين الشيخ يهاجم فيها الرئيس عباس،[209] فيما رأى فيها مراقبون انعكاساً للصراع الداخلي على قيادة الحركة ووراثة الرئيس.

وقد واجهت حركة فتح خلال السنتين صداماً بالفصائل الوطنية، انعكاساً لأداء السلطة تجاه حالة المقاومة بالضفة الغربية، والتي كان من صور ذلك تعرض قيادات كبيرة في الحركة للطرد من تأبين شهداء اجتياح مخيم جنين في تموز/ يوليو 2023،[210] كما سبق ذكره، ليتبع ذلك توتير الموقف من حركة فتح ضدّ حركة حماس بالضفة.[211]

سبق ذلك موقف عموم الفصائل من مشاركة قيادات في السلطة في قمة أمنية بالعقبة في شباط/ فبراير 2023 بمشاركة مصرية أردنية إسرائيلية، فقد مثَّل الوفد الفلسطيني حسين الشيخ أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وماجد فرج مدير جهاز المخابرات، ومجدي الخالدي المستشار الديبلوماسي للرئيس الفلسطيني. وكان الهدف المركزي للقاء تنفيذ السلطة الفلسطينية، خطة أمنية وضعها المنسق الأمني الأمريكي في القدس، الجنرال مايكل فينزل Michael Fenzel، وتهدف إلى "إعادة سيطرة السلطة على شمال الضفة"، وملاحقة المجموعات الفلسطينية المسلحة، ودفع السلطة للامتناع عن تقديم مشروع قرار يدين الاستيطان من مجلس الأمن.[212]

وقد هاجمت عموم فصائل المقاومة الفلسطينية المشاركة الفلسطينية في هذا الاجتماع، بالإضافة إلى مواقف خاصة عبرت عنها حماس وحزب الشعب والجبهة الديموقراطية وفصائل المقاومة في جنين،[213] وحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية والجبهة الشعبية،[214] والجهاد الإسلامي.[215] وقد تكرر هذا الأمر لاحقاً في آذار/ مارس 2023 مع قمة شرم الشيخ التي تُعدّ استكمالاً لقمة العقبة، وبمشاركة الدول ذاتها، وبهدف تهدئة "التصعيد" في الضفة الغربية،[216] وهو ما هاجمته الفصائل الفلسطينية؛ حماس، والجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية، والجبهة الديموقراطية، وحزب الشعب، وحزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني – فدا.[217]

وفي إثر معركة طوفان الأقصى والحرب الإسرائيلية على غزة، صاغت في بيروت في كانون الأول/ ديسمبر 2023 فصائل حماس والجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، مبادرة للحلّ الوطني تدعو إلى "رفض كل الحلول والسيناريوهات لما يسمى مستقبل غزة، ولتقديم حلّ وطني فلسطيني يقوم على تشكيل حكومة وحدة وطنية تنبثق عن توافق وطني فلسطيني شامل"،[218] وهي المبادرة التي وافق عليها 12 فصيلاً فلسطينياً، بيد أن قيادة حركة فتح، بحسب مراقبين، تبدو بعيدة عن هذا الموقف الجامع.[219]

امتدت صدامات حركة فتح إلى الساحة اللبنانية، فقد اتهمت حركة حماس عناصر من الأمن الوطني التابعين لحركة فتح في الضفة بإطلاق النار على جنازة تشييع شهيدها حمزة شاهين، الذي قالت إنه استشهد في مهمة جهادية.[220] وأفضى إطلاق النار على جنازة حمزة شاهين في مخيم البرج الشمالي في محيط مدينة صور بلبنان إلى مقتل ثلاثة عناصر،[221] لتدخل سنة 2022 على وقع هذه الحادثة، إذ طالبت حركة حماس تسليم المتهمين بإطلاق النار،[222] وقد وافقت حركة فتح لاحقاً على مطالب حركة حماس الممثلة بـ: "إدانة جريمة مخيم برج الشمالي، واعتبار المغدورين الثلاثة في المخيم شهداء الشعب الفلسطيني، وتحديد المسؤولية الجنائية على الجناة بموجب ما يحدده القضاء اللبناني، وتسهيل الحركتين لعمل القضاء كي يصل إلى الحقيقة".[223]

وفي مخيم عين الحلوة بجنوبي لبنان، وقعت اشتباكات بين حركة فتح، وعناصر من تنظيمات إسلامية موصوفة بالتشدد، لم تكن عصبة الأنصار طرفاً فيها، كما أعلنت عن ذلك،[224] وقد جرى تطويق الاشتباكات لاحقاً بعد مقتل 11 شخصاً وجرح 40 آخرين.[225]

3. حماس... لا جديد سوى "طوفان الأقصى":

أجريت انتخابات الحركة الدورية، التي تعقد كل أربع سنوات، سنة 2021، فلم يكن ثمّة حراك داخلي في الحركة طوال سنتي 2022 و2023، بيد أنّه من التحديات التي واجهتها الحركة في علاقاتها الداخلية، وبالإضافة إلى حالة التجاذب القائمة باستمرار مع حركة فتح، هو عدوانين إسرائيليين على قطاع غزة، الأول كان في شهر آب/ أغسطس 2022، والثاني كان في شهر أيار/ مايو 2023، كانت حركة الجهاد الإسلامي في واجهتهما، في حين لم تنخرط حماس في الحربين، مما طرح أسئلة لدى بعض المتشككين حول آليات التزام الحركة ببرنامجها المقاوم،[226] وعلاقتها بحركة الجهاد الإسلامي، وإذا ما كانت متجهة لتحسين الظروف الاقتصادية للفلسطينيين داخل قطاع غزة، أو تكريس نفسها سلطة داخل القطاع ضمن تسويات ضمنية مع الاحتلال الإسرائيلي. إلا أنه تبين أن الحركة كانت تعد لعملية كبرى تتسم بالخداع الاستراتيجي، نفذتها

صبيحة 2023/10/7، وسمّتها "طوفان الأقصى" وربطتها بمعركة "سيف القدس"، وقالت على لسان الناطق العسكري لكتائب القسام إنها بدأت تستعد لها منذ نهاية تلك المعركة.[227]

جعلت هذه العملية "طوفان الأقصى" وما تبعها من حرب إسرائيلية على قطاع غزة، غير مسبوقة في حجمها وطولها، حركة حماس في صدارة المشهد الفلسطيني، وعلى رأس الأجندة السياسية الإقليمية والدولية. ومع تعمّق الحرب التي وصفت بكونها حرب إبادة جماعية، وطولها غير المسبوق في تاريخ حروب "إسرائيل"، وصمود الحركة، وما باتت تملكه في نتيجة لعملية "طوفان الأقصى" من أعداد كبيرة من الأسرى الإسرائيليين، في مقابل كارثة إنسانية أوقعها الاحتلال بالفلسطينيين أفضت إلى عشرات آلاف الشهداء والجرحى، وفرض النزوح الداخلي الكامل على سكان القطاع، ومعاناة شمالي سكان القطاع الذين ظلّوا في مناطقهم من مجاعة محققة، وظهور مشروع تهجير جدّي للفلسطينيين من غزة، باتت الخطة الأكثر إلحاحاً على الأجندة الدولية، ولا سيّما أجندة الولايات المتحدة، والإقليمية، هو "اليوم التالي للحرب"، و"غزة بلا حماس"، وذلك في حين تحاول الحركة إيجاد إجماع وطني لقطع الطريق على مشاريع كهذه،[228] بينما بدت السلطة الفلسطينية وحركة فتح في انتظار نتيجة الحرب. وقد أبدت أوساط في قيادة المنظمة وفتح والسلطة تعبيرات غير متعاطفة مع حماس في تصديها للحرب الإسرائيلية على غزة، وقد سبقت الإشارة إلى تصريحات للرئيس عباس يقول فيها إن حماس لا تمثل الشعب الفلسطيني، وتصريحات مشابهة للناطق باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة، بالإضافة إلى مطالبتها بالموافقة على "قرارات الشرعية الدولية"، وتصريحات لحسين الشيخ تعهد فيها بمحاسبة حماس بعد انتهاء الحرب،[229] وتصريحات لمحمود الهباش قاضي القضاة ومستشار الرئيس عباس الدي قال إن الرئيس عباس دان حماس في جميع مكالماته واجتماعاته مع قادة العالم وأن السلطة مستعدة لإدارة غزة بعد الحرب وقابلة بوجود قوة دولية أو عربية تساعدها على ذلك.[230] وكان الهباش قد تعهد كذلك بمحاسبة حماس،[231] ووصف أحمد المجدلاني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حركة حماس بكونها إرهابية،[232] وهي تصريحات كان يجري التراجع عنها، أو حذف العبارات المشكلة فيها، دائماً.

وبينما يقول المختصون إنه لا يمكن للاحتلال القضاء على حركة حماس، لكون وجودها غير منوط بإدارة غزة أو بتشكيلات عسكرية كبيرة، فإن موقع الحركة في الحركة الوطنية الفلسطينية، وآفاق شعبيتها الجماهيرية، وعلاقاتها الإقليمية والدولية، منوطة بالكيفيات التي سوف تنتهي بها الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وقدرة الحركة على إنجاز صفقة أسرى من شأنها أن تؤثر على النخبة الوطنية ولا سيّما حركة فتح، مع سعي الحركة للإفراج عن قيادات أسيرة كبيرة مثل مروان البرغوثي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وأحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.[233]

وعلى صعيد البنية الداخلية للحركة اغتالت "إسرائيل" في لبنان نائب رئيس الحركة ورئيس إقليم الضفة الغربية فيها صالح العاروري، وبرفقته قادة عسكريين للحركة في لبنان،[234] مما يجعل في إدارة إقليم الضفة الغربية من بعده زاهر جبارين نائب العاروري؛ وذلك بينما أعلنت "إسرائيل" عن مهمة استخباراتية مشتركة بين أذرعها الأمنية المتعددة لملاحقة قيادات حماس في الخارج.[235] وعلى أي حال فإن من شأن الحرب الإسرائيلية على غزة أن تفتح بعد انتهائها نقاشات داخلية واسعة داخل الحركة حول هياكلها وأطرها وبنيتها الداخلية وآليات اتخاذ القرار فيها.

4. حركة الجهاد الإسلامي... انتخابات للمرة الثانية:

أتمت حركة الجهاد الإسلامي في آذار/ مارس 2023 انتخاباتها الداخلية، وهي التجربة الثانية للحركة منذ تأسيسها، بعد انتخابات سنة 2018، والتي وصفت بأنها الأولى في تاريخ الحركة،[236] والتي جاءت بعد مرض أمينها العام السابق رمضان عبد الله شلح ودخوله في غيبوبة وعدم قدرته على ممارسته القيادة. وقد جددت الحركة في الانتخابات الأخيرة لأمينها العام زياد النخالة بالتزكية، وجددت لأكرم العجوري المقيم في دمشق المسؤولية العسكرية عن الحركة، وانتخب عن ساحة غزة نافذ عزام ويوسف الحساينة ومحمد حميد ووليد القططي وأحمد المدلل أعضاء في المكتب السياسي للحركة، وعن الخارج بالإضافة إلى العجوري محمد الهندي وعلي شاهين وإحسان عطايا، بينما لم تعلن الحركة عن نتائج انتخاباتها في الضفة الغربية بسبب الظروف الأمنية الخاصة بساحة الضفة الغربية. وهو ما يطرح العديد من الأسئلة حول قدرات حركات المقاومة على تأسيس بنى قيادية في بيئة أمنية بالغة التعقيد والحساسية كالضفة الغربية، وعن جدوى البدائل التنظيمية التي تنتهجها بعض حركات المقاومة لمعالجة هذه المسألة. وكانت انتخابات حركة الجهاد الإسلامي الأخيرة قد مرت بمراحل اختتمت مرحلتها الأولى في غزة في حزيران/ يونيو 2022.[237]

وتصدرت الجهاد الإسلامي المشهد في معركتين خاضتهما من قطاع غزة، كانت الأولى في آب/ أغسطس 2022، وأطلقت عليها "وحدة الساحات" كونها جاءت نتيجة لسلسلة تداعيات بدأت باعتقال الاحتلال الإسرائيلي للقيادي للحركة في جنين بسام السعدي في 2022/8/1، وقد تعمد الاحتلال أن يكون الاعتقال مهيناً.[238] وبالنظر إلى كون الجهاد الإسلامي قد جعلت من مشاريعها في الضفة الغربية تأسيس "كتيبة جنين" في مخيم جنين، والتي تصدرت بدورها مشهد المقاومة في شمالي الضفة الغربية بعد انتهاء معركة سيف القدس، فإن معركة "وحدة الساحات" كانت تهدف كذلك إلى الإسهام في حماية هذه التجربة وتعزيزها.

أما المعركة الثانية التي تصدرتها حركة الجهاد الإسلامي فكانت في أيار/ مايو 2023، وأطلقت عليها معركة "ثأر الأحرار"، وكانت المعركة تصديّاً لعدوان إسرائيلي على القطاع، وفي كلا المعركتين ارتقى عدد من القادة العسكريين الكبار لحركة الجهاد الإسلامي.[239] وبينما دار جدل حول امتناع حركة حماس عن المشاركة المباشرة في هاتين المعركتين، واكتفائها بالمشاركة عبر الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة وبالدعم اللوجيستي، مما أثار بعض الجدل حول العلاقة بين الحركتين، وهو الأمر الذي تكشفت غاياته مع عملية "طوفان الأقصى" التي نفذتها حماس، فإن حماس كانت تسعى قبل عملية "طوفان الأقصى" إلى تقليل عدد المجموعات العسكرية العاملة في القطاع والتي بلغت 40 حالة عسكرية، من خلال دمجها في 10 فصائل عسكرية، كما سبق وصرح بذلك أيمن نوفل، عضو المجلس العسكري لكتائب القسام،[240] والذي استشهد لاحقاً في حرب "طوفان الأقصى".

5. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين... التجديد للأمين العام الأسير:

ختمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أعمال مؤتمرها الوطني الثامن في أيار/ مايو 2022، والذي جاء تحت شعار: "المؤتمر الوطني الثامن – محطة هامة نحو تعزيز الوحدة الداخلية ووحدة الإرادة والعمل والديمقراطية، واستنهاض الجبهة وتعزيز حضورها الجماهيري والوطني والكفاحي"، وقد عقدت الجبهة مؤتمرها الثامن بعد تسع سنوات على عقد مؤتمرها الوطني السابع، والذي كان سنة 2013، وذلك في حين ينص النظام الداخلي للجبهة الشعبية على عقد المؤتمر الوطني مرة كل خمس سنوات، لا سيّما وأن المؤتمر الوطني، بحسب النظام الداخلي، هو أعلى هيئة في الحزب، والذي تتمثل مهماته في المناقشة والتقرير؛ بشأن تقارير اللجنة المركزية العامة، ولجنة الرقابة المركزية، وإقرار برنامج الحزب ونظامه الداخلي وتعديلهما، وبحث كافة القضايا الأساسية للحزب والثورة والوطن وإقرارها، وانتخاب اللجنة المركزية العامة، وانتخاب لجنة الرقابة المركزية.[241]

انتخبت الجبهة الشعبية في مؤتمرها الثامن مجدداً أمينها العام أحمد سعدات للمرة الثالثة استثنائياً، وفاء لتضحيات الأسرى، إذ لا يتيح له النظام الداخلي الترشيح لمرة ثالثة،[242] وانتخبت جميل مزهر نائباً لسعدات مكان داود مراغة المعروف بـ"أبو أحمد فؤاد"، وانتخبت المكتب السياسي، وقد بلغت نسبة التجديد في اللجنة المركزية العامة 53%، وفي المكتب السياسي 75%، لا سيّما مع تخلي العديد من القيادات عن مواقعهم التزاماً بالنظام الداخلي وتغليباً للديموقراطية.[243] وقد أشارت الجبهة إلى خصوصية الضفة الغربية التي تعاني الملاحقة المستمرة مما استوجب من المؤتمر توجيه الهيئات القيادية المنتخبة بإجراء الترتيبات والخطوات اللازمة لضمان تمثيل الضفة الكامل بكل الهيئات القيادية المنتخبة.[244]

واللجنة المركزية العامة هي أعلى هيئة تنظيمية بعد المجلس الوطني وبعد الكونفرنس الحزبي (المجلس الوطني العام)، وهي التي تنوب عن المؤتمر الوطني بين فترتي انعقاده، وتجتمع مرة كل أربعة أشهر بدعوة من المكتب السياسي، وتنتخب الأمين العام ونائب الأمين العام والمكتب السياسي، وأما المكتب السياسي فهو الذي يتولّى مسؤولية الحزب بين دورتي اللجنة المركزية العامة.[245]

تبنّت الجبهة الشعبية الأيديولوجية الماركسية اللينينية منذ تأسيسها، وسعت للتحول إلى حزب ماركسي لينيني، إلا أن صيغ المرجعية الماركسية اللينينية أو طموح التحول إلى حزب ماركسي لينيني ظلّت تتراجع، بالتدريج، مع التحولات الدولية، ولا سيّما مع سقوط الاتحاد السوفييتي، لتعتمد الجبهة في مؤتمرها الثامن الأخير في النظام الداخلي الصيغة التالية للتعبير عن مرجعيتها الفكرية: "تسترشد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالفكر الماركسي وبجوهره، المنهج المادي الجدلي التاريخي، وبكل ما هو تقدمي وديمقراطي وإنساني في التراث الفكري والثقافي لشعبنا الفلسطيني وللأمة العربية والإنسانية جمعاء"،[246] وهي صيغة توسع من المرجعية الفكرية للحركة، بنحو شديد العمومية، وبما يجعل الماركسية عنصراً واحداً في هذه المرجعية.

وعلى مستوى البرنامج السياسي عادت الشعبية لتبني أدبياتها القديمة حول "دولة فلسطين الديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني"، في إطار "تحرير فلسطين، كل فلسطين من النهر إلى البحر"،[247] وذلك دون أن تتحدث الجبهة عن إقامة الدولة الفلسطينية على حدود 1967 والتي كانت قد وافقت عليها في المجلس الوطني الفلسطيني الـ 19 في الجزائر سنة 1988، وظلّت حاضرة في مؤتمراتها المتتالية.[248]

6. الجبهة الديموقراطية... مؤتمرات واستقالات:

كان آخر انعقاد للمؤتمر الوطني العام للجبهة الديموقراطية، والذي هو أعلى سلطة سياسية وتشريعية في الجبهة، سنة 2018، في نسخته السابعة، وهي النسخة التي أفضت حينها إلى انتخاب لجنة مركزية جديدة، انتخبت بدورها مكتباً سياسياً جديداً على رأسه الأمين العام نايف حواتمة، وإلى جانبه نائبيه قيس عبد الكريم وفهد سليمان، و25 عضواً، توزعوا على أقاليم الجبهة ومنظماتها في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ولبنان، وسورية، وأوروبا، والأمريكيتين والدول العربية وآسيا وإفريقيا، كما قالت الجبهة حينها،[249] وذلك في حين ينص النظام الداخلي للجبهة على عقد المؤتمر الثامن مرة كل 4–5 سنوات.

وعلى أيّ حال، فقد انعقد المؤتمر الوطني العاشر للجبهة الديموقراطية في إقليم قطاع غزة في تموز/ يوليو 2023، وذلك تحضيراً للمؤتمر الوطني العام الثامن، وقد جرى في هذا المؤتمر

انتخاب المندوبين من إقليم قطاع غزة للمؤتمر الوطني العام الثامن للجبهة التي قالت إنه سيعقد خلال الفترة القادمة.[250]

في السياق نفسه عقدت منظمات الجبهة في سورية حلقتها الأولى من المؤتمر الوطني العام الثامن وأجرت التصويت في تلك الأثناء على تنسيب المرشحين لعضوية اللجنة المركزية للجبهة الديموقراطية، التي سوف تُنتخب في أعمال الحلقات القادمة للمؤتمر. وكانت منظمات الجبهة الديموقراطية في سورية، قد عقدت كذلك مؤتمرها الإقليمي الـ 21، وانتخبت فيه قيادة جديدة لمنظمات الجبهة الديموقراطية في سورية، وقيادة عمل يومي.[251] وكذلك اختتمت الجبهة في لبنان مؤتمرها الـ 15، وانتخبت قيادة جديدة، انتخبت بدورها مسؤولاً لإقليم الجبهة في لبنان ونائباً له وقيادة يومية.[252]

قبل ذلك، وفي نيسان/ أبريل 2022، استقال قيس عبد الكريم "أبو ليلى" من منصب الأمانة العامة لإقليم الجبهة في الضفة الغربية المحتلة، مع احتفاظه بمنصبه نائباً للأمين العام نايف حواتمة، ومسؤول حلقة المكتب السياسي واللجنة المركزية في الضفة الغربية، لتُنتخب ماجدة المصري عضو المكتب السياسي، لإشغال موقع أمانة الإقليم.[253] وفي وقت لاحق، في شباط/ فبراير 2023، عاد قيس عبد الكريم ليستقيل من جميع مواقعه القيادية مع استمراره بالاحتفاظ بعضويته في الجبهة.[254] وقد سبقت الإشارة إلى استقالة العشرات من قواعد الجبهة الديموقراطية في الضفة الغربية بسبب إصرار قيادتها على حضور جلسة المجلس المركزي لمنظمة التحرير التي عقدت في شباط/ فبراير 2022، وشهدت الجبهة الديموقراطية قبل ذلك، في آذار/ مارس 2021، استقالات بسبب الخلافات على قائمة الجبهة للانتخابات التشريعية[255] التي ألغاها الرئيس عباس لاحقاً.

7. المبادرة الوطنية الفلسطينية... المؤتمر الوطني العام:

اختتمت المبادرة الوطنية الفلسطينية في 2023/1/14 أعمال مؤتمرها الوطني العام، والذي انتخب هيئتها القيادية العامة وأمينها العام مصطفى البرغوثي، وكذلك الهيئات القيادية في جميع المحافظات بعد عقد 61 مؤتمراً فرعياً بما فيها مؤتمرات المحافظات، ومؤتمرات القطاعات النسائية والشبابية.[256]

أشار الأمين العام للمبادرة مصطفى البرغوثي إلى برامج المبادرة الجديدة، والتي تشمل البرنامج الوطني التحرري، واستراتيجية الكفاح والمقاومة لإنهاء الاحتلال ونظام الأبارتهايد Apartheid العنصري، والبرنامج الديموقراطي الداعي لفصل السلطات وإجراء الانتخابات الديموقراطية للمجلس الوطني والتشريعي والرئاسة، وبرنامج العدالة الاجتماعية، والصمود الوطني، والدفاع عن حقوق المرأة، ومكافحة الفقر والتمييز بكل أشكاله.[257]

سابعاً: التنسيق الأمني... الثابت في سياسات السلطة

استمرت حكومة بينيت – لابيد من 2021/6/13 وحتى 2022/12/29، وقد أولت هذه الحكومة اهتماماً خاصاً من خلال وزير الحرب الإسرائيلي حينها بني جانتس Benny Gantz بالتواصل والتنسيق المستمر ذي الطابع الأمني والاقتصادي مع السلطة الفلسطينية بلا أيّ أفق سياسي. يُذكِّرنا ذلك بسلسلة القرارات التي اتخذتها مؤسسات متعددة في منظمة التحرير بوقف التنسيق الأمني، دون التزام بذلك. ويَحسُنُ وصل الأمر بإعلان الرئيس عباس في 2020/5/19 انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين من جميع الاتفاقات والتفاهمات مع الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية، ومن جميع الالتزامات المترتبة على تلك التفاهمات والاتفاقات، بما فيها الأمنية.[258] وهو موقف بدا خطابياً في أثناء توتر العلاقة بين السلطة الفلسطينية وإدارة ترامب، إلا أنّ قيادة السلطة أعلنت تراجعها عنه في 2020/11/17، على لسان حسين الشيخ رئيس الهيئة العامة للشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية، الذي قال إن مسار العلاقة مع "إسرائيل" سيعود كما كان؛[259] لتدخل السلطة الفلسطينية بهذا المسار من العلاقة مع حكومة بينيت – لابيد، وبما يفسّره تصريح لوزير الخارجية الإسرائيلي في حينه يائير لابيد Yair Lapid بقوله: "إن 90% من العلاقات مع السلطة الفلسطينية تتعلّق بالتنسيق الأمني".[260] وهو أمر يتفق مع الرؤية الأمنية التي عبّر عنها جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) Israeli Security Agency—ISA (*Shabak*) على لسان رئيسه في حينه نداف أرغمان Nadav Argaman بقوله: "إن استقرار السلطة الفلسطينية، هو مصلحة إسرائيلية لضمان استمرار التنسيق الأمني ولتبقى إسرائيل بعيدة عن إدارة وتمويل احتياجات ملايين الفلسطينيين".[261] ومن ثم استكملت السلطة هذا المسار، طوال سنة 2022 الذي أدارته حكومة بينيت – لابيد، دون أن يكون لقرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في شباط/ فبراير 2022 بوقف التنسيق الأمني،[262] مفاعيل واقعية، بل إن الرئيس الفلسطيني محمود عباس صرح مع نهايات 2022 أن "الاتفاقيات مع إسرائيل قائمة ولا تراجع عنها"، ومعلناً في الوقت نفسه أن السلطة سوف تتعامل مع بنيامين نتنياهو.[263]

افتتحت السلطة الفلسطينية سنة 2022، بلقاءات مع المستويات الإسرائيلية المتعددة، منها لقاء حسين الشيخ بوزير خارجية الاحتلال يائير لابيد في الشهر الأول من السنة،[264] وهي اللقاءات التي استدعت توضيحاً من بني جانتس، وزير الحرب الإسرائيلي في حينه، الذي صرح بضرورة استمرار مثل هذه اللقاءات مع قيادة السلطة بما في ذلك مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، موضحاً رؤيته من حيث كون ضعف السلطة يفضي إلى تقوية حماس،[265] معلناً بشكلٍ واضح أن حكومته "قررت تعزيز العلاقات مع السلطة الفلسطينية وإضعاف حركة حماس".[266]

وبالرغم من الاقتحامات الإسرائيلية لمراكز المدن الفلسطينية، كانت تفضي إلى ارتقاء العديد من الشهداء، فإن الاجتماعات ذات الطابع الأمني بين قيادة السلطة ومستويات أمنية إسرائيلية لم تتوقف، فقد أرجعت كتائب شهداء الأقصى – لواء نضال العامودي، قدرة الاحتلال على الوصول إلى مقاتليها في نابلس، إلى التنسيق الأمني،[267] وذلك بينما تحدثت المصادر الإعلامية عن لقاء جمع حسين الشيخ برئيسة مكتب وزير الأمن الإسرائيلي، معيان إسرائيلي Maayan Israeli، ومنسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، غسان عليان Ghassan Alyan،[268] ولقاء آخر جمعه في تل أبيب بوزير الأمن الداخلي في حكومة الاحتلال عومير بارليف Omer Barlev. وتفيد هذه المصادر بأنه كان من ضمن أهداف هذه الاجتماعات منع التصعيد في شهر رمضان في المسجد الأقصى،[269] إلى درجة أن المصادر الإعلامية الإسرائيلية زعمت أن الرئيس عباس أمر نشطاء حركة فتح بالقدس بالوقوف في وجه أيّ تصعيد في المسجد الأقصى ولو بأجسادهم.[270] وذلك بينما مثّل شهر رمضان سنة 2022، تحديّاً كبيراً للمخططات الإسرائيلية تجاه المسجد الأقصى، ولا سيّما مخططات أحزاب الصهيونية الدينية مع تزامن عيد الفصح اليهودي مع شهر رمضان المبارك، فقد امتدت اقتحامات قوات الاحتلال ومستوطنيه للمسجد الأقصى طوال الشهر، كان بعضها عنيفاً كما في اقتحام يوم 2022/4/15 وأدت إلى أكثر من 160 إصابة واعتقال أكثر من 400 فلسطيني.[271]

انعكست أحداث المسجد الأقصى سنة 2022، في لقاءات ذات طبيعة أمنية، كما في لقاء الرئيس الفلسطيني محمود عباس مع رئيس جهاز الشاباك الجديد، رونين بار Ronen Bar، في رام الله، بحسب مصادر إعلامية إسرائيلية، زعمت أن اللقاء كان "على خلفية الأحداث الأخيرة في المسجد الأقصى والتوتر الأمني في الضفة الغربية".[272] وقد كان هذا اللقاء الثاني من نوعه الذي يجمع الرئيس عباس برونين بار، فقد سبق له والتقاه في رام الله في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 بهدف مناقشة الأوضاع الاقتصادية للسلطة الفلسطينية والتنسيق الأمني.[273]

استمرّت اللقاءات ذات الصلة بالتسهيلات الاقتصادية والترتيبات الأمنية في مستويات أخرى، كما في لقاء الرئيس عباس في رام الله مع وزير الحرب الإسرائيلي في حينه بني جانتس في تموز/ يوليو 2022، وهو اللقاء الذي كشف جانتس عن مضمونه بقوله "اتفقت مع عباس على مواصلة التنسيق الأمني الوثيق وتجنب أيّ إجراءات تضعف الاستقرار".[274]

استمر التنسيق الأمني، في ظلّ أزمة اقتصادية مستعصية للسلطة الفلسطينية تعجز في أثنائها عن دفع رواتب موظفيها كاملة، وتنجم في جانب منها عن الخصم الإسرائيلي الدوري من أموال المقاصة الفلسطينية. ومع تصاعد عمليات الاقتحام الإسرائيلية لمناطق الضفة الغربية، كان يدفع كلاً من السلطة، وحكومة بينيت – لابيد للبحث عن مقاربات وسطى لهذه الأزمة، تمثّل استمراراً

لسياسات بدأتها حكومة بينيت – لابيد منذ تشكيلها، كالتسهيلات الاقتصادية واللوجيستية التي قدمتها هذه الحكومة عبر لقاء جمع جانتس بالرئيس عباس في نهايات سنة 2021.[275] ففي مسار متصل تبين أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية كانت تدير صندوقاً مالياً بهدف تحويل الأموال للسلطة الفلسطينية بالتنسيق مع الإدارة المدنية الإسرائيلية أو ما صار يسمى "وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق"، وبالاتفاق مع وزارة المالية الإسرائيلية.[276] ومع ضرورة التذكير بكون الحديث ما يزال عن حكومة بينيت – لابيد، فإن إجراء كهذا يدلّ على توجه المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، التي ترى استمرار الفائدة من استقرار السلطة الفلسطينية، وضرورة محاولة تجاوز الإجراءات التي يفرضها السياسيون الإسرائيليون على السلطة الفلسطينية، مما يزيد وضع السلطة حرجاً أمام المجتمع الفلسطيني.

وبالرغم من أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تبدي هذا الحرص على استقرار السلطة الفلسطينية، وترى في دعمها مصلحة أمنية إسرائيلية، كما في تصريحات لرئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان Aman)،[277] فإنها قد تكون الأكثر تشدداً في الاحتفاظ بيدها مطلقة في المجال الحيوي للسلطة الفلسطينية. فقد ظلّ جهاز الشاباك الإسرائيلي يرفض تقليص صلاحيات الجيش الإسرائيلي داخل مناطق (أ) التي يفترض أن تنحصر المسؤولية الأمنية فيها للسلطة الفلسطينية، وهو الأمر الذي ألغاه عملياً أريل شارون Ariel Sharon في عملية السور الواقي سنة 2002. وظلّت قوات الاحتلال منذ ذلك الوقت حرّة الحركة في مناطق (أ) اقتحاماً واعتقالاً واغتيالاً، وذلك بينما ترى أوساط إسرائيلية أخرى أنه يمكن الاعتماد على السلطة الفلسطينية في جزء من المهمات التي يتولاها الجيش الإسرائيلي.[278] وإذا كان هذا موقفاً قديماً وثابتاً للشاباك، فقد اقترح الشاباك ومع تصاعد المقاومة في شمالي الضفة الغربية سنة 2022، فرض الحصار على هذه المنطقة من الضفة.[279]

تضع هذه المعادلة الإسرائيلية السلطة الفلسطينية في وضع معقد، فالأوساط الأكثر تعاطياً معها، كالمؤسسة الأمنية، تتسم بالتطرف وعدم التسامح في القضايا الأمنية الاستراتيجية، أو في معالجة الإلحاح الأمني الذي تعجز السلطة عن معالجته بنحو فوريّ. وذلك بينما تستمر "إسرائيل" في إطلاق عملية مفتوحة لتصفية حالة المقاومة بالضفة الغربية أسمتها "كاسر الأمواج Break water" ودفعت بها منذ 2022/3/31، بعد سلسلة العمليات النوعية التي شهدها شهر آذار/ مارس وأفضت إلى مقتل 11 إسرائيلياً وإصابة 27 آخرين.[280]

استدعى ذلك محاولات لاجتراح مقاربات، من قبيل تخفيف الضغط الأمني الإسرائيلي لصالح منح السلطة الفرصة لاحتواء حالة المقاومة التي تصاعدت في أطر مسلحة في شمالي الضفة الغربية. هذه المقاربات عبّر عنها مقترح للسلطة الفلسطينية بوقف "إسرائيل" اقتحاماتها

لمناطق (أ) أربعة شهور في "فترة اختبار لتهدئة الأوضاع"، الأمر الذي لم تقبله "إسرائيل".[281] وإن قالت إنها تدرس تقييد عملياتها في الضفة الغربية، وتسعى إلى خطوات أخرى بهدف تعزيز قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية، كان منها السماح بتدريب عسكري للأجهزة الفلسطينية في الأردن تحت إشراف أمريكي، بالإضافة إلى استعدادها المصادقة على نقل أسلحة وذخيرة إلى الأجهزة الفلسطينية، بهدف تعزيز قوتها ضدّ فصائل المقاومة المسلحة، بما في ذلك إمكانية تشكيل قوة فلسطينية خاصة، مدربة ومسلحة أكثر للعمل في شمالي الضفة الغربية.[282] كما وافقت "إسرائيل" في سياق محاولات دعم السلطة وتعزيزها على امتلاك السلطة لمروحتين بهدف سفر كبار مسؤوليها.[283]

هذه المقاربات ظلّت تدور في إطار التواصل المباشر بين مسؤولين في السلطة الفلسطينية وآخرين في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية،[284] وبإدارة أمريكية واضحة،[285] مع انحصار الوعد السياسي المقدم من حكومة بينيت – لابيد حينها، وعلى لسان رئيس وزير الحرب الإسرائيلي جانتس الأكثر تواصلاً وقتها مع قيادة السلطة، في كيان فلسطيني أقل من دولة.[286]

أدت هذه الترتيبات إلى محاولة السلطة الفلسطينية تفكيك التشكيلات المسلحة المقاومة في شمالي الضفة الغربية، وبدت السلطة ناجحة في هذا الجهد إزاء تشكيل "عرين الأسود" الذي تمركز في مدينة نابلس. إذ اتخذ هذا الجهد صوراً ناعمة بإقناع عناصر من التشكيل بتسليم أنفسهم للأجهزة الأمنية للسلطة،[287] وصوراً أخرى خشنة كاعتقال بعض أهم قيادات التشكيل لا سيّما المحسوبين منهم على حركة حماس وأشهرهم مصعب اشتية؛[288] الأمر الذي امتد في مصادمات مع الجماهير وعموم الناس في مدينة نابلس؛[289] بينما تكفل الاحتلال باغتيال العديد من مقاومي التشكيل.[290] وهذا جعل من آليات التعامل مع تشكيل "عرين الأسود" نموذجاً لاختبار إمكانية استنساخه إزاء عموم حالة المقاومة وتشكيلاتها في شمالي الضفة الغربية،[291] ولا سيّما في مخيم جنين. فقد أفادت مصادر عن تجهيز السلطة الفلسطينية لخطة لاحتواء التشكيلات المسلحة في مخيم جنين،[292] وأنها بالفعل منعت عدداً من العمليات التي كانت تخطّط لها حركة الجهاد الإسلامي ضد الاحتلال الإسرائيلي.[293] وهكذا، انتهت سنة 2022 بأكثر من 500 اعتقال واستدعاء سياسي من السلطة الفلسطينية لنشطاء فصائل المقاومة في الضفة الغربية.[294]

استمرت السياسات الأمنية الإسرائيلية تجاه الضفة الغربية سنة 2023، والتي انتهجت الاقتحامات الواسعة، والإفراط في الاستهداف الدموي للسكان والمقاومين، مما استدعى من الرئيس الفلسطيني العودة للإعلان عن وقف التنسيق الأمني، ردّاً على واحدة من المجازر التي اقترفها الاحتلال الإسرائيلي في شهر كانون الثاني/ يناير 2023، وأدت إلى استشهاد تسعة فلسطينيين من المخيم وحده.[295] إلا أن هذا الإعلان كذلك لم تكن له مفاعيل في الواقع، فقد نُقل عن

الرئيس عباس أنه أخبر الإدارة الأمريكية بأن أجزاء من التنسيق الأمني بين السلطة و"إسرائيل" مستمرة بلا انقطاع.[296] وذكرت وثائق أمريكية مسربة أن السلطة الفلسطينية بالفعل حافظت على التنسيق الأمني مع الاحتلال في الفترة التي أعلنت فيها وقف هذا التنسيق.[297]

منذ إعلان الرئيس عباس وقف التنسيق الأمني في كانون الثاني/ يناير 2023 والجهود الأمريكية الأمنية للتقريب بين السلطة والاحتلال قائمة ومعلنة، وعلى لسان مستويات في منظمة التحرير.[298] وقد تضمنت خطة أمنية لإدارة بايدن، قدمها للرئيس الفلسطيني محمود عباس وزير الخارجية الأمريكي بلينكن، واقترحت "تدريب قوة فلسطينية خاصة لمواجهة المسلحين".[299]

لم تنقطع اتصالات السلطة الفلسطينية بحكومة بنيامين نتنياهو التي خلفت حكومة بينيت – لابيد، بالرغم من تصورات بنيامين نتنياهو المعلنة حول إرادته ضمّ مناطق من الضفة الغربية، والتي أخذت بعداً عملياً مع حكومته التي ضمّت أحزاب الصهيونية الدينية، وذلك بتسمية بتسلئيل سموتريتش Bezalel Smotrich وزيراً إضافياً في وزارة الدفاع بالإضافة إلى كونه وزيراً للمالية، وذلك بمنحه صلاحيات واسعة على الإدارة المدنية، المسماة بـ"وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق"، وهي الأداة التنفيذية لإدارة شؤون الفلسطينيين في الضفة الغربية، وتتبع لوزارة الدفاع، ويديرها مسؤول برتبة عسكرية. وقد أشارت بعض المصادر أن من صلاحيات سموتريتش في هذا الإطار الموافقة على بناء المستوطنات، وفرض "القانون" ضدّ "البناء غير القانوني" في الضفة الغربية.[300] وهو ما يعني بحسب آراء باحثين إسرائيليين ضمّاً فعليّاً للضفة الغربية بنقل أجزاء من المسؤولية عن الضفة من الجيش والإدارة المدنية التي تتبع له، إلى احتلال مدني حقيقي، بوجود سلطة مدنية إسرائيلية، مسؤولة عن المستوطنين في الضفة الغربية، ممثلة بسلطة سموتريتش، بينما يبقى الفلسطينيون خاضعين للسلطة العسكرية الإسرائيلية.[301]

وبالرغم من هذا التحوّل الإسرائيلي العملي نحو ضمّ الضفة الغربية، وتصريحات نتنياهو المستمرة المعادية للسلطة الفلسطينية، والتي يتهمها فيها بأنها "لا تقوم بدورها الأمني" وتعهده باستمرار المسؤولية الأمنية الإسرائيلية عن الضفة،[302] فإن المصادر تحدثت عن اتصالات مبكرة، ثمّ مستمرة، ذات طابع سرّي، بين السلطة الفلسطينية وحكومة نتنياهو، وتشييد قناة اتصال سرية بين مكتب نتنياهو وقيادات في السلطة، بدأت بمبادرة من السلطة برسالة بعثها أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حسين الشيخ إلى مكتب نتنياهو عبر الإدارة الأمريكية، في الأسابيع التي سبقت تنصيب حكومة نتنياهو السادسة، مفادها أنه "على الرغم من الخلافات العميقة، إلا أن السلطة الفلسطينية مستعدة للعمل مع رئيس الحكومة الجديد". وقد عيّن نتنياهو مستشاره للأمن القومي تساحي هنغبي Tzachi Hanegbi، مسؤولاً عن الملف

الفلسطيني، وفوضه بإجراء المحادثات التي "تناولت في الأسابيع الأولى من عملية تنصيب الحكومة، عبر اتصالات منتظمة، محاولة منع التصعيد"، وقد أسفرت هذه المحادثات عن لقاءات فعلية جمعت الشيخ بهنغبي، وأثمرت عن تأجيل التصويت في مجلس الأمن الدولي على قرار مناهض للاستيطان في الضفة.[303]

لقد كان التجسيد الأوضح لاستمرار التنسيق الأمني، وللخطط الأمريكية الرامية إلى تطوير هذا التنسيق في قمة العقبة الأمنية، التي جمعت في 2023/2/26 في العقبة بالأردن إلى جانب السلطة كلاً من الاحتلال والولايات المتحدة والأردن ومصر، ثمّ قمة شرم الشيخ بمصر التي جاءت في الشهر التالي في 2023/3/19 بين الأطراف نفسها ولاستكمال تفاهمات قمة العقبة، والتي يبدو أنها تركزت في خطة أمنية أمريكية يشرف عليها الجنرال الأمريكي مايكل فينزل وتقترح تدريب القوات الفلسطينية للسيطرة على منطقتي جنين ونابلس. وفي هذا الإطار فإن 5 آلاف عنصر أمني فلسطيني يخدمون في جهاز الأمن الوطني، سيجري تدريبهم في قواعد تدريبية في الأردن، وسيخضعون لبرنامج تدريبي خاص بإشراف أمريكي.[304]

بعد اجتياح كبير لجيش الاحتلال لمخيم جنين في 2023/7/3، أعلن الرئيس عباس مجدداً وقف التنسيق الأمني،[305] إلا أن هذا الإعلان ناقضته الممارسة الأمنية والسياسية للسلطة الفلسطينية في الواقع، فقد استهدفت السلطة بعد الاجتياح الإسرائيلي المشار إليه؛ كوادر حركة الجهاد الإسلامي باعتقالات واسعة في محافظة جنين،[306] وتحولت أحداث المخيم، وطرد بعض قيادات فتح من تشييع شهداء المخيم، كما سبقت الإشارة؛ إلى محاولة لتصعيد الصدام مع حركة حماس، باسم تشكيلات تنسب نفسها لحركة فتح،[307] ليعود الحدث مجدداً عن اتفاق فلسطيني إسرائيلي بتعليق العمليات العسكرية الإسرائيلية في جنين لصالح منح السلطة فرصة لفرض سيطرتها هناك،[308] وهي تفاهمات تتناسب بنحو أو بآخر مع الرؤى الأمنية لبعض المستويات في المؤسسة الإسرائيلية. فقد تبنى المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية (كابينت Cabinet)، مقترحاً من رئيس وزراء حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، بالعمل على منع انهيار السلطة الفلسطينية، مقابل عدة شروط في مقدمتها وقف "التحريض" في الإعلام الفلسطيني والمنظومة التعليمية، والتوقف عن توجيه أي اتهامات إلى "إسرائيل" في المحكمة الدولية والمنظمات الدولية، وقطع الرواتب عن عائلات الشهداء والأسرى، ومنع البناء في المناطق (ج)،[309] وذلك في إطار رؤية أمنية إسرائيلية عبّر عنها وزير الحرب الإسرائيلي يوآف جالانت Yoav Gallant بقوله: "عندما تكون السلطة فاعلة والأجهزة الأمنية (الفلسطينية) تقوم بعملها، فإن ذلك يُعتبر مصلحة أمنية إسرائيلية".[310]

بقي الأمر على هذا النحو، من استمرار التنسيق الأمني المحكوم برؤية أمنية إسرائيلية صرفة، بلا أيّ معطى سياسي حقيقي، حتى بلغ مجموع حالات الاعتقال السياسي لدى السلطة الفلسطينية منذ بداية سنة 2023 وحتى شهر آب/ أغسطس من السنة نفسها 726 حالة بحسب ما أعلنته مجموعة "محامون من أجل العدالة".[311] وبالرغم من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة بعد 2023/10/7، فإن الاعتقالات السياسية ظلت قائمة،[312] وتعرضت السلطة الفلسطينية بالقمع لبعض المظاهرات التي خرجت لمناصرة الفلسطينيين في غزّة[313] الذين يتعرضون لحرب إسرائيلية غير مسبوقة في تاريخ الصراع، وقد أدى تصدي السلطة لبعض المظهرات المناصرة لغزة إلى سقوط قتلى في صفوف المتظاهرين.[314] وبهذا؛ ومع الحرب على غزة غير المسبوقة في عنفها ودمويتها وقصديتها الإبادة الجماعية، ومع تمسك السلطة الفلسطينية بنهجها ذاته، والذي من أهم سماته التنسيق الأمني، يكون الفلسطينيون، قد انتقلوا إلى سنة 2024، في الصورة نفسها، ولكن إلى مرحلة جديدة بالكلية، يصعب أن تتضح معالمها إلا بعد فترة من هذه الحرب.

خلاصة

اتصلت سنتا 2022 و2023 بما قبلهما في مسار واحد للوضع الفلسطيني الداخلي المتسم بالجمود والانغلاق، بالرغم من التحدي الهائل الذي مثلته حكومة بنيامين نتنياهو المعززة بأحزاب الصهيونية الدينية، وما يعنيه ذلك من موقف إسرائيلي أيديولوجي معلن رافض لوجود ممثل سياسي للفلسطينيين حتى ولو بسقف السلطة الفلسطينية. وترافق ذلك، مع السعي إلى تحويل الاحتلال ضمنياً إلى احتلال مدني، ومفاقمة الأزمة الاقتصادية للسلطة لتفتقد إلى القدرات الريعية الاقتصادية، بالإضافة لافتقادها المشروع السياسي، وتحولها إلى سلطة أمنية شمولية، تتركز في مؤسسة الرئاسة، وتستند في تدعيم نفسها إلى القوة الأمنية، وبالاحتفاظ بالخط السياسي ذاته الذي يجعلها مفيدة للقوى الإقليمية والدولية المهيمنة، بما في ذلك العديد من الأوساط الإسرائيلية التي تتحدث عن ضرورة الاحتفاظ بالسلطة لأغراض أمنية إسرائيلية، وأخرى سياسية تتقنع بها للإيهام بوجود مسار سياسي.

وبالرغم من تصاعد التحديات في ساحة الضفة الغربية، وتعرُّض قطاع غزة لعدوانَين إسرائيليين في آب/ أغسطس 2022، وأيار/ مايو 2023، لتنتهي سنة 2023 بحرب طاحنة غير مسبوقة، استخدمت فيها أساليب إبادة الفلسطينيين وتهجيرهم، وتدمير الحياة الحضرية في قطاع غزة. وبالرغم من هذه التحديات الهائلة، والتي تستدعي تغييراً جوهرياً في تموضع السلطة الفلسطينية وأدائها، فإن السلطة الفلسطينية ظلت ملتزمة باتفاقاتها الأمنية، ولم تُفعّل أيّاً من القرارات التي اتخذت في مؤسسات منظمة التحرير لوقف التنسيق الأمني.

لم يكن ثمّة فاعلية باتجاه العلاقات الوطنية سوى مؤتمر الجزائر للمصالحة في تشرين الأول/ أكتوبر 2022، واجتماع الأمناء العامين للفصائل في مصر في تموز/ يوليو 2023، دون أن يثمر ذلك عن أيّ نتائج واقعية. وذلك بينما استُدعي المجلس المركزي لمنظمة التحرير في شباط/ فبراير 2022، في ظرف انقسامي، عارضت فيه حركتا حماس والجهاد الإسلامي اجتماعاً كهذا، وإلى جانبهما فصائل في منظمة التحرير، وذلك في حين هاجمت قيادة منظمة التحرير كل محاولة شعبية عامة لتفعيل فلسطينيي الخارج، أو تحريك المجال الفلسطيني العام، أو سدّ الثغرات التي أفضى إليها تعطيل منظمة التحرير. وفي هذه الأثناء كانت قيادة السلطة تعزز من تكريس السلطة ومؤسساتها بيد مؤسسة الرئاسة في سلسلة من القرارات والتعديلات على المؤسسة القضائية، وتستدعي منظمة التحرير لتنظيم التناقضات الداخلية في حركة فتح، أو لمنع حصول شواغر من شأنها أن تأتي على "الشرعية" القانونية لمؤسسات المنظمة.

بمراجعة ذلك كله لم يكن يُتوقع، كما هو شأن كل السنوات السابقة، حصول تغيرات إيجابية في الوضع الفلسطيني الداخلي، إلى أن بدأت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، بما اتسمت به من قصدية الإبادة والتدمير والتهجير والتجويع وبنحو غير مسبوق في مستوى العنف أو طول الحرب، وبانعكاساتها على القدس والضفة الغربية، فقد فعّل الاحتلال، مباشرة مع الحرب، كل حواجزه في الضفة الغربية التي صعّبت من حركة الفلسطينيين، وضاعف من اقتحاماته الدموية لمناطق الضفة الغربية، وقد قارب عدد الشهداء في الضفة الغربية منذ 2023/10/7 وحتى 2024/2/18 الـ 400 شهيد فلسطيني.[315] بينما تجاوز عدد المعتقلين في الضفة منذ بداية الحرب الأولى وحتى 2024/2/3 أكثر 6,500 معتقل فلسطيني،[316] وهو أمر لم يكن له أيّ نتائج في اتجاهات السلطة الفلسطينية السياسية أو سلوكها الأمني؛ الذي ظلّ منتهجاً الخطّ نفسه من الاعتقال السياسي، بل والاصطدام بالجماهير، سواء مع التشكيلات المسلحة في شمالي الضفة الغربية، أم مع المظاهرات المساندة لغزة وبما أفضى لوقوع ضحايا فلسطينيين.

من جهة أخرى، فإن الحرب الإسرائيلية على غزة، بنمطها الاستثنائي، من شأنها أن تُبدّل في الوضع الفلسطيني الداخلي، ولكن ذلك منوط بالكيفيات التي سوف تنتهي فيها هذه الحرب، دون توقُّع تحوّلات ضخمة في نخبة السلطة الفلسطينية الراهنة، ومع الأخذ بعين الاعتبار ما يمكن أن تفضي إليه صفقة تبادل أسرى كبيرة في حال لو تمكنت حركة حماس من الإفراج عن أسرى لهم حيثيات تنظيمية كبيرة في تنظيماتهم بما قد يؤثّر على نخبة حركة فتح، ويجدد شعبية حركة حماس. وبما أنّ هذا الفصل يُكتب في أثناء الحرب، فإن استشراف المرحلة القادمة قائم على الدمج بين المسار العام الذي طبع المرحلة الماضية كلها بما في ذلك السنتين موضوع التقرير، وبين الحرب ومآلاتها، ومن ثمّ يمكن التفكير في الأطر العامة التالية:

أولاً: تدرك حركة حماس، وبقطع النظر عن الكيفيات التي سوف تتوقف فيها الحرب، أن استمرارها في إدارة قطاع غزة منفردة لن يكون متاحاً، بالنظر إلى ملفات رفع الحصار وإعادة الإعمار، وهو ما يستدعي الاتفاق على آلية وطنية لذلك، من قبيل حكومة تكنوقراط، أو حكومة وحدة وطنية، وذلك أيضاً لمواجهة المخططات الإسرائيلية الرامية إلى فرض إدارة عميلة في القطاع، أو إدارة من العائلات والعشائر على غرار روابط القرى التي جربتها في الضفة الغربية في سبعينيات القرن الماضي.

ثانياً: تدرك حركة حماس أن النتائج الكبيرة التي حققتها في عملية "طوفان الأقصى" قد باتت في مواجهة الحرب الإسرائيلية التي سعت لطمس نتائج تلك العملية، وتحويل حماس من موقع الهجوم الاستراتيجي إلى موقع الدفاع، وتشكيك الجماهير الفلسطينية والعربية بجدوى عملية حماس، ومن ثم تحتاج حماس إلى ترميم شعبيتها، وهو أمر من شأنه أن يحصل من خلال صفقة تبادل أسرى كبيرة، أو تحوُّلات في مجريات الحرب.

ثالثاً: قد يكون من اشتغالات حماس، ومعها حلفاؤها في فصائل المقاومة، العمل على تطوير جبهة وطنية، تواجه سياسة التفرد في استدعاء منظمة التحرير وتوظيفها لصالح نخبة السلطة، وإقصاء حركتي حماس والجهاد الإسلامي عنها، وقد يعزز من جهود حماس هذه موقف السلطة إن ظلّ على سلبيته إزاء استحقاقات ما بعد الحرب، ونجاح الحركة في إنجاز صفقة أسرى كبيرة.

رابعاً: في حال الإفراج عن مروان البرغوثي، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، فإن هذا قد يساعد في التأثير على بنية نخبة فتح الحالية ومواقفها ومن ثمّ تحسين العلاقة بين الحركتين، كما أن النجاح في الإفراج عن الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعدات، قد يعزز من العلاقات بين حماس والجبهة، ويكرس حماس حركة قائدة في الحركة الوطنية الفلسطينية.

خامساً: ليس من شأن هذه الحرب أن تتوقف عند مآلاتها الظاهرة، وذلك بقطع النظر عن كيفيات انتهاء الحرب، فإن أداء المقاومة في غزة، ومستويات الإبادة التي اقترفها الاحتلال الإسرائيلي، من شأنه أن ينعكس خلخلةً للأوضاع القائمة في الضفة الغربية، إن لم يكن في المدى القريب ففي المدى المتوسط، لا سيّما مع ضعف السلطة، وامتناعها عن تجديد شرعيتها شعبياً أو نضالياً أو في إطار مواقف وطنية إجماعية. ويعزز ذلك التحديات وعوامل التثوير القائمة في الضفة من الاستيطان والمسجد الأقصى، وانتهاكات الاحتلال المتعددة، وأوضاع الأسرى في السجون.

سادساً: ثمة حديث أمريكي غامض عن تنشيط السلطة لتكون مؤهلة لاستلام قطاع غزة من بعد حركة حماس، ويقصد بالتنشيط بالدرجة الأولى التأهيل الأمني، ويصاحب ذلك حديث أمريكي غامض عن الاعتراف بدولة فلسطينية، وهي جهود تسعى لفرض بديل فلسطيني "معقول" غربياً، ويناسب قيادة فتح والسلطة، كما يناسب مرحلة ما بعد الحرب، وتغطية هذا البديل بشرعية سياسية ممثلة في فتح مسار التسوية المنسدّ دون أن يكون لذلك أفق نهائي جدي، وإن كانت حكومة نتنياهو تعارض هذه المقترحات الأمريكية.

سابعاً: ليس من المتوقع أن تبقى السلطة على حالها، لا بالنظر إلى صحة الرئيس عباس، ولا إلى الانسداد الكامل في قدرتها الريعية في الضفة، ولا إلى الوقائع التي فرضتها الحرب على غزة، ومن ثمّ سيكون هناك تدافع متصاعد في السلطة بين نخبة حركة فتح، من أسرع نتائجه إقالة حكومة اشتية. أما مستويات التحول فمنوطة بمآلات الحرب، وعلى ضوء ذلك قد يجري التفكير في استدعاء منظمة التحرير مجدداً، أو الانخراط في مؤتمر سياسي أو خطة سياسية تطرحها الولايات المتحدة لما بعد الحرب أو لاستئناف المسار السياسي، أو اقتراح حكومة تكنوقراط أو وحدة وطنية، مع تداخل محتمل بين كل هذه الخطوات، دون الغفلة عن الموقف الإسرائيلي من ذلك كله.

هوامش

[1] انظر مثلاً:
في سنة 2010: بيرس: إسرائيل وأميركا اتفقتا على خطة لإعادة أموال السلطة الفلسطينية المحتجزة، موقع عرب 48، 2010/10/31، انظر: https://www.arab48.com
وسنة 2011: إسرائيل تعتزم تحويل أموال الضرائب الفلسطينية المحتجزة، عرب 48، 2011/5/15.
وسنة 2015: عباس نريد التحكيم في قضية الأموال المحتجزة لدى إسرائيل، عرب 48، 2015/4/1.

[2] صحيفة **إسرائيل اليوم**، 2018/7/3، انظر: https://www.israelhayom.com

[3] موقع الجزيرة.نت، 2014/1/19، انظر: https://www.aljazeera.net

[4] صحيفة **القدس**، القدس، 2024/1/21، انظر: https://www.alquds.com/ar/
تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي في 2024/1/19، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.751.

[5] موقع سكاي نيوز عربية، 2024/1/23، انظر: https://www.skynewsarabia.com/

[6] وكالة معا، 2023/12/28، انظر: https://www.maannews.net/

[7] الجزيرة.نت، 2024/2/11.
تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي في 2024/2/9، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.684.

[8] موقع قناة العربية، 2024/2/6، انظر: https://www.alarabiya.net/

[9] وكالة الأناضول للأنباء، 2022/12/28، انظر: https://www.aa.com.tr/ar

[10] ساري عرابي، ورقة علمية: تحولات مرتكزات الشرعية لدى السلطة الفلسطينية من الوعد السياسي إلى العامل الخارجي، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2021/10/11، انظر: https://www.alzaytouna.net/

[11] الجزيرة.نت، 2018/2/5.

[12] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2022/3/31، انظر: https://www.wafa.ps/

[13] "سلسلة تقارير رقم 253: تقرير أداء الموازنة العامة 2022،" موقع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2023/5/31، انظر: https://www.aman-palestine.org/

[14] المرجع نفسه.

[15] جلسة مجلس الوزراء (155)، موقع مجلس الوزراء، دولة فلسطين، 2022/4/4، في:
http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/news/details/51984

[16] "سلسلة تقارير رقم 253: تقرير أداء الموازنة العامة 2022،" الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2023/5/31.

[17] المرجع نفسه.
تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي في 2023/5/31، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.715.

[18] وكالة وفا، 2023/4/3.

[19] ورقة موقف للفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة حول: سياسة الحكومة في إدارة الموازنة للعام 2023، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2023/5/29.

[20] وكالة وفا، 2023/1/3.

[21] صحيفة **الشرق الأوسط**، لندن، 2023/1/7، انظر: https://aawsat.com/

[22] الجزيرة.نت، 2023/1/8.

[23] **الشرق الأوسط**، 2023/1/10.

[24] وكالة وفا، 2023/3/13.

[25] وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2023/3/14، انظر: https://www.qudspress.com

[26] موقع شبكة قدس الإخبارية، 2022/8/10، انظر: https://qudsn.net

[27] وكالة وفا، 2023/9/7.

[28] صحيفة **الحدث**، رام الله، 2024/2/11، انظر: https://www.alhadath.ps

[29] وكالة وفا، 2023/3/5.

[30] وكالة وطن للأنباء، 2023/9/13، انظر: https://www.wattan.net/ar/

[31] عرب 48، 2023/9/6.

[32] موقع متراس، 2023/2/27، انظر: https://metras.co/

[33] وكالة وطن للأنباء، 2023/9/13.

[34] صحيفة **العربي الجديد**، لندن، 2022/10/26، انظر: https://www.alaraby.co.uk

[35] آية شبانة، تقدير موقف: نقابة المحامين في مواجهة القوانين من دون المجلس التشريعي، موقع المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات، 2024/1/18، انظر: https://www.masarat.ps/

[36] صحيفة **الأيام**، رام الله، 2023/3/10، انظر: https://www.al-ayyam.ps/ar

[37] **الشرق الأوسط**، 2023/6/14.

[38] الجزيرة.نت، 2023/12/7.

[39] See site of The Intercept, 24/1/2024, https://theintercept.com/

[40] صحيفة **القدس العربي**، لندن، 2023/12/19، انظر: https://www.alquds.co.uk/

[41] الجزيرة.نت، 2024/1/31.

[42] **الشرق الأوسط**، 2023/8/10.

[43] وكالة وفا، 2023/8/24.

[44] شذى حماد، قمع حراك المحامين بـ"المبادرة" لا بالهراوة، متراس، 2022/8/10؛ وانظر أيضاً: "التقرير السنوي الموجز حول حالة حقوق الإنسان والشعب الفلسطيني خلال عام 2022،" موقع الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني (حشد)، 2023/1/16، في:
https://drive.google.com/file/d/1WToM5jE9wNrsitRdK4Y3CDEkdCFWnkY0/view

[45] بيان صحفي صادر عن مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية وشبكة المنظمات الأهلية، موقع مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية (حريات)، 2016/11/8، انظر: https://hurryyat.net/

[46] **القدس العربي**، 2019/7/18.

[47] بيان صادر عن الائتلاف الأهلي لإصلاح القضاء وحمايته والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بشأن تعديل قانون السلطة القضائية، موقع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، 2022، في:
https://www.ichr.ps/media-center/3023.html

[48] وكالة وطن للأنباء، 2021/1/18.

[49] بيان حول نشر القرارات بقانون المعنية بالشأن القضائي في الوقائع الفلسطينية، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، 2022/3/7.

[50] **الأيام**، رام الله، 2022/10/29.

[51] **العربي الجديد**، 2023/3/28.

[52] **العربي الجديد**، 2022/2/28.

[53] **العربي الجديد**، 2022/2/28.

[54] الجزيرة.نت، 2022/2/18.

[55] **العربي الجديد**، 2022/8/8.
[56] كما سيأتي في مؤشرات الشعبية تالياً.
[57] وكالة وفا، 2021/4/30.
[58] وكالة وفا، 2021/1/15.
[59] صحيفة **الأخبار**، بيروت، 2022/3/28، انظر: https://www.al-akhbar.com/
[60] وكالة وفا، 2022/3/26.
[61] لجنة الانتخابات تعلن نتائج الانتخابات المحلية المرحلة الثانية، موقع لجنة الانتخابات المركزية – فلسطين، 2022/3/27، في: https://www.elections.ps/Default.aspx?TabId=1069&ArtMID=8994&ArticleID=4007
[62] قدس برس، 2022/5/5.
[63] موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/9/22، انظر: https://palinfo.com/
[64] لجنة الانتخابات تتلقى رداً من حركة حماس بخصوص الانتخابات المحلية، لجنة الانتخابات المركزية – فلسطين، 2022/1/2، في: https://www.elections.ps/Default.aspx?TabId=1069&ArtMID=8994&ArticleID=2922
[65] صحيفة **فلسطين**، غزة، 2023/8/15.
[66] **القدس العربي**، 2023/9/28.
[67] **القدس العربي**، 2023/10/4.
[68] وكالة معا، 2021/8/27.
[69] إسراء لافي، انتخابات هيئة المكاتب والشركات الهندسية.. نقابة المهندسين مرة أخرى، موقع منصة إطار، 2023/1/25، انظر: https://etar.info/
[70] وكالة وفا، 2022/5/16.
[71] موقع عربي 21، 2022/6/4، انظر: https://arabi21.com
[72] نتائج انتخابات مؤتمر مجلس طلبة جامعة بيرزيت، موقع جامعة بيرزيت، 2022/5/18، في: https://www.birzeit.edu/ar/news/ntyj-ntkhbt-mwtmr-mjls-tlb-jm-byrzyt
[73] ساري عرابي، قراءة في فوز الكتلة الإسلامية في انتخابات جامعة بيرزيت 2022، موقع مركز القدس للدراسات، 2022/5/19، في: https://alqudscenter.info//storage/uploads/2022/05/ork-1652987961X5RdM.pdf
[74] نتائج انتخابات مؤتمر مجلس الطلبة للدورة 2023–2024، جامعة بيرزيت، 2023/5/24، في: https://www.birzeit.edu/ar/news/ntyj-ntkhbt-mwtmr-mjls-ltlb-lldwr-2023-2024
[75] ساري عرابي، قراءة في فوز الكتلة الإسلامية في انتخابات جامعة بيرزيت 2022، مركز القدس للدراسات، 2022/5/19.
[76] جامعة النجاح الوطنيّة تُنهي انتخابات مجلس اتحاد طلبتها للعام الأكاديمي 2023/2022، موقع جامعة النجاح الوطنية، 2023/5/16، انظر: https://www.najah.edu/ar
[77] الجزيرة.نت، 2023/5/16.
[78] معاذ حامد، جامعة النجاح.. مملكة الحمد الله الأمنيّة، متراس، 2018/8/11.
[79] بيان للرأي العام حول قمع اعتصام طلبة جامعة النجاح، موقع محامون من أجل العدالة، 2022/6/15، انظر: https://lawyers4justice.ps/
[80] عرب 48، 2022/6/20.
[81] موقع فلسطين أون لاين، 2023/2/26، انظر: https://felesteen.news
[82] شبكة قدس الإخبارية، 2024/1/19.
[83] عرب 48، 2022/7/22.
[84] فلسطين أون لاين، 2022/7/29.
[85] المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/6/18.
[86] وكالة وفا، 2023/9/24.

[87] جامعة النجاح الوطنية، 2023/11/9.

[88] انتخابات مجلس اتحاد الطلبة في جامعة الخليل، موقع جامعة الخليل، 2023/3/2، في:
https://www.hebron.edu/index.php/facilities-3/news-archive/13415-news-2-3-03.html

[89] المركز الفلسطيني للإعلام، 2023/3/2.

[90] وكالة وفا، 2023/3/14.

[91] نتائج انتخابات مجلس اتحاد الطلبة للعام 2022، موقع جامعة بيت لحم، 2022/3/24، في:
https://www.bethlehem.edu/ar/2022/03/24/student-senate-elections-2022-ar

[92] صدور نتائج انتخابات مجلس طلبة جامعة بيت لحم، جامعة بيت لحم، 2023/5/10، في:
https://www.bethlehem.edu/ar/2023/05/10/bu-student-senate-elections-safa/

[93] النتائج النهائية لانتخابات مجلس طلبة جامعة القدس، موقع جامعة القدس، 2019/4/9، انظر:
https://www.alquds.edu/ar

[94] موقع الكتلة الإسلامية، 2023/4/15.

[95] شبكة قدس الإخبارية، 2023/9/7.

[96] مأمون أبو جراد، انتخابات جامعات غزة: من أخفى صندوق الاقتراع؟، متراس، 2022/10/6.

[97] وكالة معا، 2023/5/25.

[98] شبكة قدس الإخبارية، 2023/9/23.

[99] نتائج استطلاع الرأي العام رقم (81)، موقع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 15–2021/9/18، في:
https://pcpsr.org/ar/node/859

[100] نتائج استطلاع الرأي العام رقم (83)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 16–2022/3/20، في:
https://pcpsr.org/ar/node/907

[101] نتائج استطلاع الرأي العام رقم (84)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 22–2022/6/25، في:
https://pcpsr.org/ar/node/913

[102] نتائج استطلاع الرأي العام رقم (85)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 13–2022/9/17، في:
https://pcpsr.org/ar/node/921

[103] نتائج استطلاع الرأي العام رقم (86)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 7–2022/12/10، في:
https://pcpsr.org/ar/node/927

[104] نتائج استطلاع الرأي العام رقم (87)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 8–2023/3/11، في:
https://pcpsr.org/ar/node/939

[105] نتائج استطلاع الرأي العام رقم (88)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 7–2023/6/11، في:
https://pcpsr.org/ar/node/945

[106] نتائج استطلاع الرأي العام رقم (89)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 6–2023/9/9، في:
https://www.pcpsr.org/ar/node/956

[107] نتائج استطلاع الرأي العام رقم (90)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 11/22– 2023/12/2، في:
https://pcpsr.org/ar/node/964

[108] اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الفلسطيني، موقع المجلس الوطني الفلسطيني، 2017/6/1، في:
https://palestinepnc.org/2017-06-01-10-15-32

[109] دورات المجلس الوطني الفلسطيني 1964–2018، المجلس الوطني الفلسطيني، في:
https://www.palestinepnc.org/component/k2/item/45–1964–1996

[110] المرجع نفسه.

[111] قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الحادية والعشرون، موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، في: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3793

[112] قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الثانية والعشرون، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، في: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=bZWUqQa27478060863abZWUqQ

[113] قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الثالثة والعشرون، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، في: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=rzWgnya27479012616arzWgny

[114] الجزيرة.نت، 2018/5/4.

[115] الجزيرة.نت، 2018/1/18.

[116] تصريح صحفي.. الجبهة الشعبية تُقرر عدم المشاركة في دورة المجلس الوطني المُقررة في 30 إبريل، موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2018/4/19، انظر: https://pflp.ps

[117] اللائحة الداخلية للمجلس المركزي الفلسطيني، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، في: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3774

[118] دورات المجلس المركزي الفلسطيني، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، في: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9322

[119] محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني** 2018–2019 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020)، ص 44–46.

[120] وكالة الأناضول، 2022/2/4.

[121] وكالة الأناضول، 2022/2/8.

[122] عرب 48، 2022/1/30.

[123] وكالة الأناضول، 2022/2/4.

[124] المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/2/6.

[125] المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/2/7.

[126] **العربي الجديد**، 2022/2/5.

[127] الدورة الحادية والثلاثين – دورة تطوير وتفعيل م ت ف وحماية المشروع الوطني والمقاومة الشعبية – دورة الشهيد القائد الوطني جمال محيسن، قرارات المجلس المركزي الفلسطيني، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، في: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=gk2vD6a28054823181agk2vD6

[128] وكالة وفا، 2022/2/7.

[129] رشاد توام، تفويض المجلس المركزي باختصاصات المجلس الوطني الفلسطيني: أتغلب المشروعية الشرعية؟!، **الحدث**، 2022/2/5.

[130] المرجع نفسه.

[131] الدورة السابعة والعشرين "دورة الصمود والمقاومة الشعبية"، قرارات المجلس المركزي الفلسطيني، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، في: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9570

[132] موقع قناة الشرق، 2023/12/27.

[133] موقع يورونيوز، 2024/1/22، انظر: https://arabic.euronews.com

[134] الجزيرة.نت، 2023/10/16.

[135] موقع قناة الحرة، 2023/11/22، انظر: https://www.alhurra.com

[136] موقع قناة العربية، 2023/11/22.

[137] البيان الصادر عن اجتماع أعضاء المجلس المركزي الفلسطيني الموجودين في دولة فلسطين 9 أيار 2022 – اجتماع طارئ، قرارات المجلس المركزي الفلسطيني، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، في: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=Ts5SZ1a28104314337aTs5SZ1

[138] وكالة معا، 2022/2/17.

[139] صحيفة **الوقائع الفلسطينية** (الجريدة الرسمية)، العدد الممتاز 26، 2022/3/6، ديوان الفتوى والتشريع، موقع ديوان الجريدة الرسمية، دولة فلسطين، انظر: https://ogb.gov.ps/ar

[140] وكالة وفا، 2022/2/18.

[141] موقع قانون، 2022/2/18، انظر: http://www.qanon.ps/

[142] **الوقائع الفلسطينية** (الجريدة الرسمية)، العدد الممتاز 26، 2022/3/6.

[143] **الوقائع الفلسطينية** (الجريدة الرسمية)، العدد 191، 2022/5/25، ديوان الفتوى والتشريع، ديوان الجريدة الرسمية، دولة فلسطين.

[144] القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، في: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2645

[145] الدورة الثالثة والعشرون دورة الشرعية الدستورية، قرارات المجلس المركزي الفلسطيني، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، في: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9295

[146] وكالة وفا، 2022/5/26.

[147] وكالة وفا، 2022/6/25.

[148] المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/3/15.

[149] وحدة الأبحاث وتقدير الموقف، إمكانية تشكيل جبهة وطنية فلسطينية، موقع مجموعة الحوار الفلسطيني، نيسان/أبريل 2022، في: https://paldg.co/?p=1695

[150] وكالة وفا، 2022/11/15.

[151] وكالة وفا، 2023/5/27.

[152] وكالة وفا، 2023/5/27.

[153] البيان الختامي للمؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج 25 و26 شباط 2017، موقع المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، 2017/2/26، انظر: https://palabroad.org/ar

[154] عرب 48، 2017/2/26.

[155] محسن محمد صالح، قراءة في المؤتمر الشعبي الثاني لفلسطينيي الخارج، عربي 21، 2022/3/11.

[156] البيان الختامي للمؤتمر العام الثاني للمؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج "القدس موعدنا"، المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، 2022/2/27، في: https://palabroad.org/ar/post/mQkr

[157] المركز الفلسطيني للإعلام، 2023/1/13.

[158] المؤتمر الشعبي يطلق أعمال ملتقى الحوار الوطني الفلسطيني في بيروت، المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، 2023/5/20، في: https://palabroad.org/ar/post/r8zW

[159] وكالة وفا، 2023/5/5.

[160] وكالة وفا، 2023/4/30.

[161] المركز الفلسطيني للإعلام، 2023/5/27.

[162] بيان صحفي: مؤسسة مؤتمر فلسطينيي أوروبا تستهجن تبنّي بعض وسائل الإعلام السويدية لإشاعات وأكاذيب حول مؤتمرها في مالمو، موقع مؤتمر فلسطينيي أوروبا، 2023/5/29، في: https://alawdah.eu/3399

[163] مؤتمر فلسطينيي أوروبا، 2023/6/6.

[164] مؤتمر فلسطينيي أوروبا، 2023/8/28.

[165] **القدس العربي**، 2022/11/5.

[166] **القدس العربي**، 2022/11/5.

[167] **العربي الجديد**، 2022/11/5.

[168] **القدس العربي**، 2023/3/1.

[169] موقع بوابة الهدف الإخبارية، 2023/10/24، انظر: https://hadfnews.ps

[170] عرب 48، 2021/1/2.

[171] موقع قناة الميادين، 2021/3/22، انظر: https://www.almayadeen.net

[172] وكالة وفا، 2021/4/30.
[173] وكالة الأناضول، 2021/12/6.
[174] عرب 48، 2022/1/16.
[175] عرب 48، 2022/10/8.
[176] موقع فلسطين الآن، 2022/10/14، انظر: https://paltimeps.ps
[177] وكالة الأناضول، 2022/10/13.
[178] وكالة وفا، 2018/12/24.
[179] هاني المصري، الرابحون والخاسرون من "إعلان الجزائر"، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات، 2022/10/18.
[180] "سلسلة تقارير رقم 253: تقرير أداء الموازنة العامة 2022،" الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2023/5/31.
[181] وكالة الأناضول، 2023/7/10.
[182] **العربي الجديد**، 2023/7/29.
[183] الجزيرة.نت، 2023/7/17.
[184] وكالة وفا، 2023/7/30.
[185] الجزيرة.نت، 2023/7/26.
[186] موقع حركة حماس، 2023/8/10.
[187] موقع قناة الأقصى، 2023/8/10.
[188] موقع قناة الجزيرة، 2023/7/6، انظر: https://www.aljazeera.net/live
[189] قدس برس، 2023/7/6.
[190] الجزيرة.نت، 2023/7/12.
[191] وكالة معا، 2021/11/4.
[192] وكالة وطن للأنباء، 2022/3/8.
[193] **الشرق الأوسط**، 2022/8/29.
[194] وكالة وفا، 2023/8/26.
[195] وكالة وفا، 2023/8/27.
[196] وكالة وفا، 2024/1/31.
[197] صحيفة إندبندنت عربية الإلكترونية، 2023/9/15، انظر: https://www.independentarabia.com
[198] **الأخبار**، 2022/3/11.
[199] النظام الأساسي لحركة فتح، حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح.
[200] ساري عرابي، مؤتمر فتح السابع.. مقدمات ونهايات، الجزيرة.نت، 2016/12/5.
[201] وكالة معا، 2022/2/16.
[202] موقع قناة الغد، 2020/2/25، انظر: https://www.alghad.tv
[203] وكالة وطن للأنباء، 2022/11/9.
[204] وكالة الصحافة الوطنية – نبأ، 2022/8/9، انظر: https://npa.ps
[205] **الأخبار**، 2022/8/30.
[206] **الأخبار**، 2022/11/11.
[207] فلسطين الآن، 2022/7/27.
[208] فلسطين الآن، 2022/7/21.
[209] شبكة قدس الإخبارية، 2022/12/27.

[210] عربي 21، 2023/7/6.
[211] فلسطين الآن، 2023/7/5.
[212] عرب 48، 2023/2/23.
[213] الجزيرة.نت، 2023/2/25.
[214] **القدس العربي**، 2023/2/26.
[215] **العربي الجديد**، 2023/2/26.
[216] موقع CNN بالعربية، 2023/3/19، انظر: https://arabic.cnn.com
[217] الجزيرة.نت، 2023/3/19.
[218] وكالة الأناضول، 2023/12/28.
[219] هاني المصري، هل يمثل لقاء موسكو بارقة أمل؟، عرب 48، 2024/2/20.
[220] وكالة وطن للأنباء، 2021/12/11.
[221] **الأخبار**، 2021/12/12.
[222] فلسطين أون لاين، 2022/1/21.
[223] فلسطين أون لاين، 2022/4/19.
[224] **القدس العربي**، 2023/7/30.
[225] **القدس العربي**، 2023/7/31.
[226] CNN بالعربية، 2022/8/9.
[227] الجزيرة.نت، 2023/10/12.
[228] وكالة الأناضول، 2023/12/28.
[229] الجزيرة.نت، 2023/12/17.
[230] الجزيرة.نت، 2023/12/8.
[231] موقع قناة العربية، 2023/12/18.
[232] المركز الفلسطيني للإعلام، 2024/1/18.
[233] ساري عرابي، موقف "حماس": الحرب وآثارها في الحركة ومستقبلها، موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2024/2/12، في: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655202
[234] الجزيرة.نت، 2024/1/3.
[235] **العربي الجديد**، 2024/1/7.
[236] **العربي الجديد**، 2023/3/5.
[237] **العربي الجديد**، 2023/3/5.
[238] حسام الدجني، "معركة وحدة الساحات: قراءة سياسية،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 132، خريف 2022، في:
https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/012-017_1.pdf
[239] الجزيرة.نت، 2023/5/12.
[240] الجزيرة.نت، 2023/6/16.
[241] "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – النظام الداخلي،" المؤتمر الوطني السادس، تموز 2000.
[242] بيان ختامي صادر عن أعمال المؤتمر الوطني الثامن للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "مؤتمر الوفاء للشهداء والأسرى"، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2022/5/25.
[243] المرجع نفسه.
[244] المرجع نفسه.
[245] "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – النظام الداخلي،" المؤتمر الوطني السادس، تموز 2000.

[246] حسن شاهين، "قراءة في مؤتمر "الشعبية".. التحول الأيديولوجي الصامت،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 132، خريف 2022، في:
https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/107-113.pdf

[247] بيان ختامي صادر عن أعمال المؤتمر الوطني الثامن للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "مؤتمر الوفاء للشهداء والأسرى"، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2022/5/25.

[248] حسن شاهين، "قراءة في مؤتمر "الشعبية".. التحول الأيديولوجي الصامت،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 132، خريف 2022.

[249] البلاغ الصادر عن أعمال المؤتمر الوطني العام السابع للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، 2018/7/28.

[250] بلاغ صادر عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين – إقليم قطاع غزة، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، 2023/7/17.

[251] وكالة معا، 2023/9/30.

[252] الوكالة الوطنية للإعلام، لبنان، 2023/9/5، انظر: https://www.nna-leb.gov.lb/ar

[253] عرب 48، 2022/4/12.

[254] وكالة معا، 2023/2/14.

[255] **العربي الجديد**، 2021/3/9.

[256] وكالة وطن للأنباء، 2023/1/14.

[257] وكالة وطن للأنباء، 2023/1/14.

[258] **الأيام**، رام الله، 2020/5/20.

[259] الجزيرة.نت، 2020/11/17.

[260] عرب 48، 2021/9/3.

[261] وكالة معا، 2020/1/20.

[262] وكالة وفا، 2022/2/9.

[263] موقع العربية.نت، 2022/12/6.

[264] **القدس**، 2022/1/23.

[265] **القدس**، 2022/1/31.

[266] عرب 48، 2022/2/2.

[267] قدس برس، 2022/2/8.

[268] عرب 48، 2022/3/7.

[269] قدس برس، 2022/3/23.

[270] فلسطين أون لاين، 2022/4/4.

[271] أبرز الانتهاكات بحق المسجد الأقصى خلال نيسان 2022، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، في:
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=94sxKQa28099555572a94sxKQ

[272] الجزيرة.نت، 2022/4/29.

[273] وكالة معا، 2021/11/16.

[274] الجزيرة.نت، 2022/7/8.

[275] وكالة الأناضول، 2021/12/29.

[276] صحيفة رأي اليوم الإلكترونية، 2022/7/17، انظر: https://www.raialyoum.com/

[277] عربي 21، 2022/9/13.

[278] شبكة راية الإعلامية، 2016/4/18، انظر: https://www.raya.ps

[279] الجزيرة.نت، 2022/9/14.

[280] Monthly Summary, March 2022, site of Israel Security Agency–ISA (Shabak), https://www.shabak.gov.il/media/hllhib0g/032022.pdf

[281] وكالة سما الإخبارية، 2022/9/8، انظر: https://samanews.ps/ar

[282] **الشرق الأوسط**، 2022/9/14.

[283] **الشرق الأوسط**، 2022/10/22.

[284] رأي اليوم، 2022/9/13.

[285] **الشرق الأوسط**، 2022/10/1.

[286] **الشرق الأوسط**، 2022/9/19.

[287] إندبندنت عربية، 2022/10/6.

[288] الجزيرة.نت، 2022/9/19.

[289] **الشرق الأوسط**، 2022/9/22.

[290] الجزيرة.نت، 2023/3/10.

[291] **الأخبار**، 2023/6/20.

[292] قدس برس، 2022/11/27.

[293] **الشرق الأوسط**، 2022/11/29.

[294] المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/12/9.

[295] وكالة وفا، 2023/1/26.

[296] موقع تايمز أوف إسرائيل، 2023/1/31، انظر: https://ar.timesofisrael.com

[297] **العربي الجديد**، 2023/4/9.

[298] **الشرق الأوسط**، 2023/2/1.

[299] الجزيرة.نت، 2023/2/1.

[300] الجزيرة.نت، 2023/2/23.

[301] داليا شيندلين وياعيل باردا، "ضم الضفة الغربية بدأ بالفعل: نتنياهو ينتقل إلى "الاحتلال المدني"!"، ترجمة وليد حباس، المشهد الإسرائيلي، موقع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 2023/6/12، انظر: https://www.madarcenter.org

[302] عرب 48، 2023/2/7.

[303] عرب 48، 2023/2/20.

[304] **القدس العربي**، 2023/2/26.

[305] وكالة وفا، 2023/7/3.

[306] الجزيرة.نت، 2023/7/17.

[307] فلسطين الآن، 2023/7/5.

[308] وكالة الأناضول، 2023/7/13.

[309] الجزيرة.نت، 2023/7/9.

[310] وكالة الأناضول، 2023/7/5.

[311] المركز الفلسطيني للإعلام، 2023/8/18.

[312] الجزيرة.نت، 2023/12/25.

[313] مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية (TRT)، 2023/10/18، انظر: https://www.trtarabi.com/issues

[314] مؤسسة حبر الإعلامية، 2023/10/24، انظر: https://www.7iber.com

[315] موقع قناة القاهرة الإخبارية، 2024/2/18، انظر: https://alqaheranews.net

[316] وكالة الأناضول، 2024/2/3.

The Palestine Strategic Report 2022-2023

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2022-2023

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2022-2023 الذي يصدر للمرة الثالثة عشر على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2023؛ في إطار قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير اثنا عشر أستاذاً وباحثاً متخصصاً، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية، ويدرس المشهد الإسرائيلي سياسياً وسكانياً واقتصادياً وعسكرياً، كما يناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية؛ وقد طبعت معركة طوفان الأقصى هذا التقرير بطابعها الخاص.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

أ. د. محسن محمد صالح

ISBN 978-614-494-052-5

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 21 961+ | تلفاكس: 643 803 21 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net